

أدلة محقق أبي حنيفة الأعظم
في أبي الرسول
عليه الصلوة والسلام

صنفه

العلامة علي بن سلطان محمد القاري
المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

تحقيق

مشهور بن حسن بن سلمان

مكتبة الغرباء الأثرية

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الغرباء الأثرية

الطبعة الأولى

م ١٤١٣ - هـ ١٩٩٣

مكتبة الغرباء الأثرية

هاتف: ٨٢٤٣٠٤٤ - فاكس ٨٢٣٧٠٠٥

ص.ب. ١٤٤٩ المدينة المنورة

المملكة العربية السعودية

المقدمة

- تقديم .
- بين الإمامين السيوطي وعلي بن سلطان محمد القاري .
- القائلون من العلماء بعدم نجاة أبيوي النبي ﷺ .
- أشهر أدلة القائلين بالنجاة وردتها .
- الأحاديث الواردة في إسلام أبي طالب ونجاحاته والرد على الشيعة القائلين بذلك .
- أقوال العلماء في أبيوي النبي ﷺ .
- موقف الإمام أبي حنيفة رحمه الله من أبيوي النبي ﷺ .
- رسالة «أدلة معتقد أبي حنيفة»، وموقف الإمام القاري من أبيوي النبي ﷺ .
- توثيق نسبة الرسالة لمصنفها .
- الأصل المعتمد في التحقيق .
- عملي في التحقيق .
- ترجمة المصنف .
- نماذج من صور المخطوط .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ
أَنفُسِنَا، وَمَنْ سِيَّئَاتُ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِي اللَّهُ؛ فَلَا مُضَلٌّ لَّهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ؛
فَلَا هَادِي لَّهُ.

أما بعد :

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ نَافِعَةٌ مَاتِعَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ حَارَتْ فِيهَا الْأَفْهَامُ، وَتَاهَتْ عَنْهَا
كَثِيرٌ مِنَ الْأَقْلَامِ، بِالرَّغْمِ مِنْ وَضُوحِ النَّصْوَصِ الْوَارَدَةِ فِيهَا؛ إِلَّا أَنَّ المَوَانِعَ
مِنْ قَبْولِ الْحَقِّ اعْتَرَتْهَا، لَا سِيمَاءَ مَعَ وجْهِ الشُّبُّهِ الَّتِي جَمَعَهَا الْإِمامُ
السِّيَوْطِيُّ حَوْلَهَا فِي مَجْمُوعَةٍ مِنْ مَصْنَفَاتِهِ؛ مِنْهَا: «مَسَالِكُ الْحَنْفَاءِ فِي وَالَّذِي
الْمَصْطَفِي»، وَ«الدَّرَجُ الْمَنِيفَةُ فِي الْآبَاءِ الشَّرِيفَةِ»، وَ«الْمَقَامَةُ السَّنِدِيَّةُ
فِي النَّسْبَةِ الْمَصْطَفِوَيَّةِ»، وَ«الْتَّعْظِيمُ وَالْمَنَّةُ فِي أَنَّ أَبَوِي رَسُولِ اللَّهِ فِي
الْجَنَّةِ»، وَ«نَشْرُ الْعِلَمِيْنَ الْمَنِيفَيْنَ فِي إِحْيَا الْأَبْوَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ»، وَ«السَّبِيلُ
الْجَلِيلُ فِي الْآبَاءِ الْعَلِيَّةِ».

بين الإمامين السيوطي وعلي بن سلطان محمد القاري

ذهب الإمام السيوطي - رحمه الله تعالى - في رسائله السابقة إلى نجاة أبيي النبي ﷺ، واضطرب فيها اضطراباً واضحاً، فهو يقرّر فيها أنَّ آباء جميع الأنبياء موحدون!! ثم يذكر أنَّ أبيي رسول الله ﷺ ناجيان؛ لأنهما من أهل الفترة!! فلماذا هذا التسويف ما دام أنهما موحدان؟! ثم يقول مرة ثالثة: إن الله سبحانه أحياهما وأمنا به! فما الداعي لهذا ما دام أنهما سيمتحنان؟!

وردَّ عليه الشيخ علي بن سلطان محمد القاري بأدلة واضحة، وحجج لائحة، ونصب معه ميداناً جديلاً، وقرر فيه أنَّ معارضه كان عمله «عمل العُطارين في تكبير النَّوافل، وتکثير الحوالة»^(١)، و«أنه كحاطب ليل، وحاطب ويل»^(٢)، وأنه ذكر فيها «من التطويل الذي لا يفيد التعليل في مقام التحصيل، وإنما هو بيان قال وقيل، والله هو الهدى إلى سواء السبيل»^(٣).

وكشف القاري رحمه الله تعالى في رسالته هذه أوجه التعارض والتناقض بين كلام السيوطي نفسه، فقال بعد كلام:

«فانظر إلى هذه المعارضات الواضحة، والمناقضات اللاحقة، فهل تثبت المسائل الاعتقادية، بامثال هذه الاحتمالات العقلية، فدللت تصانيفه في هذه القضية بأنه أقل العُطارين بالنسبة إلى إمام الحكماء

(١) انظر (ص ١٣٧).

(٢) انظر (ص ١٣٩).

(٣) انظر (ص ١٣٩).

المعتبرين^(١)^(٢).

ولم يكن الإمام القاري في رده على السيوطي متكبراً أو متعنتاً، بل كان مسلكه القول الصدق، والطريق السوي، المتمثل بالأخذ بالدليل، مع إجلال أئمة العلم والدين، وما كتب رحمه الله تعالى رسالته هذه إلا للرد على التعصب في مسألة وضحت فيها الأدلة، وصحّت، وكثُرت، فأبصر صاحبنا رحمه الله تعالى أنوار هذه الأدلة وكثرتها وصحّتها، فانفتحت له بصيرته، وخطّت بها يمينه، فكتب يقول عن نفسه في تخطئة معارضه: «أنا الفقير الحقير، من أقل علماء الحنفية، بَيْنَتْ خطأه بما أخذته غالباً من الكتب التفسيرية والحديثية، ولكن ذلك الفضل من الله، ولا حول ولا قوّة إلا بالله».

وفيه الدلالة على أن باب الفيض مفتوح على هذه الأئمة، وأنه لا بد في الوجود من يكشف الغمة، مما اختلف فيه الأئمة، ويميز بين الحق والباطل، ويبيّن المزئن من العاطل^(٣).

القائلون من العلماء بعدم نجاة أبيوي النبي ﷺ

نقل الإمام القاري إجماع السلف والخلف على عدم نجاة أبيوي النبي ﷺ، فقال:

«قد اتفق السلف والخلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربع

(١) يعني: الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى.

(٢) انظر (ص ١٣٩ - ١٤٠).

(٣) انظر (ص ١٤٠).

وسائل المجتهدين على ذلك؛ من غير إظهار خلاف لما هنالك، والخلاف من اللاحق لا يقدح في الإجماع السابق؛ سواء يكون من جنس المخالف، أو صنف الموافق.

والعجب من الشيخ جلال الدين السيوطي - مع إحاطته بهذه الآثار التي كادت أن تكون متواترة في الأخبار - أنه عدل عن متابعة الحجة هذه، وموافقة سائر الأئمة، وتبع جماعةً من العلماء المتأخرين، وأورد أدلةً واهية في نظر الفضلاء المعتبرين^(١).

قلت: ولا داعي للإطالة في سرد هذه الأدلة، ولا سيما أن المصنف سيدرها ويناقشها، ولكن يهمّني هنا أمران، يبني عليهما القائلون بالنجاة موقفهم وأراءهم المخالف للنصوص النبوية الصحيحة الصريحة، هما:

أشهر أدلة القائلين بالنجاة وردها

○ الدليل الأول: أن أبي النبي ﷺ من أهل الفترة:

قلت: وهذا يستلزم الكلام على تعريف أهل الفترة، وحكم مطالبتهم بأحكام الأنبياء السابقين:

* تعريف أهل الفترة:

أولاً: في اللغة:

قال ابن منظور:

«الفترة: الانكسار والضعف، وفتر الشيء والحرّ وفلان يفتر ويفتر

(١) انظر (ص ٩٠ - ٩١).

فتوراً وفتاراً: سكن بعد حدةٍ، ولان بعد شدّةٍ^(١).

ثانياً: في الاصطلاح:

هي ما بين كل نبيين.

وبهذا عرفها ابن كثير، فقال:

«هي ما بين كل نبيين؛ كانقطاع الرسالة بين عيسى عليه السلام

ومحمد ﷺ^(٢).

وقال السبكي:

«هي ما كانت بين رسولين، لم يُرسل إليه الأول، ولم يُدرك

الثاني»^(٣).

وقد ذكر الألوسي في «تفسيره» إجماع المفسرين بأن الفترة هي

انقطاع ما بين رسولين^(٤).

واختار بعضهم أن أهل الفترة هم العرب؛ من انقطاع رسالة سيدنا

إسماعيل عليه السلام إلى زمن نبينا محمد ﷺ^(٥)!

وهذا القول فيه تخصيصُ أهل الفترة بالعرب، وهذا التخصيص

ليس له دليل يستند إليه.

(١) انظر: «لسان العرب» (٥ / ٤٣).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٢ / ٣٥).

(٣) «جمع الجوامع» (١ / ٦٣).

(٤) «روح المعاني» (٦ / ١٠٣).

(٥) وهذا اختيار الشربيني في «حاشيته» على «جمع الجوامع» (١ / ٦٣).

والحق أن أهل الفترة: مَنْ كَانُوا بَيْنَ رَسُولِيْنَ ؛ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِمُ الْأُولُّ ، وَلَمْ يُدْرِكُوا الثَّانِي ، وَإِنَّمَا هُنَّا فَتَرَاتٌ ؛ كَالْفَتَرَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بَيْنَ نُوحَ وَإِدْرِيسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ^(١) ، وَالْفَتَرَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ .

ولذا نرى قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا مُبِينٌ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةِ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٢) يؤيد ما ذكرناه من أن الفترة عامة، ولم تخصّص بقومٍ من الأقوام، ولا بزمنٍ من الأزمان، وخصوصاً في هذه الآية، تخاطب أهل الكتاب عامة، واليهود خاصة؛ لأنها نزلت في المدينة، ولا يوجد في المدينة من أصحاب الكتب السابقة إلا هم^(٣).

وأوضح الفترات وأبرزها هي التي كانت بين عيسى ومحمد عليةما السلام^(٤).

(١) «السراج المنير» (٢ / ٢٨٩).

(٢) المائدة: ١٩.

(٣) «أهل الفترة ومن في حكمهم» (٥٧ وما بعدها) بتصرف يسير.

(٤) ولم يكن بينهما نبي .

أخرج البخاري في «ال الصحيح» (٦ / ٤٧٧ - ٤٧٨) (رقم ٣٤٤٢) عن أبي هريرة؛

قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«أنا أولى الناس ببابن مريم، والأنبياء أولاد علات، ليس بيني وبينهنبي».

أما ما أخرجه ابن سعد في «طبقاته» (١ / ٥٩) عن ابن عباس؛ قال:

«كان بين موسى وعيسى ابن مريم ألف سنة وتسعة مئة سنة، ولم تكن بينهما فترة، وإنه أرسل بينهما ألفاً نبيًّا من بني إسرائيل سوى من أرسل من غيرهم، وكان بين ميلاد عيسى =

ووقع اختلاف بين العلماء في مذتها، والراجح أنه كان بينهما ست مئة سنة، وبه قال مقاتل عن ابن عباس، ودليله ما جاء في «صحيح البخاري»: «إن الفترة بين محمد وعيسى عليهما السلام ست مئة سنة»^(١).

* أقسام أهل الفترة وتحرير محل النزاع في حكم مطالبتهم بأحكام الأنبياء السابقين :

ينقسم أهل الفترة إلى قسمين :

القسم الأول : من بلغته الدّعوة.

القسم الثاني : من لم تبلغه الدّعوة، ويقي على حين غفلة.

— ويشمل القسم الأول نوعين ؛ هما :

أولاً : من بلغته الدّعوة، ووحد ولم يشرك.

ثانياً : من بلغته الدّعوة، ولكنه غير وأشارك.

فمن وحد ولم يشرك بالله شيئاً ؛ كقس بن ساعدة^(٢)، وزيد بن عمرو

= وميلاد محمد عليهما السلام خمس مئة وتسعة وستون سنة، ببعث في أولها ثلاثة أنبياء». فهو موضوع ؛ فيه محمد بن السائب.

وكذا ما ورد بشأن خالد بن سنان وغيره؛ من مثل : «ذلك نبئ ضيقه قومه»، فلم تصح

ألبته.

انظر : «السلسلة الضعيفة» (رقم ٢٧٩ و ٢٨١).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧ / ٢٧٧) (رقم ٣٩٤٨) بسنده موقوفاً على سلمان رضي الله عنه.

(٢) انظر شيئاً من أخباره في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٠).

ابن نفيل^(١)، وورقة بن نوفل^(٢)، وغيرهم^(٣)؛ فهذا النوع ليس محلًا للنزاع، وذلك لورود النصوص التي تدلُّ على أنهم ماتوا على التوحيد.

أما من بلغته الدُّعوة، ولكنه أشرك، وغيره، ولم يوْحَد؛ كعمرو بن لحي^(٤)، وعبدالله بن جدعان^(٥)، وصاحب المِحْجَن^(٦)، وما ورد في حق أبي النبي ﷺ^(٧)، وعممه^(٨)، وجده^(٩)؛ فهذا النوع ما ينبغي أن يكون محلًا للنزاع أيضًا؛ لأن النصوص الصحيحة وردت في مصيرهم وحالهم، وهذا يقتضي أن الدُّعوة قد بلغتهم أيضًا.

— وأما القسم الثاني (من لم تبلغه الدُّعوة، وبقي على حين غفلة من هذا كله)؛ فهو محلُّ النزاع بين العلماء، واختلفوا فيه على أقوال، وال الصحيح منها الذي ذهب إليه المحققون أنهم يُمْتَحِنُون بنارٍ في عرصات يوم القيمة^(١٠).

(١) انظر تعليقنا على (ص ١٠٣ و ١٣٥).

(٢) انظر (ص ١٠٣).

(٣) انظر (ص ١٠٣).

(٤) انظر تعليقنا على (ص ١٠٤).

(٥) انظر: « صحيح مسلم »، و« شرح النووي » عليه (٣ / ٨٦).

(٦) انظر (ص ١٠٣ - ١٠٤).

(٧) انظر (ص ٧٧ وما بعدها).

(٨) وسنفرد الأحاديث الواردة في حقه في عنوان مستقل، يأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى.

(٩) سيأتي له ذكر في أحاديث تأتي (ص ٢٣ وما بعدها، وص ١٠٥).

(١٠) انظر الدليل عليه في تعليقنا على (ص ١٠٢ - ١٠٠).

٥ الدليل الثاني : أحاديث إحياء أبوي النبي ﷺ وإيمانهما به :

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : هل صحّ عن النبي ﷺ أن الله تعالى أحيى له أبويه حتى أسلما على يديه ، ثم ماتا بعد ذلك ؟ فأجاب بقوله :

«لم يصح ذلك عن أحدٍ من أهل الحديث ، بل أهل الحديث متفقون على أن ذلك كذبٌ مخالقٌ ، وإن كان قد رُويَ بإسناد فيه مجاهيل ، وأمثال هذه الموضع ، فلا نزاع بين أهل المعرفة أنه من أظهر الموضوعات كذباً ، كما نصَّ عليه أهل العلم ؛ فإن مثل هذا لوقع ؛ لكان مما تتوفَّ لهم والداعي على نقله ؛ فإنه من أعظم الأمور خرقاً للعادة من وجهين :

١ - من جهة إحياء الموتى .

٢ - ومن جهة الإيمان بعد الموت .

ثم هذا خلاف الكتاب والسنة الصحيحة والإجماع :

قال الله تعالى :

﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلَيْمًا حَكِيمًا . وَلَيَسْتَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبَتَّ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمْوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾^(١).

فيَّنِ الله تعالى أنه لا توبة لمن مات كافراً .

(١) النساء : ١٧

وقال تعالى :

«فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بِأَسْنَا سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ»^(١).

فأخبر أنَّ سُنَّتَهُ في عباده أنه لا ينفع الإيمان بعد رؤية البأس، فكيف بعد الموت؟!^(٢). انتهى .

قلت: الأحاديث الواردة في شأن أبيي النبي ﷺ من حيث نجاتهما عموماً، وإحياءهما خصوصاً هي :

أولاً: حديث عائشة، وسيأتي لفظه عند المصنف، وتكلمنا عليه هناك^(٣).

ثانياً: حديث ابن عمر، وسيأتي لفظه عند المصنف، وتكلمنا عليه هناك^(٤).

ثالثاً: أخرج الجورقاني في «الأباطيل» (١ / ٢٢٢ - ٢٢٣)، وابن

.٨٥ غافر:

.(٤) مجموع الفتاوى» (٤ / ٣٢٤).

وانظر في وضع الأحاديث الواردة في إحياء أبيي النبي ﷺ: «المقاصد الحسنة» (١)، و«مختصر المقاصد» (٥١)، و«التمييز» (١١)، و«اللالىء المصنوعة» (١ / ٢٦٦)، و«تنزية الشريعة» (١ / ٣٣٢)، و«تذكرة الموضوعات» (٨٧)، و«الغماز على اللماز» (٢٨)، و«كشف الخفاء» (١ / ٦١)، ومقدمة شيخنا الألباني لـ «بداية السول» (١٦).

.(٣) انظر (ص ٩١).

.(٤) انظر (ص ١١٠).

الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٨٣ - ٢٨٤)؛ من حديث علي بن أبي طالب رفعه، ولفظه:

«هبط عليَّ جبريل، فقال: إِنَّ اللَّهَ يَقْرَئُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: إِنِّي حَرَمْتُ النَّارَ عَلَى صُلْبِ أَنْزَلْتَكَ، وَبَطْنِ حَمْلَكَ، وَحِجْرِ كَفْلَكَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَآمِنَةُ، وَعَبْدُ الْمَطَّلِبِ». .

وسنده مظلم، ومتنه موضوع؛ كما قال الذهبي في «أحاديث مختارة» (رقم ٦٧)، وكذا قال في «الميزان» (٤ / ٣٦٨).

وقال الجورقاني:

«هذا حديث موضوع باطل».

ونحوه عند السيوطي في «الحاوي» (٢ / ٢٢٤)، و«اللالىء» (٢ / ٢٢٤)، وابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١ / ٣٢٢)، والشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٣٢١).

رابعاً: أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣ / ١٦١)، والجورقاني في «الأباطيل» (١ / ٢٣٦ - ٢٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٨٤ - ٢٨٥)؛ من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهم؛ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول:

«شفعتُ في أبي، وعمي أبي طالب، وأخي في الرضاعة؛ ليكونوا بعدبعث هباء».

قال الجورقاني:

«هذا حديث باطل لا أصل له، وليث بن أبي سليم؛ ضعيف»

ال الحديث . ومنصور بن المعتمر؛ لم يسمع من ليث شيئاً، ولا يروي عنه شيئاً؛ لضعفه . ويحيى بن المبارك؛ شامي ، صناعي ، وهو مجهول . وخطاب بن عبد الدائم؛ ضعيف ، يُعرف برواية المناكير عن يحيى بن المبارك» .

وأعلَّه الذهبي في «أحاديث مختارة» (رقم ٦٩) بخطابٍ هذا ، فقال :
«خطابٌ واهٌ» .

وأورد هذا الخبر في ترجمته في «الميزان» (١ / ٦٥٥)، وأقرَّه
الحافظ ابن حجر في «اللسان» (٢ / ٤٠٠)، وقالا :
«روى عنه محمد بن فارس خبراً باطلًا : «شفعت...» ، رواه عن
يحيى بن المبارك ، وثلاثتهم ضعفاء» .

وحكِم ابن الجوزي على الحديث بالوضع ، وأقرَّه : السيوطي في
«اللآلئ» (١ / ٢٦٩) ، وابن عراق في «تنزيل الشريعة» (١ / ٣٢٢) ،
والشوکاني في «الفوائد المجموعة» (٣٢٢) .

هذه هي الأحاديث الواردة في نجاة أبيي النبي ﷺ ، ولا يخفى على
اللبيب حالها ، ووجه غرابتها ، فهي ضعيفة باتفاق المحدثين ، وموضوعة
عند المحققين^(١) ، ومخالفة لنصوص الكتاب العزيز؛ كما سبق بيانه عن

(١) دافع السيوطي عن الحديث الأول منها ، ذكر أنه ضعيف فحسب ، قال في
«مسالك الحنفأ» (٧٤) :

«وهذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ، بل قيل : إنه موضوع ، لكن الصواب
ضعفه لا وضعه ، وقد ألفت في بيان ذلك جزءاً مفرداً !!

شيخ الإسلام ابن تيمية، ومعارضة لحديث مسلم في «الصحيح».

والعجب ممَّن زعم أن حديث الإحياء ناسخ لما ورد في أبي النبي عليه السلام من أنهما في النار، و«النسخ لا يجوز في الأخبار عند علماء الأعلام»، وإنما هو من مختصات الإنسان والحكام، وإلا؛ فيلزم الخلف في أخباره، ويتووجه البداء في آثاره، وهو متعالٌ عن ذلك علوًّا كبيرًا^(١).

وفي الأحاديث الأخيرة ذِكْرٌ لأبي طالب وعبد المطلب ! وقد تعلق الشيعة بهذه الأخبار وأمثالها في نجاتهما، وخصّوا الأول منهما بالذكر، وصنف بعضهم في نجاته^(٢) ! ولا يسلم لهم بذلك ، وبيانه فيما يلي :

الأحاديث الواردة في إسلام أبي طالب ونجاحه
والرد على الشيعة القائلين بذلك

ورد في حديثٍ أن أبا طالبَ أسلمَ، وتلفظ بكلمة الشهادة! وهو في مرض الموت؛ إلا أنه منكر، لا تنهض به حجّة، ولا يعوّل عليه: أخرج ابن إسحاق في «السيرة»، ومن طريقه البهقي في «دلائل النبوة» (٣٤٦)؛ عن العباس بن عبد الله بن معبد عن بعض أهله عن ابن عباس؛ قال:

قلت: الحديث موضوع على التحقيق؛ كما سيأتي في موطنه، وبالرغم من كلام السيوطي السابق؛ فإنه لم يودعه في كتابه «التعقيبات على الموضوعات»، يسر الله لنا إتمامه ونشره بمنتهى وكرمه.

. (١) انظر (ص ٩٦ - ٩٧).

(٢) وأتوا له بأدلة أوهى من بيوت العنكبوت، ويصح أن يقال فيها:
لِكُنْهُمْ جَاءُوا لَهُ بِجَعَاجِعٍ وَرَاقِعٍ وَقَعَاقيعٍ بِشَنَانٍ

«لما أتى رسول الله ﷺ أبو طالب في مرضه؛ قال له: «يا عُمَّ! قل لا إله إلا الله؛ كلمة أستحِلُّ بها لك الشفاعة يوم القيمة». قال: يا ابن أخي! والله لو لا أن تكون سبَّةً علىٰ أهلي من بعدي؛ يردونني قُلْتها جَزعاً من الموت؛ لقلْتها؛ لا أقولها إلا لأُسْرَكَ بها!! فلما ثقلَ أبو طالب؛ رُئي يحرِّك شفتَيه، فأصْغى إليه العباسُ، فسمع قوله، فرفع رأسه عنه، فقال: قد قال والله الكلمة التي سأله عنها، فقال النبي ﷺ: (لم أسمِّ)».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأجل المبهم الذي فيه، والحديث منكر بهذا التمام؛ لأن أبو طالب مات كافراً، كما سيأتي في الأحاديث الصحيحة.

قال الحافظ ابن كثير في «السيرة النبوية» (٢ / ١٢٥):

«إن في السنن مبهمًا، لا يُعرَف حاله، وهو قوله: «عن بعض أهله»، وهذا إبهام في الاسم والحال، ومثله يتوقف فيه لو انفرد».

وقال البيهقي عقبه:

«هذا إسنادٌ منقطعٌ، ولم يكن أسلم العباس في ذلك الوقت».

وقد رواه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب التفسير (٢ / ٢١٦) (رقم ٤٥٦)؛ وكما في «تحفة الأشراف» (٤ / ٤٥٦)، والترمذى، أبواب تفسير القرآن، (باب: ومن سورة ص) (٥ / ٣٦٥ - ٣٦٦) (رقم ٣٢٣٢)، وأبا بن جرير في «التفسير» (٢٣ / ٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٤٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ٣٤٥) و«السنن الكبرى» (٩ / ١٨٨)؛ من طريق سفيان عن الأعمش: ثنا يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - ولم يذكر الزيادة الباطلة فيه -، ولفظه:

قال : «مرض أبو طالب ، فجاءه قريش ، وجاءه النبي ﷺ ، وعند أبي طالب مجلسٌ رجل ، فقام أبو جهل كي يمنعه ، وشكوه إلى أبي طالب . فقال : يا ابن أخي ! ما ت يريد من قومك ؟ قال : «إني أريد منهم كلمةً واحدةً ؛ تدين لهم بها العرب ، وتؤدي إليهم العجمُ الجزية». قال : كلمةً واحدةً ! قال : كلمةً واحدةً . قال : «يا عُمَّ ! يقولوا : لا إله إلا الله». فقالوا : إلهاً واحداً ؟ ! ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاف . قال : فنزل فيهم القرآن : ﴿صَّ . وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ . بِلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ إلى قوله : ﴿مَا سِمِّعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾^(١) .

قال الترمذى :

«هذا حديث حسن» .

ونقل عنه المزى في «التحفة» أنه قال فيه :

«حسن صحيح» .

وقال أيضاً :

«وروى يحيى بن سعيد عن سفيان عن الأعمش نحو هذا الحديث ، وقال يحيى بن عمارة : حدثنا بندار : حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان نحوه عن الأعمش» .

وأخرجه أحمد في «المسنن» (١ / ٣٦٢) ، وابن جرير في «التفسير» (٢ / ٧٩) ، والنسائي في «التفسير» (٢ / ٢١٨) (رقم ٤٥٧)؛ من طريق

(١) ص : ١ - ٧.

أبيأسامة عن الأعمش عن عباد بن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
بـ .

قلت: وهذا خلافٌ لا يضرُّ عن الأعمش، فقد يكون رواه عن
الاثنين .

إلا أنه وقع خلاف في اسم شيخه الأول، فقال عبد بن حميد؛ كما
عند الترمذى: «يحيى بن عباد»! وجزم البخارى وغيره أنه: «يحيى بن
عمارة».

قلت: وهو مجهولٌ، لم يرو عنه غير الأعمش.
ومنه تعلم ما في قول الحاكم في الطريق الأول: «صحيح الإسناد»!
وموافقة الذهبي له في «التلخيص»!!

إلا أن الحديث صحيح؛ لمتابعة عباد بن جعفر له .
وثبت من هذا الحديث أن أبا طالب لم يقل كلمة الشهادة، ويؤكده
زيادة ابن حجرير في آخره؛ كما في «التفسير» (٢٣ / ٨٠ - ٨١) بسند
معضلٍ :

«فلما خرجوا؛ دعا رسول الله ﷺ عمه إلى قوله: لا إله إلا الله،
فأبى، وقال: بل على دين الأشياخ! ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ
أَحْبَبْتَ﴾^(١) .

وقد وردت أحاديث كثيرة، فيها التصریح بموت أبي طالب على

(١) القصص: ٥٦ .

الكفر؛ منها:

أولاً: أخرج البخاري، كتاب التفسير، (باب: «وَمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ
وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ») (٣٤١ / ٨) (رقم ٤٦٧٥)،
و(باب: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ») (٨ /
٥٠٦) (رقم ٤٧٧٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، (باب: الدليل على صحة
إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع - وهو الغرغرة - ونسخ جواز
الاستغفار للمشركين، والدليل على أن من مات على الشرك فهو من
أصحاب الجحيم، ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل) (١ / ٥٤) (رقم
٤٢)، والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب التفسير (١ / ٥٦١) (رقم
٢٥٠) و(٢ / ١٤٤) (رقم ٤٠٣)؛ وكما في «تحفة الأشراف» (٨ / ٣٨٧)
و«المجتبى» (٤ / ٩١ - ٩٠)، وأبو عوانة في «المسند» (١ / ١٤ - ١٥)،
وأحمد في «المسند» (٥ / ٤٣٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣ /
١٨٧)، وابن منده في «الإيمان» (رقم ٣٧)، وابن حبان في «الصحيح»
(رقم ٩٧٨ - الإحسان)، وابن جرير في «التفسير» (١١ / ٣٠ و ٢٠ / ٥٩)،
وأنبيهفي في «الدلائل» (٢ / ٣٤٢ - ٣٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٥
/ ٥٥ - ٥٦)، وابن البناء في «فضل التهليل» (رقم ٤٧)، والواحدي في
«أسباب النزول» (١٧٧)؛ من طرق عدّة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب
عن أبيه - وهو المسيب بن حزن -؛ قال:

«لما حضرت أبا طالب الوفاة؛ جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا
جهل وعبدالله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال: «أي عم! قل: لا إله إلا
الله؛ كلمة أحاجٌ لك بها عند الله». فقال أبو جهل وعبدالله بن أبي أمية:

أترغب عن ملأ عبدالمطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعيدها بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلامهم: على ملأ عبدالمطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله.

قال: «قال رسول الله ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أئنه عنك». فأنزل الله: «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين»^(١)، وأنزل الله في أبي طالب، فقال لرسول الله ﷺ: «إنك لا تهدي من أحبيت ولكن الله يهدي من يشاء»^(٢).

وهذا لفظ البخاري في الموطن الثاني.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٣٣٥ - ٣٣٦) من طريق سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة!! وقال:

«صحيح الإسناد» !!

ووافقه الذهبي !!

قلت: سفيان بن حسين ثقة؛ إلا في الزهرى ، وقد خالف من هو أكثر منه عدداً وأوثق منه من أصحاب الزهرى ، فجعله من مسند أبي هريرة ! والصواب أنه من مسند المسيب بن حزْن .

نعم؛ صح الحديث عن أبي هريرة في هذا المعنى ، ولكن من طريق أخرى .

(١) التوبة: ١١٣.

(٢) القصص: ٥٦.

ثانياً: أخرج مسلم في «ال الصحيح» (١ / ٥٥) (رقم ٢٥)، وأبو عوانة في «المسنن» (١ / ١٥)، وأحمد في «المسنن» (٢ / ٤٣٤)، والترمذني في «الجامع» (٥ / ٣٤١) (رقم ٣١٨٨)، وابن حبان في «ال الصحيح» (رقم ٦٢٣٧ - الإحسان)، وابن منه في «الإيمان» (رقم ٣٨ و ٣٩)، وابن جرير في «التفسير» (٢٠ / ٥٨)، والبيهقي في «الدلائل» (٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥)؛ من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم الأشجعى عن أبي هريرة؛ قال:

«قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال: لو لا أن تُعَيِّرُنِي قريش؟ يقولون: إنما حمله على ذلك الجزء؛ لأقررتُ بها عينك. فأنزل الله: «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكَ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»^(١).

ثالثاً: أخرج البخاري في «ال الصحيح» (٧ / ١٩٣) (رقم ٣٨٨٣) و (١٠ / ٥٩٢) (رقم ٦٢٠٨) و (١١ / ٤١٩) (رقم ٦٥٧٢ - مختصراً)، ومسلم في «ال الصحيح» (١ / ١٩٤ - ١٩٥ و ١٩٥) (رقم ٢٠٩)، وأحمد في «المسنن» (١ / ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢١٠)، والحميدى في «المسنن» (١ / ٢١٩) (رقم ٤٦٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣ / ١٦٥)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٦ / ٤١) (رقم ٩٩٣٩)، وابن منه في «الإيمان» (رقم ٩٥٨ و ٩٦١)، وأبو يعلى في «المسنن» (١٢ / ٥٣ و ٥٤) (رقم ٦٦٩٤ و ٦٦٩٥ و ٦٧١٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٨) (رقم ١٠٥ - عبدالله بن ثوب)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (١ / ٢٣٧ - ٢٣٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ٣٤٦)،

(١) القصص: ٥٦.

و «البعث والنشور» (رقم ١٠ و ١١ و ١٢)؛ من حديث العباس بن عبد المطلب؛ قال:

«يا رسول الله! هل نَقْعَتْ أبا طالب بشيء؟ فإنه كان يُحْوِطُكَ ويُغْضِبُ لك؟ قال: (نعم؛ هو في صحساصٍ من نارٍ، ولو لا أنا؛ لكان في الدُّرُكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ).».

وهذا يُبيّن بطلان ما نُسب إلى العباس في الرواية السابقة من أنه سمع أبا طالب يقول كلمة التوحيد، فلو كان سمع؛ لما سأله النبي ﷺ هذا السؤال، وهذا واضحٌ بَيْنَ جَدَّاً.

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤ / ١١٧) معلقاً على حديث العباس هذا:

«فهذا هو الصحيح، يردُّ الرواية التي ذكرها ابن إسحاق، إذ لو كان قال كلمة التوحيد؛ ما نهى الله تعالى نبيه عن الاستغفار له، وهذا الجواب أولى من قولِ مَنْ أَجَابَ بِأَنَّ العَبَاسَ مَا أَدَى هَذِهِ الشَّهادَةُ وَهُوَ مُسْلِمٌ! وإنما ذكرها قبل أن يسلم، فلا يعتدُ بها».»

رابعاً: أخرج البخاري في «ال الصحيح» (٧ / ١٩٣) (رقم ٣٨٨٥) و (١١ / ٤١٧) (رقم ٦٥٦٤)، ومسلم في «ال الصحيح» (١ / ١٩٥) (رقم ٢١٠)، وأحمد في «المسند» (٣ / ٩ و ٥٠ و ٥٥)، وابن حبان في «ال الصحيح» (رقم ٦٢٣٨ - الإحسان)، وأبو يعلى في «المسند» (٢ / ٥١٢) (رقم ١٣٦٠)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ٣٤٧) و «البعث والنشور» (رقم ٩)، والجورقاني في «الأباطيل» (١ / ٢٣٨)؛ من حديث أبي سعيد الخدرى:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ذُكِرَ عَنْهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: (لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِّنْ نَارٍ؛ يَلْغَى كَعْبَيْهِ؛ يَغْلِي مِنْهُ دَمَاغُهُ)».

وظهر من حديث العباس السابق وقوع الترجي الوارد في هذا الحديث، واستشكل ذلك بقوله تعالى : «فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ»^(١) ، وأجيب بأنه خُصّ ، ولذلك عدّوه في خصائص النبي ﷺ . وقيل : معنى المنفعة في الآية يخالف معنى المنفعة في الحديث ، والمراد بها في الآية : الإخراج من النار . وفي الحديث : المنفعة بالتحفيض .

خامساً : أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٢٦٩ و ٣٤٧) ، و/or عبد الرزاق في «المصنف» (٦ / ٣٩) ، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١ / ١٢٤) ، وأحمد في «المسند» (١ / ٩٧ و ١٣١) ، والنسائي في «السنن الكبرى» (١ / ١١٥ و ١١٠) و «المجتبى» (١ / ١١٠ و ٤ / ٧٩) - (٨٠) و «خصائص علي» (رقم ١٤٩) ، وأبو داود في «السنن» (٣ / ٢١٤) (رقم ٣٢١٤) ، والطیالسي في «المسند» (رقم ١٢٢) ، والشافعی في «المسند» (١ / ٢٠٩ - بدائع الممن) ، وابن الجارود في «المتنقى» (رقم ٥٥٠) ، وأبو يعلى في «المسند» (١ / ٣٣٤ - ٣٣٥) (رقم ٤٢٣) ، وابن خزيمة ؛ كما في «الإصابة» (٤ / ١١٧) ، وابن حزم في «المحلی» (٥ / ١٢٣) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ١١٠ و ٤٣٠ و ٣٩٨) و «دلائل النبوة» (٢ / ١٠٣) ، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢ / ٦٣٢) ، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١ / ١٣٢) ؛ من طريق أبي إسحاق السبئي

(١) المدثر: ٤٨.

عن ناجية بن كعب الأسدِي عن علی رضی الله عنه ؛ قال :
«لما مات أبو طالب ؛ أتیتُ النبیَ ﷺ ، فقلتُ : يا رسول الله ! إنَّ
عمَّك الشیخ الضالُّ قد مات ، فقال : «اذهب فوارِه». فقلتُ : إنه مات
مشرکاً . فقال : (اذهب فوارِه ، ولا تحدِثنَ شيئاً حتى تأتِنِي) ».

قال : «فوارِته ، ثم أتیتُه ، فأمرني ، فاغتسلتُ ، ثم دعا بدعوات ما
يسُرُّنِي أنَّ لي بهنَّ ما على الأرض من شيء» .

وقد أعلَّه بعضهم بعدة علل ؛ منها : ضعف ناجية بن كعب .

وقد ضعَّفه البیهقی في «السنن الکبری» (١ / ٢٠٤) به ؛ بما نقله
عن ابن المدینی أن ناجية لم يرو عنه غير أبي إسحاق !! وأن ناجية لم تثبت
عدالته عند صاحبی «الصحيح» !! وليس فيه أنه غسله !!

وتبعه التنوی في «المجموع» (٥ / ١٤٤) ، وحكم على الحديث
بالضعف !

وربما يقال زيادة على کلام البیهقی : إن أبو إسحاق كان مدلساً ، وهو
مع ذلك مختلط ، وقد انفرد به !!
وهذه جميعاً ليست بعلل ، وبيان ذلك :

أما عن ضعف ناجية ؛ فقد قال فيه ابن معین :
«صالح» .

وقال أبو حاتم - كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٤٨٦) :-
«شيخ» .

ثم إن ما قاله ابن المديني من تفرد أبي إسحاق بالرواية عنه غير صحيح؛ لأنه روى عنه أبو حسان الأعرج. ذكر ذلك البخاري في «التاريخ» (٤ / ٢١٧)، وكذا روى عنه عمرو بن يونس.

وقد نقل ابن حجر كلام البيهقي في «التلخيص الحبير» (٢ / ١١٤)، ولم يرض به، فقال:

«ومدار كلامه أنه ضعيف، ولا يتبيّن وجه ضعفه! وقد قال الرافعي: إنه ثابت مشهور».

هذا؛ وقد وثق ناجية: ابن حبان في «ثقاته»، والعجلبي في «تاريخ الثقات» (١٦٧١).

أما كون البخاري ومسلم لم يحتججا به؛ فليس هذا بقادة؛ لأنهما لم يلتزما أن يخرجحا لكل ثقة.

أما القول بأن أبا إسحاق مدلس؛ فنعم، ولكنه صرّح بالتحديث من جهة، وممن روى عنه شعبة من جهة ثانية، وقد صح عنه - أي: شعبة - أنه قال:

«كفيتكم تدلיס ثلاثة: الأعمش، وفتادة، وأبي إسحاق السبئي».

أما القول بأنه قد اختلط؛ فيجب عنده أن سفيان الثوري رواه عنه، وكان أوثق الناس فيه، ورواه عنه أيضاً إبراهيم بن طهمان، وكان قديم السمع منه.

أما القول بأنه تفرد به! فلا يضر تفرده في السند هذا، فكيف إذا

توبع؟!

فقد أخرجه أَحْمَد في «المسند» (١ / ١٠٣)، وابنه عبد الله في «زوائد المسند» (١ / ١٢٩)، وأبو يعلى في «المسند» (١ / ٣٣٥ - ٣٣٦) (رقم ٤٢٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٣٨ - ٧٣٩)، والبزار في «البحر الزخار» (٢ / ٢٠٧) (رقم ٥٩٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١ / ٣٠٤ و ٣٠٥)؛ من طريق الحسن بن يزيد الأصم عن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِي عن علي به؛ إلا البزار؛ فمن طريق الأصم عن السُّدِّي عن سعد بن عبيدة عن علي.

ونصَّ الدارقطني في «العلل» (رقم ٤٨٤) أن القول الأول أصح، وأن زيادة «سعد بن عبيدة» وهم.

وقد صحَّح شيخنا في «أحكام الجنائز» (١٣٤) هذا الإسناد، وهو كما قال.

بقيت علة لم نتكلَّم عليها، أوردها البيهقي من طريق ناجية بن كعب السابق؛ قال:

«وليس فيه أَنَّه غَسَّلَه».

فهو كذلك، ليس في طرق حديث ناجية، وقد جاء في حديث الشعبي عن علي؛ كما عند: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣ / ٣٤٨)، والطیالسي في «المسند» (١٢١)، والنمسائي في «خصائص علي» (رقم ١٥٠ - مختصراً)؛ بإسناد حسن، وهو مرسل إن لم يكن الشعبي قد سمعه من علي، وإنما فقد سمع منه حرفاً ما سمع غيره؛ كما قال الدارقطني، وأخرج له البخاري حديثاً عن علي؛ كما في «النكت الظراف» (٧ / ٧٥).

وقد يقال: إنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ الْكِبَرُ بِالْغَسْلِ لِنَفْسِ الْمَيْتِ؛ لِمَا رَوَاهُ
ابْنُ أَبِي شِبَّةَ فِي «الْمَصْنُف» (٣ / ٣٤٧) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي
إِسْحَاقِ عَنْ نَاجِيَةِ عَنْ عَلَيِّ (وَذَكْرُ الْحَدِيثِ).

وفيه: «فَانْطَلَقْتُ، فَوَارَيْتُهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ وَعَلَيَّ أَثْرُ التَّرَابِ وَالْغَبَارِ».

والْحَدِيثُ السَّابِقُ فِيهِ دَلَالَةٌ صَرِيقَةٌ عَلَى أَنَّ أَبا طَالِبِ مَاتَ كَافِرًا.

سادساً: أَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى فِي «الْمَسْنَدِ»، وَعُمَرُ بْنُ شَبَّةَ فِي «كِتَابِ
مَكَّةَ»، وَأَبُو بَشَرَ سَمْوَيْهِ فِي «فَوَائِدِهِ»؛ كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» (٤ / ١١٦)؛
كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هَشَّامَ بْنِ حَسَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ
عَنْ أَنَّسِ فِي قَصَّةِ إِسْلَامِ أَبِي قُحَافَةَ؛ قَالَ:

«فَلَمَّا مَدَّ يَدَهُ يَبَايِعُهُ؛ بَكَى أَبُو بَكَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَبْكِيكُ؟».

قَالَ: لَأَنْ تَكُونَ يَدُ عَمِّكَ مَكَانَ يَدِهِ، وَيُسْلِمُ، وَيَقُرُّ اللَّهَ عَيْنِكَ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ
مِنْ أَنْ يَكُونَ».

قال الحافظ:

«وَسَنْدُهُ صَحِيحٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسْنَدِ» (٣ / ١٦٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمَسْنَدِ»
(٥ / ٢١٦ - ٢١٧) (رَقْمٌ ٢٨٣١)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمَسْنَدِ» (٣ / ٣٧٣ -
٣٧٤) (رَقْمٌ ٢٩٨١) - كَشْفُ الْأَسْتَارِ، وَابْنُ حَبَّانُ فِي «الصَّحِيفَةِ» (رَقْمٌ
١٤٧٦ - مَوَارِدُهُ)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَسْتَدِرُكَ» (٣ / ٢٤٤ - ٢٤٥)؛ مِنْ
الطَّرِيقِ الْمَذَكُورَةِ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى إِسْلَامِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَمْ يَرُدْ لِلشَّاهِدِ ذِكْرَ
فِيهِ.

قال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيختين» !!

ووافقه الذهبي .

وليس كما قالا ؛ لأن محمد بن سلمة الباهلي لم يخرج له البخاري شيئاً ، فالحديث على شرط مسلم .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٥٩ - ١٦٠) :

«رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والبزار ، ورجال أحمد رجال الصحيح» .

قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤ / ١١٧) :

«وأما قول أبي بكر؛ فمراده: لأنني كنتُ أشدَّ فرحاً بإسلام أبي طالب مني بإسلام أبي ؛ أي : لو أسلم» .

ويبيِّن ذلك ما أخرجه أبو قرَّة موسى بن طارق عن موسى بن عبيدة - وهو الربذى ؛ ضعيف - عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر؛ قال:

« جاء أبو بكر بأبي قحافة يقوده يوم فتح مكة ، فقال رسول الله ﷺ : «ألا تركتَ الشيخَ حتى نأتيه؟». قال أبو بكر: أردتُ أن يأجره الله ، والذي بعثك بالحق ؛ لأننا كنْتُ أشدَّ فرحاً بإسلام أبي طالب - لو كان أسلم - مني بأبي» .

وأخرج أحمد في «المسند» (رقم ٢٠ - ط. شاكر) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٢٧٣) ، وابن البناء في «فضل التهليل» (رقم ٤٨) ؛ من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه ؛ قال:

«يا رسول الله ! ما نجاة هذا الأمر الذي نحن فيه ؟ قال : (مَنْ قَبْلَ مِنِي
الكلمة التي عَرَضْتُها على عمّي فرَدَّها عليّ ؛ ف فهي له نجاة) ».
وهذا حديث حسن ، وحول إسناده تعليلٌ مطولٌ لا يتسع المقام
لسرده وبيانه ، شرحه الدارقطني في «العلل» (١ / ١٧١ - ١٧٥) ،
والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٢٧٣) ، فانظره .

ثم قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤ / ١١٨) :
«ونحن نرجو أن يدخل عبد المطلب وأآل بيته في جملة مَنْ يدخلها
طائعاً، فينجو، لكن ورد في أبي طالب ما يدفع ذلك ، وهو ما تقدّم من آية
براءة ، وما ورد في «ال الصحيح » عن العباس . . . ».

وساق حديثه ، ثم قال :

«فهذا شأن من مات على الكفر ، ولو كان مات على التوحيد؛ لنجا
من النار أصلًا ، والأحاديث الصحيحة والأخبار المتکاثرة طافحة بذلك» .

وقال في «فتح الباري» (٧ / ١٩٥) :

«ووقفت على جزء جمعه بعض أهل الرفض ، أكثر فيه من الأحاديث
الواهية الدالة على إسلام أبي طالب ، ولا يثبت من ذلك شيء ، وبالله
التوفيق» .

قلت : ومما استدلّ به الرافضي على نجاة أبي طالب قول الله
تعالى : ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ
أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(١) ؛ قال :

(١) الأعراف : ١٥٧ .

«وقد عَزَّرَهُ أبو طالب بما اشتَهِرَ وَعُلِّمَ، ونابذ قريشاً وعاداهم بسببه،
مما لا يدفعه أحدٌ من نقلة الأخبار، فيكون من المفلحين. انتهى» !!

وعقبه الحافظ في «الإصابة» (٤ / ١١٨)، فقال:

«وهذا مبلغهم من العلم، وإننا نسلّم أنه نصره، وبالغ في ذلك، لكنه
لم يتبع النور الذي أنزل معه، وهو الكتاب العزيز، الداعي إلى التوحيد،
ولا يحصل الفلاح؛ إلا بحصول ما رُتّب عليه من الصفات كلها».

وقد حاول عبّا الشیخ محمد باقر المحمودی دفع تهمة الكفر عن أبي
طالب في تعليقه على «خصائص علي» (ص ٢٦٦ - ٢٧٣)، واستدلّ بأمور
تضحك منها الثکلی، فأتى بروايات لا أزمة لها ولا خطّم، وعارض بها
الروايات الصحيحة، وهذا يدلّ على جهله وقلة فهمه، وعلق عليه بكلام
يُفْسِدُ فيه أبا بكر وعمر، بل ويُشتم منه تكفيهما !!

وصنف بعض غلاة الروافض كتاباً سماه «أسنى المطالب في نجاة
أبي طالب»؛ ملأه بالحشو والبهتان والافتراء على أهل السنة، ورده يحتاج
إلى كتاب مستقلّ.

وحاصل ما تقدّم أن الروايات الصحيحة نصّت على كفر أبي طالب،
وعليه أهل السنة^(١).

قال ابن عساكر في صدر ترجمته:

«قيل: إنه أسلم!! ولا يصح إسلامه».

وقال الحافظ ابن كثير في «السيرة» (٢ / ١٣٢) بعد أن قرر أن أبا

(١) انظر: «النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة» (رقم ١٦٠).

طالب مات كافراً؛ قال: «ولولا ما نهانا الله عنه من الاستغفار للمشركين؛
لاستغفرنا لأبي طالب، وترحمنا عليه».

اعتراض ودفعه

من اللازم على أن أشير هنا إلى أمر طالما سمعناه من المخالفين في هذه المسألة؛ فإنهم يقولون: إن القول بأن أبي النبي ﷺ في النار إنما فيه سوء أدب مع رسول الله ﷺ !!

والجواب من وجوه:

أولاً: إن الأدب مع رسول الله ﷺ هو اتباع أمره، واعتقاد ما أخبر به، وسوء الأدب هو اجتناب هديه، ومصادمة قوله ﷺ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١).

وما أحسن ما قاله الشيخ عبد الرحمن اليماني رحمه الله تعليقاً على حديث إحياء أبي رسول الله ﷺ ، وقد أورده الشوكاني في «الأحاديث الموضوعة» (ص ٣٢٢)؛ قال في تعليقه عليه:

«كثيراً ما تجمع المحاجة ببعض الناس، فيتخطى الحجة، ويحاربها، ومن وفق؛ علم أن ذلك منافٍ للمحاجة المشروعة، والله المستعان»^(٢).

ثانياً: إن القول بنجاة والدي النبي ﷺ هو هدم صريح لقاعدة من

(١) الحجرات: ١.

(٢) واستحسن شيخنا الألباني هذا الكلام من الشيخ اليماني رحمه الله تعالى في مقدمته لـ «بداية السول» (ص ١٦) للعز بن عبد السلام.

قواعد الاعتقاد، وهي أن الإيمان هو الشرط الأول لدخول الجنة، وغير ذلك إنما هو من تلبيس الشياطين، فمجرد النسبة العرقية لوالدي النبي ﷺ، وأنها هي مفتاح الجنة: تقول على الله بغير علم، وهدم لقاعدة الاعتقاد التي قدمنا.

ثالثاً: لقد جرّ هذا الاعتقاد بعض القائلين به؛ مثل البيجوري وغيره من أمثاله إلى الحكم بنجاة كل أصول النبي ﷺ: أبويه، وما علا من أجداده من جهة أبيه وأمه، ولذلك قال البيجوري في «الجوهرة» (٢٩):

«إذا علمت أن أهل الفترة ناجون على الرّاجح؛ علمت أنَّ أبويه ﷺ ناجيان؛ لكونهما من أهل الفترة، بل جميع آبائه ﷺ وأمهاته ناجون، ومحكوم بإيمانهم، لم يدخلهم كفر، ولا... ولا!!»

وهذا مردود بحديث المسئّ المتقدم قريباً، وفيه قول رسول الله ﷺ لعمّه أبي طالب:

«(يا عمّ! قُلْ: لا إله إلا الله؛ كلّمة أشهد لك بها عند الله). فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب! أترغب عن ملة عبد المطلب؟...».

فلو كان عبد المطلب - جدُّ رسول الله ﷺ - مؤمناً؛ لسكت رسول الله ﷺ، وعلم أن المشركين إنما يطلبون ما يطلب! ولكنه لم يزل رسول الله ﷺ يعرض التوحيد على أبي طالب، ويعيد له مقالته بقوله: «قل لا إله إلا الله»، أو كان بين لهم أن جده على خلاف ما يعتقد أبو جهل ومن معه، وحينئذ يتلهلها فرصة في دعوة عمّه إلى ما كان عليه أبوه، ولكنه لم

يُفْعَل^(١) !!

والحديث الوارد في إيمان عبد المطلب موضوع؛ كما تقدّم .
وتقدّمت الأحاديث الواردة في إيمان عمّه أبي طالب، وبيان أنه لم يصح منها شيء.

أقوال بعض العلماء في أبوи النبي ﷺ

سبق وأن نقلنا عن المصنف إجماع السلف والخلف في عدم نجاة أبي النبي، وإليك أقوال بعض العلماء المحققين الواردة في هذا الموضوع :

١ - الإمام البيهقي رحمه الله تعالى؛ قال في «دلائل النبوة» (١) / ١٩٢ - ١٩٣ بعد أن سرد جملة من الأحاديث تدل على أنها في النار: «وكيف لا يكون أبواه وجده بهذه الصفة في الآخرة، وكأنوا يعبدون الوثن حتى ماتوا، ولم يدينوا دين عيسى ابن مريم عليه السلام، وأمرهم لا يقْدِحُ في نسب رسول الله ﷺ؛ لأن أنكحة الكفار صحيحة، ألا تراثم يُسلِّمون مع زوجاتهم، فلا يلزمهم تجديد العقد، ولا مفارقتهن إذا كان مثله يجوز في الإسلام؟ وبالله التوفيق».

وقال في «السنن الكبرى» (٧ / ١٩٠):
«أبواه كانوا مشركين».

وسرد الأدلة على ذلك، ولم يعقبه ابن التركمانى في «الجوهر النقى»

(١) انظر: «الرد الأثري المفيد على البيجوري في شرح جوهرة التوحيد» (٨٩).

بشيء.

٢ - الإمام الطبرى : اختار في «تفسيره» قراءة الجمهور في قوله تعالى : «وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ»^(١)؛ بناء على «استحالة الشك من الرسول عليه السلام في أن أهل الشرك من أهل الجحيم ، وأن أبويه كانا منهم»^(٢).

فهو رحمه الله يقرّ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ يستحيل أن يشك في مصير أبويه ، وأنهما من أهل الشرك .

٣ - الإمام ابن تيمية ، وتقديم كلامه بحروفه^(٣) .

٤ - الإمام التوسي ؛ قال في شرحه على قوله ﷺ : «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(٤) ما نصه :

«فيه أنَّ مَنْ ماتَ عَلَى الْكُفْرِ؛ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَلَا تَنْفَعُهُ قِرَابَةُ الْمَقْرُوبِينَ .

وفيه أنَّ مَنْ ماتَ فِي الْفَتْرَةِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. وَلَيْسَ هَذَا مَؤَاخِذَةً قَبْلَ بَلوغِ الدُّعُوَةِ؛ فَإِنَّ هُؤُلَاءِ كَانَتْ قَدْ بَلَغُوكُمْ دُعَوةُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ .

وقوله ﷺ : «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» هو من حسن العشرة ؛ للتسلية

(١) البقرة: ١١٩ .

(٢) «تفسير الطبرى» (١ / ٥١٦) .

(٣) انظر (ص ١٥) .

(٤) سيأتي تخریجه في (ص ٧٧) .

بالاشتراك في المصيبة»^(١).

موقف الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أبيي النبي ﷺ

قال الإمام القاري في أول هذه الرسالة:

«قد قال الإمام الأعظم والهمام الأقدم في كتابه المعتبر المعبر بـ «الفقه الأكبر» ما نصّه: ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر»^(٢).
وقال أيضاً:

«ثم هذه المسألة لو لم تكن في الجملة من المسائل الاعتقادية؛ لما ذكرها الإمام المعتظ المعظّم المعتبر في ختم (فقهه الأكبـر)»^(٣).

ونقل أن بعض معاصريه من الحنفية عارضه، وقال:

«... مع أنه بلغ الغاية القصوى في مرتبة الفتوى، أفتى تبعاً للسيوطى وجُمِعَ من الشافعية، مع اطلاعه على عقيدة إمام الملة الحنفية، ولم يرجع عنه...»^(٤).

فهذه نقول صريحة عن الإمام أبي حنيفة، ولكن مع هذا شك بعضهم فيها، فزعم أن أبو حنيفة رحمه الله تعالى قال في «الفقه الأكبر»:

«ووالدا رسول الله ﷺ ما ماتا على الكفر».

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٧٩).

(٢) انظر (ص ٦٨).

(٣) انظر (ص ١٤٩).

(٤) انظر (ص ١٤٨).

بتكرار (ما) مرتين^(١).

ويبقى الأمران - على فرض صحة القول الثاني - محتملان، والذي ينبغي الجزم به ما وافق الدليل، و«انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال؛ ليتبين لك حقيقة الحال»^(٢).

رسالة «أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبي الرسول عليه الصلاة والسلام» وموقف الإمام علي القاري من أبي النبي ﷺ

قبل أن يكتب الإمام علي بن سلطان محمد القاري رسالته هذه؛ كان قد تعرض لهذه المسألة بكلامٍ موجزٍ لا قطع فيه، فقال معلقاً على زيارة النبي ﷺ قبر أمه، وقوله: «استأذنت ربِّي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذنَ لي»؛ قال ما نصه:

«هذا الحديث الصحيح الصريح أياضًا ردَّ ما تشبيث به بعضهم بأنهما كانوا من أهل الفتنة، ولا عذاب عليهم، مع اختلاف في المسألة، وقد صنف السيوطي رسائل ثلاث^(٣) في نجاة والديه ﷺ، وذكر الأدلة من

(١) انظر: «الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث» (ص ١٠٦ - ١١٢).

(٢) من كلام المصنف، وسيأتي في (ص ١٣١).

(٣) بل أكثر! وحالها ما ذكره صديق حسن خان في «الحظة» (٢٢٠)، حيث قال بعد أن ذكر المسائل النادرة، ومثل لها بقوله:

«كإسلام أبي النبي ﷺ، وروايات المسح على الرجلين عن ابن عباس». وقال أيضًا:

«... حتى إن غالب بضاعة الشيخ جلال الدين السيوطي ورأس ماله في تصنيف =

الجانبين، فعليك بها إن أردت بسطها»^(١).

ففي هذا النص إشارة إلى قبول الإمام علي القاري لرسائل السيوطي ، حيث أحال عليها لمن أراد بسط هذه المسألة ، ونجد أنه يميل إلى ما فيها في موطنين من «شرحه على الشفا» ؛ قال في الأول منها :

«أبو طالب لم يصح إسلامه ، وأما إسلام أبويه ؛ ففيه أقوال ، والأصح إسلامهما على ما اتفق عليه الأجلة من الأمة ؛ كما بيّنه السيوطي في رسائله الثلاث المؤلفة»^(٢).

وقال في الآخر :

«وأما ما ذكروا من إحياءه عليه الصلاة والسلام أبويه ، فالأشد أنه وقع على ما عليه الجمهور الثقات ؛ كما قال السيوطي في رسائله الثلاث المؤلفة»^(٣).

وفي صحة هذين النقلين لدى نظر^(٤) ، إذ نقل القاري نفسه في رسالته الرسائل ونواترها هي الكتب المشار إليها - وكان قد ذكر أسماء الكتب التي يغلب عليها المساهلة ووضع الأحاديث في باب المناقب والمثالب والتفسير وبيانأسباب التزول وباب التأريخ وذكر أحوال بنى إسرائيل وقصص الأنبياء السابقين . . . - فالاشغال بأحاديثها واستنباط الأحكام منها لا طائل تحته».

(١) «مرقة المفاتيح» (٢ / ٤٠٦).

(٢) «شرح الشفا» (١ / ٦٠١)، ط. استانبول، سنة (١٣١٦هـ)، وعنه ط. دار الكتب العلمية.

(٣) «شرح الشفا» (١ / ٦٤٨)، ط. استانبول، سنة (١٣١٦هـ)، وعنه ط. دار الكتب العلمية.

(٤) ويتحقق هذا التشكيك إذا علمنا أن المُحْجَّي نقل في «خلاصة الأثر» (٣ / ١٨٦) =

هذه - وهي له باتفاق ويقين - أن الإجماع على عدم إسلامهما، وأنه على ضعف حديث إحيائهما كذلك، فكيف يقول هنا في إسلامهما: «أنفق عليه الأجلة من الأمة»؟! ويقول في إحيائهما: «عليه الجمهور الثقات»؟! هذا تناقض واضح.

والأمر ظاهر بالنسبة إلى رأي الإمام القاري في هذه المسألة؛ فإنه أفردها في هذه الرسالة؛ فضلاً عن أن مستنده في كلامه السابق على رسائل للسيوطى، فلعله لم ينظر فيها نظرة المحقق المتمعن، فأحال عليها! فلما تبيّن له وهاءها، وأنها لم تُقْمِ إلا على معارضه الأدلة الصريرة الصحيحة؛ كتب رسالته هذه؛ فإنه رحمه الله تعالى اعنى بكلام السيوطى عناية خاصة، وردَّ فقرة فقرة بالحججة والدليل والبرهان، وقال فيه:

«وهذا - كما لا يخفى - معارضة لما ثبت في الكتاب والسنة، ومناقضة لما صرَّح بإشراكهما فيما سبق من صاحب النبوة، فما ذكره^(١) من تطويل البحث وتکثیر الأدلة غير مفيد له في هذه القضية، مع ظهور التناقض في كلامه؛ لتحصيل مرامه»^(٢).

= عن السيد محمد البزرنجي الحسيني في كتابه «سداد الدين وسداد الدين في إثبات النجاة في الدرجات للوالدين» ملامته للشيخ القاري، وما نقله عنه:
 «ثم إنه ما كفاه ذلك حتى ألف فيه رسالة، وقال في شرحه لـ «الشفا» متوجحاً ومفتخراً بذلك: إني ألفت في كفرهما رسالة». وهذا ما يوافق ما في سائر كتبه، وهو الصحيح.

(١) أي: السيوطى.

(٢) انظر (ص ٩٧).

ويقول شارحاً قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - في «الفقه الأكبر»: «ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر»: ما نصه:

«هذا ردٌ على من قال: إنهم ماتا على الإيمان، أو ماتا على الكفر ثم أحياهما الله تعالى ، فماتا في مقام الإيقان . وقد أفردت لهذه المسألة رسالة مستقلة ، ودفعت ما ذكره السيوطي في رسائله الثلاث في تقوية هذه المقالة بالأدلة الجامعة المحققة من الكتاب والسنّة والقياس وإجماع الأمة ، ومن غريب ما وقع في هذه القضية إنكار بعض الجهلة من الحنفية علىَّ في بسط هذا الكلام ، بل أشار إلى أنه غير لائق بمقام الإمام . . .»^(١) .

وهذا نصٌ في موقف الإمام علي القاري من هذه المسألة ، ولا داعي للإطالة في تقرير الواضحات :

وَلَيْسَ يَصْحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ
إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

توثيق نسبة الرسالة لمصنفها

من النص السابق يتبيّن لنا أن هذه الرسالة صحيحة النسبة لمصنفها ، إذ ذكرها المصنف في كتابه «شرح الفقه الأكبر» ، وكذلك ذكرها في «شم العوارض في ذم الروافض» ، فقال بعد مقوله أبي حنيفة في «الفقه الأكبر»: «إن النبي ﷺ مات على الإيمان ، ووالداه ماتا على الكفر» ما نصه:

«وقد بيّنتُ المسألتين ، وأوضحتُ المقالتين المشكلتين ، في محلهما من الرسائلين المستقلتين ، وذكرتُ فيما وفي غيرهما من تاليفاتي

(١) «شرح الفقه الأكبر» (ص ١٣٠) ، ط. دهلي ، سنة (١٣١٤ هـ) .

من «المرقة شرح المشكاة»، ورسالة «المقدمة السالمية في حسن الخاتمة»، و«ضوء المعالي شرح بدء الأمالى»، و«شرح الشفا في حقوق المصطفى»: أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الشرك السابق والكفر اللاحق؛ كما هو معلوم من الكتاب والسنة، ومنعقدٌ عليه إجماعُ الأمة^(١).

وكذلك ذكرها في «المقدمة السالمية في خوف الخاتمة»، فقال معلقاً على مقوله الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى:

«أما المسألة المتقدّمة؛ فقد كتبْتُ فيها رسالة مستقلة...»^(٢).

وذكرها له غير واحد؛ منهم المحبّي في «خلاصة الأثر»؛ قال بعد كلام:

«وأعجب من ذلك ما نقله عنه السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي الحسيني في كتابه «سداد الدين وسداد الدين في إثبات النجاة في الدرجات للوالدين» أنه شرح «الفقه الأكبر» المنسوب^(٣) إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وتعدّى فيه طوره في الإساءة في حق الوالدين، ثم

(١) «شم العوارض في ذم الروافض» (٥٢ - ٥٣ - بتحقيقى).

(٢) «المقدمة السالمية» (ص ١٨ - بتحقيقى).

(٣) في صحة نسبة الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله وقفه؛ لأنَّه متضمنٌ مسائل لم يكن الخوض فيها معروفاً في عصره، ولا العصر الذي سبقه، على أنَّ عدداً غير قليل من مسائله يؤيدُها ما تناول في كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام.

وقد نسبَ الكتاب الإمامُ الذهبي في «العلو» إلى أبي مطیع الحكم بن عبد الله البلخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم.

إنه ما كفاه ذلك، حتى أَلْفَ في رساله، وقال في «شرحه للشفا» متَجَحِّاً
ومفتخرًا بذلك : إني أَلْفَت في كفرهما رساله . فليته إذا لم يراعِ حَقَّ رسول
الله ﷺ حيث آذاه بذلك ؛ كان استحسبي من ذكر ذلك في «شرح الشفا»
الموضوع لبيان شرف المصطفى ﷺ !!

ثم قال :

«وقد قَيَضَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ الْإِمَامُ عَبْدُ الْقَادِرِ الطَّبَرِيِّ لِلرَّدِّ عَلَى الْقَارِيِّ ،
فَأَلْفَ رَسَالَةً أَغْلَظَ فِيهَا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ . وَبِالْجَمْلَةِ ؛ فَقَدْ صَدَرَ مِنْهُ أَمْثَالُ مَا
ذَكَرَ، كَانَ غَنِيًّا عَنْ أَنْ تَصْدُرَ عَنْهُ، وَلَوْلَا هُوَ لَا شَهَرَتْ مُؤْلَفَاتُهُ، بِحِيثُ
مُلَأَتِ الدُّنْيَا ؛ لِكُثْرَةِ فَائِدَتِهَا، وَحَسْنِ انسِجَامِهَا»^(٢) .

وقد انتقده بذلك أيضًا الشيخ محمد المرعشى ، المعروف
بـ (ساجاقي زاده) في رسالته «الفرح والسرور»^(٣) !!

قلت : هذه من جملة المؤاخذات التي أخذت على المصنف رحمة
الله تعالى^(٤) .

(١) «خلاصة الأثر» (٣ / ١٨٦).

(٢) «خلاصة الأثر» (٣ / ١٨٦).

(٣) توجد منها نسخة في مكتبة يوسف آغا في مونيا (رقم ٥٩٩٥)، وأخرى في مكتبة
كويرلي في (مجموع - رقم ٣٣٧) من المجموعة الثانية التي وقفها الحاج أحمد باشا .
راجع : «فهرس مخطوطات كويرلي» (٢ / ٥٩٩)، و«تاريخ بروكلمان» (٢ / ٣٧٠)
(رقم ١٦)، «ذيل» (٢ / ٤٩٨).

(٤) كما أخذ عليه اعتراضه على الإمام مالك في مسألة إرسال اليدين في الصلاة ،
وعلى الإمام الشافعى . وانظر ما سندكره في ترجمة المصنف .

وكان رحمة الله تعالى : «قاماً للبدع والخرافات ، متمسّكاً بالكتاب والسنة ، متّبعاً لطريقة السلف الصالح ، وكان يقول في ضوء الأدلة من الكتاب والسنة ، ويردّ ما يخالفه ويعرضه مهما كانت منزلة قائله من العلم والعمل ، وهذا كان شأنه وعادته في البحث والتأليف ، ولذلك قد حوا فيه ، واعترضوا عليه ؛ فإنه لم يكن أبداً ليخالف ما يجده خطأ ؛ تكيراً ، أو أنانيةً ، أو طلباً للاشتهرار أو الارتزاق ، أو تقريراً من الأمراء ، وذلك لأنّه كان عازفاً عن المال والمنصب ، وإنما كان يهدف إلى خدمة العلوم الشرعية ، يتّبع بذلك وجه الله عز وجل»^(١).

وذكر هذه الرسالة ونسبها للإمام القاري : لكنوي في «التعليقات السنّية على الفوائد البهية»^(٢) ، وخليل إبراهيم قوتلاني في كتابه «الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث»^(٣) .

الأصل المعتمد في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على أصلٍ خطّيٍّ ضمن مجموع موجود في المدرسة الأحمدية بمدينة حلب (برقم ٢٦٦٨ - عام) ، فيه ست وخمسون رسالة للمصنف ، ورسالتنا هذه هي الرسالة الثامنة عشرة منه.

وخطه واضح ومقرؤء ، وكتب سنة (١١٩٦هـ) .

وتبدأ رسالتنا هذه من (ورقة ٩١ / ب) وتنتهي بـ (ورقة ١١٢ / أ) من

(١) انظر: «الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث» (ص ٩٧ وما بعدها).

(٢) (ص ٨ - ٩) .

(٣) (ص ١٢٠) .

المجموع، فهي في إحدى وعشرين لوحة، في كل لوحة - عدا الأولى والأخيرة - صفحتان، في كل صفحة (١٩) سطراً.

وهذه الرسالة من المجموع مقابلة على أصلٍ معتمد، فجاء في هوا مشها بعض الاستدراكات التي فاتت ناسخها، وعلى الرغم من ذلك لم تسلم من نقصٍ يسير، وتحريف قليل، نبهنا عليه في موضعه من الهوامش.

هذا وقد طُبع الكتاب - قديماً - سنة (١٣٥٣هـ)، في المكتبة السلفية، بمكة المكرمة، ولم أقف عليه.

عملي في التحقيق

يتلخص عملي في تحقيق هذه الرسالة بنسخي لها، وضبط نصّها، وتقسيمها إلى فقرات، ومن ثم قابلتها بالأصل مرة أخرى؛ خشية السقط والتحريف في ثنايا النسخ، ووضعت لها عنوانين فرعية، ميزتها بين معقوفيين؛ توضح أفكارها، وتبرز مضامونها، ومن ثم عزوت الآيات القرآنية إلى أماكنها في القرآن الكريم؛ بذكر السورة، ورقم الآية، وخرجت الأحاديث الواردة فيها من دواوين السنة؛ ذاكراً درجتها من حيث الصحة والحسن والضعف، معتمداً على قواعد علماء المصطلح، وأحكام المحدثين عليها، وعلقت على ما رأيته ضروريًّا، وربما تعقبت المصنف في مواطن يسيرة رأيت أنه لم يصب الحقَّ فيها، وقد رجعت إلى المتوفر بين يدي من المصادر التي نقل منها المصنف، وتمَّت النقص الواقع في الأصل - إن وجد - منها، ووضعته بين معقوفيين، ونبهت عليه، واعتنيت

بأقوال الصحابة ومن بعدهم، فذكرت مخرجيتها أو نقلتها، وخرجت الأشعار الواردة في النص، وحاولت الوقوف على أصحابها، وأخيراً ذيلت الرسالة بمجموعة فهارس تسهل على القارئ الوقوف على مبتغاه منها. وفي الختام؛ الله نسأل، وبأسمائه وصفاته نتوسل، أن يجنبنا الخطأ في الأقوال والأفعال، ومن تزيين الشيطان لنا سوء الأعمال، وأن يعيذنا من اتباع الهوى، ورکوب ما لا يرضي.

ترجمة المصنف

○ اسمه ونسبة :

هو الإمام، العلامة، الشيخ، نور الدين، أبو الحسن، علي بن سلطان محمد القاري الهروي المكي، الحنفي، الملقب بـ (ملا علي القاري).

و(القاري) اسم فاعل من (قرا) مع التسهيل؛ لُقب به؛ لأنَّه كان حاذقاً في علم القراءات، عالماً راسخاً متضللاً فيه.

و(الهروي)؛ نسبة إلى (هراء)^(١)، وهي مدينة مشهورة، من أمَّات مدن (خراسان)؛ وينسب إليها؛ لأنَّه ولد فيها، ونشأ في ربوعها.

و(المكي) نسبة إلى مكة المكرمة، حيث إنَّ الشيخ رحل إليها، واستوطنها أكثر من أربعين سنة، وتوفي بها رحمه الله تعالى.

(١) بفتح الهاء، والراء المهملة، ثم ألف، وهاء في الآخر؛ كما في «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣٨٦ / ٣).

و (مُلَّا)؛ منحدرة من المولى ، وقال الزَّبِيدِي^(١) :

«النسبة لها (مولوي)، ومنه استعمال العجم (المولوي) للعلم الكبير، ولكنهم ينطقون بها (مُلَّا)».

قال : «وهو قبيح» .

أي : حرْفُوه تحرِيفاً قبيحاً .

وذكر بعضهم أن اسمه (علي بن سلطان بن محمد)! ! وهذا خطأ، إذ دأب العجم أن يسمُّوا أولاً دهْم أسماء مزدوجة ؛ مثل: فاضل محمد، وصادق محمد، وأسد محمد، واسم أبيه: سلطان محمد، فهو من هذا القبيل على ما سُمع ، وأما كونه من الملوك ؛ فلم يُسمَّع .

○ نشأته ورحلته وطلبُه للعلم وشيوخه :

ولد الشيخ علي القاري في (هراء)، وطلب العلم فيها، فتعلم القرآن الكريم، وحفظه عن ظهر قلب، وجوده، وتلقى مبادئ العلوم، وتلقى عن شيخ عصره في بلده، ثم رحل إلى مكة المكرمة، وكان يعُد رحلته هذه من النعم التي أنعم الله تعالى بها عليه^(٢)، ولا غرو في ذلك ، فهي - على مر العصور والدهور - مأوى للعلماء وطلبة العلم وأهله .

ومن أكابر شيوخه الذين استفاد منهم ، وانتفع بعلمهم: ابن حجر الهيثمي ، وعلي المتقي الهندي ، وعطاء السُّلْمِي ، وعبد الله السُّنْدِي ، وميركلان ، وقطب الدين المكي ، وأحمد بن بدر الدين المصري ، ومحمد

(١) في «تاج العروس» (٤٠١ / ١٠) (مادة: ولبي).

(٢) كما صرَّح بذلك في «شم العوارض في ذم الروافض» (ص ٩٤ بتحقيقنا).

ابن أبي الحسن البكري ، وسنان الدين الأمسى ، والسيد زكريا الحسني .

○ ثناء العلماء عليه :

أثنى على العلامة القاري كثير من العلماء؛ منهم: المحببي ، فقال

فيه :

«أحد صدور العلم ، فريد عصره ، الباهر السمت في التحقيق وتنقية العبارات ، وشهرته كافية عن الإطراء بوصفه» .

وقال: «واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وألف التأليف الكثيرة ، اللطيفة التأدية ، المحتوية على الفوائد الجليلة» .

وقال العصامي في وصفه:

«الجامع للعلوم النقلية والعقلية ، والمتضلع من السنة النبوية ، أحد جماهير الأعلام ، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام» .

ثم ذكر - لائماً له - أنه اعترض على الأئمة؛ كالشافعي وأصحابه ، وعلى الإمام مالك في إرسال يديه ، ثم قال:

«ولهذا تجد مؤلفاته ليس عليها نور العلم (!) ومن ثم نهى عن مطلعتها كثير من العلماء والأولياء» انتهى .

قلت: أما اعتراضه على الإمام مالك؛ فتكلّمتُ عليه بالتفصيل في مقدمة رسالته «شفاء السالك في إرسال مالك» .

وأما اعتراضه على الشافعي؛ فهو الاعتراض على تلك القصة المشؤومة ، والأخلوقة المكذوبة ، التي نسبت لإمام الحرمين ، فانبرى

الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى في ردها، ألا وهي قصة صلاة القفال الشاشي بين يدي السلطان محمود بن سُبْكِتِكِينَ، وتحوله على إثرها إلى المذهب الشافعي^(١)، وهو لم يعترض على الإمام الشافعي دون علم أو دون أدب؟ حاشاه.

ولهذا قال الشوكاني متعقباً العصاميَّ :

«وأقول: هذا دليل على علو منزلته؛ فإن المجتهد شأنه أن يبيّن ما يخالف الأدلة الصحيحة ويعرضها؛ سواء كان قائله عظيماً أو حقيراً، وتلك شكاية ظاهر عنك عارها»^(٢) انتهى .

قلت: ولا سيما أنه قد عُدَّ من مجددي القرن الحادى عشر؛ قال اللكنوى:

«وقد طالعت تصانيفه المذكورة» .

وسرد بعضاً منها، وقال:

«وغير ذلك من رسائل لا تُعدُّ ولا تُحصى ، وكلُّها مفيدة، بلغته إلى مرتبة المجددية على رأس الألف» انتهى .

وقد صرَّح بذلك في كتاب «شم العوارض في ذم الروافض» (ص ٧٤)

(١) انظرها والرد عليها والكلام على عدم صحتها في تقديمنا لرسالة السيد محمود الوعاظ العراقي: «المطالب المنيفة في الذب عن أبي حنيفة» .

(٢) الشطر الثاني من بيت لأبي هذيل، أوله:

«وعيرني الواشون أني أحبُّها»

و (شكاية): كلمة سيئة.

- ٧٥ بتحقيقنا)، فقال بعد أن أورد حديث: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة من يجدد لها دينها» ما نصه:

«فوالله العظيم، ورب النبي الكريم؛ إني لو عرفت أحداً أعلم مني بالكتاب والسنة؛ من جهة مبناهما، أو من طريق معناهما؛ لقصدت إليه - ولو حبواً - بالوقوف لديه، وهذا لا أقوله فخراً، بل تحدثاً بنعمة الله وشكراً، وأستزيد من ربِّي ما يكون لي ذخراً.

ونقله ابن عابدين في «تنبيه الولاية والحكام» (١ / ٣٤٦) - ضمن رسائله)، وعلق عليه بقوله:

«وفي كلامه إشارة إلى أنه مجدد عصره، وما أجره بذلك، ولا ينكر عليه ما هناك إلا كل متعصب هالك» انتهى.

ولعل من دوافع قول العصامي السابق وهجومه على الإمام القاري هجوماً عنيفاً أن الشيخ القاري ردَّ على جده عبد الملك العصامي^(١)؛ كما سيأتي في رسالتنا هذه في (ص ١٥١).

○ تلاميذه:

كان الإمام علي القاري من المعتنين بالتدريس والإفتاء، وكان له حضورُ عند علماء عصره، بل كان من أبرزهم، وكان يجلس في درسه كثير من الطلبة، وأشار هو نفسه إلى بعض هذه المجالس؛ من مثل قوله في كتاب «شم العوارض في ذم الروافض» (ص ٥٧ - بتحقيقنا):

«إنه صدر عنِّي في بعض مجالس درسي، ومجامع أنسى . . .».

(١) انظر ترجمته في «خلاصة الأثر» (٣ / ٨٦).

ومن أشهر تلاميذه: عبد القادر الطبرى ، وعبد الرحمن المرشدى ،
ومحمد بن فروخ المُورُوي ، والسيد معظم الحسيني البلخي ، وسليمان بن
صفى الدين اليماني .

○ مؤلفاته :

الإمام علي القارى رحمه الله تعالى من المكثرين في التأليف ، وقد
انتشرت مؤلفاته ، وذاعت ، وكثرت نسخها ، وقلما تجد مكتبة لا يوجد فيها
لهذا الإمام مؤلف بسيط أو وجيزة ، ويضيق المقام هنا في حصر جميع
مؤلفاته ، ولكن سأذكر - في حدود اطلاعى واعتنائي بكتبه - المطبوع منها :

- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»^(١): طبع في استانبول
سنة (١٢٨٩هـ) وسنة (١٣٠٨هـ) ، وفي الباكستان دون تاريخ ، ونشره
محمد الصباغ ، الطبعة الأولى ، سنة (١٩٧١م) في دار الأمانة - بيروت ،
وطبع بعدها طبعتين آخرهما في المكتب الإسلامي سنة (١٩٨٦م) .

- «جمع الوسائل في شرح الشمائل»: طبع في الأستانة سنة
(١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م) ، ومن ثم في القاهرة - المطبعة الأدبية سنة
(١٣١٧هـ / ١٨٩٩م) ، ومن ثم صُور في دار المعرفة ، بيروت ، دون
تاريخ .

- «شرح رسالة ألفاظ الكفر»: لم يطبع على حدة فيما أعلم ، وهو
برمته في «شرح الفقه الأكبر»؛ سوى الديباجة ، وهو تحت التحقيق الآن ،
يسّر الله إتمامه .

(١) وطبع في دار الكتب العلمية سنة (١٤٠٥هـ) ، بتحقيق محمد السعيد زغلول.

- **شرح الفقه الأكبر**: واسمه: «منح الروض الأزهر»، طبع في دهلي (طبع حبس) سنة (١٨٩٠ هـ)، ومطبعة التقدم في القاهرة سنة (١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م)، وفي المطبعة الميمنية سنة (١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م)، ومطبعة البابي الحلبي دون تاريخ، ودار الكتب العلمية، بيروت، سنة (١٤٠٤ هـ)، مصورة الطبعة المصرية، وطبعة أخرى مع تنضيد لحرفوها وقع فيها تصحيفات شنيعة.

- **«ضوء المعالي لبدء الأمالى»**: المطبعة العامرة في إسطنبول، سنة (١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م)، ومصطفى البابي الحلبي، سنة (١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م)، وأخيراً بعنوان: «شرح ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالى» بتعليق الشيخ صالح فرفور في دمشق، سنة (١٣٧٩ هـ).

- **«كشف الخدر عن حال الخضر»**: طبع في قازان في روسيا قديماً.

- **المَشْرَب الوردي في حقيقة مذهب المهدى**: طبع في مطبعة محمد شاهين، سنة (١٢٧٨ هـ / ١٨٦١ م).

- **«تزين العبارة لتحسين الإشارة»**: طبع ضمن «مجموعة رسائل ابن عابدين» (١ / ١٣٥ - ١٣٠)، وطبع في مطبعة ظهير الدكن في حيدرآباد، سنة (١٣١٢ هـ).

- **«فتح الأسماع في شرح السّماع»**: حققه عبد الله رجب الفيلكاوي الكويتي، أحد خريجي المعهد العالي للدعوة بالمدينة النبوية، لرسالة الماجستير، واستشهاد في أفغانستان سنة (١٤٠٥ هـ) رحمه الله تعالى.

– «فتح باب العناية بشرح كتاب النهاية»: طبع المجلد الأول منه بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، في سنة (١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م).

– «الفصول المهمة في حصول المتممة»: انتهيت من تحقيقه، وهو قيد الطبع الآن.

– «أنوار الحجج في أسرار الحجج»: طبع بتحقيق أحمد الحجي الكردي في دار البشائر الإسلامية، بيروت، سنة (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

– «بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حجّ عن الغير»: طبع بولاق سنة (١٢٨٧هـ).

– «المسلك المتقوسط في المنسك المتوسط»: طبع في بولاق سنة (١٢٨٨هـ / ١٨٧١م)، ثم في مطبعة مصطفى محمد في القاهرة سنة (١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م)، وفي مكة، مطبعة الترقى، سنة (١٣٢٨هـ / ١٩١٠م)، وطبعأخيراً في بيروت مع حاشية عليه للشيخ حسين بن محمد المكي في دار الفكر، بيروت.

– «شرح الشاطبية»: طبع في المطبعة العامرة، سنة (١٣٠٢هـ).

– «المِنْحُ الفكريَّ بشرح المقدمة الجزرية»: طبع في مصر سنة (١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م)، وفي قازان في روسيا سنة (١٨٨٧م)، وفي مكة المكرمة سنة (١٣٠٣هـ / ١٨٨٥م)، وفي مصر في المطبعة الميمينة سنة (١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م)، وفي دار إحياء الكتب العربية سنة (١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م)، وفي مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م)، وفي بومباي سنة (١٩٦٧م).

- «الدُّرَةُ الْمُضِيَّةُ فِي الزِّيَارَةِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ الرَّضِيَّةِ»: طبعت في بولاق سنة (١٢٨٧هـ).
- «الحزب الأعظم والورد الأفخم»: طبع في الأستانة، طبعة حجر، سنة (١٢٦٢هـ / ١٨٤٥م)، وفي بولاق سنة (١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م)، ثم في سنة (١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م)، وفي مكة طبع حجر سنة (١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م).
- «المُعْدَنُ العَدْنِيُّ فِي فَضْلِ أُويسِ الْقَرْنَيِّ»: طبع في إسطنبول سنة (١٣٠٧هـ).
- «مناقب الإمام الأعظم وأصحابه»: طبع الكتاب بهذا الاسم بذيل «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٤٥٠ / ٥٥٦)، في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الدكن، سنة (١٣٣٢هـ).
- «نزهة الخاطر الفاتر في ترجمة سيدي عبد القادر»: طبع في إسطنبول، في مطبعة الباب العالي، سنة (١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م).
- «رسالة فيما يتعلق بليلة النصف من شعبان وليلة القدر»: طبع في بولاق، سنة (١٣٠٧هـ) بعنوان: «فتح الرحمن بفضائل شعبان».
- «شرح عَيْنِ الْعِلْمِ وَزَيْنِ الْحَلْمِ»: طبع في الأستانة سنة (١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م)، وفي القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، سنة (١٣٥١هـ / ١٩٣٢م)، وفي دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
- «الفتح الرباني في شرح تصرف الرنجاني»: طبع في إسطنبول، في المطبعة العامرة، سنة (١٢٨٩هـ).

- «شرح حديث: (لا عدوى . . .)»: ذكرها المصنف في «شرح شرح النخبة» (ص ٩٧ - ٩٨) برمّتها.
- «شرح شرح نخبة الفكر»: طبع في إسطنبول، سنة (١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م)، وصُورَته دار الكتب العلمية، بيروت.
- «المصنوع في معرفة الموضوع»: طبع في مطبعة دار محمدى، في لاهور، سنة (١٣١٥ هـ / ١٨٩٧ م)، وفي الآستانة سنة (١٢٨٩ هـ)، وبتحقيق عبدالفتاح أبو غدة سنة (١٣٨٩ هـ)، ومن ثم سنة (١٣٩٨ هـ) مزيداً منقحاً.
- «مرقة المفاتيح شرح مشكاة المصايح»: طبع في المطبعة الميمينية في القاهرة سنة (١٣٠٩ هـ / ١٨٩١ م)، وفي مطبعة المعارف في الباكستان سنة (١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م)، ومن ثم صُورَ في بيروت في دار إحياء التراث.
- «شرح مستند الإمام أبي حنيفة»: طبع في المطبعة المحمدية في لاهور سنة (١٣٠٠ هـ)، ومرة أخرى سنة (١٣١٢ هـ)، وطبع في المطبع المجتبائي في دلهي سنة (١٣١٣ هـ)، وفي دار الكتب العلمية، وفيها تصحيف وأخطاء.
- «شرح الشفا»: طبع طبعات متعددة وكثيرة جداً، انظرها في «ذخائر التراث العربي الإسلامي» (٢ / ٨٥٥)، و«الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث» (ص ٣٧٣).
- «الحرز الشمين للحسن الحصين»: طبع في مكة سنة (١٣٠٤ هـ).

- «المبين المعين لفهم الأربعين»: طبع في المطبعة الجمالية في القاهرة سنة (١٣٢٨هـ / ١٩١٠م)، ثم طبع سنة (١٣٢٩هـ / ١٩١١م) في مصر أيضاً، وصُور في دار المعرفة، بيروت.
- «الأحاديث القدسية الأربعينية»: طبع في إسطنبول سنة (١٣٢٤هـ / ١٩٢٧م)، وفي حلب سنة (١٣٤٥هـ / ١٩٢٤م).
- «أربعون حديثاً في فضل القرآن»: طبع في الأردن، نشر مكتبة المنار، تحقيق: محمود أمير شكور.
- «فر العون ممَّن يدْعُ إيمان فرعون»: طبع في القاهرة، المطبعة المصرية ومكتبتها، سنة (١٩٦٤م)، تحقيق ابن الخطيب، في آخر كتاب الدَّاني «إيمان فرعون».
- «شم العوارض في ذم الروافض»: طبع في السعودية، نشر دار الهجرة، سنة (١٤١٠هـ)، بتحقيقنا.
- «الذخيرة الكثيرة في رجاء المغفرة للكبيرة».
- «سلالة الرسالة في ذم الروافض من أهل الصلاة».
- «تطهير الطوئَة بتحسين النية».
- «المقدمة السالمية في حسن الخاتمة».
- رفع الجُناح وخفض الجناح في أربعين حديثاً في باب النكاح».
- «فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد».

— «شفاء السالك في إرسال مالك».

— «الاستدعاء في الاستسقاء».

— «الأدب في رجب».

كلها من منشورات دار عمار - الأردن، بتحقيقنا.

○ وفاته :

توفي الشيخ علي القاري بمكة المكرمة في سنة أربع عشرة وألف من الهجرة (١٤١٠هـ)، وزاد بعضهم في شهر شوال، ودُفن بمقبرة المعلّة، رحمة الله تعالى رحمة واسعة.

○ مصادر ترجمته :

— «خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر» (٣ / ١٨٥) و (١٨٦).

— «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (١ / ٤٤٥) و (٤٤٦).

— «مختصر نشر النور والزَّهر في تراجم أفضال مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر» (٢ / ٣١٨).

— «هدية العارفين» (١ / ٧٥١).

— «عقود الجواهر» (٢٦٤ - ٢٧٢).

— «كشف الظنون» (٦، ٢٤ و ٤٤٥ و ٤٥٤ و ٤٥٨ و ٥٥٨ و ٦٦٠ و ٦٦٢ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٩٧ و ٧٤٣ و ٨٥٠ و ٨٨٣ و ١٠٥٠ و ١٠٦٠ و ١١٤٩).

١١٥٩ و ١١٨٢ و ١٢٣٢ و ١٢٦٤ و ١٢٨٧ و ١٣٣٥ و ١٣٥٠ و ١٣٦٤ و ١٥٤٥ و ١٧٠٠ و ١٨٩٧ و ١٩٠١ و ١٩٧٢ و ٢٠١٥ .
— «إيضاح المكتون»: (١ / ٢١ و ٩٠ و ٩٣ و ١٤٥ ز ٢٠٩) و ٢٤١ و ٢٦٤ و ٢٩٤ و ٢٩٨ و ٤٦٠ و ٥٤١ و ٥٥٨ و ٥٦٩ و ٥٧٨ و ٦١٢ و ٤٣ و ٤٣ و ٤٤٨ و ٤٦٤ و ٤٧٦ و ٤٨٠ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٥٥٣ و ٥٧٧ و ٦٠٧ و ٧٥٣ .

— «ذخائر التراث العربي الإسلامي» (٢ / ٨٥٥ و ٨٥٦) .

— «معجم المؤلفين» (٧ / ١٠٠ و ١٠١) .

— «المستدرك على معجم المؤلفين» (ص ٥١٣) .

— «الأعلام» (٥ / ١٦٦) .

— «التعليقات السننية على الفوائد البهية» (ص ٨ - ٩) .

— «الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث»، رسالة ماجستير لخليل إبراهيم قوتلاني، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت.

— «المورد» (مجلد ٤ / عدد ١ / ٢٠٤ ، مجلد ٦ / عدد ٤ / ٤٤٤) .

— «فهرس التاريخ بالظاهرية» (٢ / ٢٩٧ و ٥٣٥ - ٥٣٧) .

— «فهرس التصوف بالظاهرية» (١ / ٤١٤ - ٤١٧ و ٦٨٢ و ٦٩٩) .

— «فهرس التجويد بالظاهرية» (٦٦ و ٦٧) .

— «فهرس التفسير بالظاهرية» (١٦٤ - ١٦٥ و ٢١٧) .

— «فهرس الشعر بالظاهرية» (٣٢١) .

- «الم منتخب من مخطوطات المدينة» (١٥ و ٧٨ و ٩٤ و ٩٦ و ١٤١).
- «فهرس المخطوطات العربية بهالة» (١٩ و ٣٧ و ٣٨).
- «المخطوطات العربية في فلسطين» (ص ٢٦).
- «مخطوطات مكتبة المسجد الأقصى» (١ / ٦٢ و ٧٢ و ٩٠ و ١٠٣).
- «الأثار الخطية في المكتبة القادرية» (٢ / ٣٦١ و ٣٦٧ و ١٤١ و ٣٩٠ - ٣٩٢).
- «الخزانة الألوسية» (مجلد ٤ / عدد ١ / ١٧٩).

○○○○○

نماذج من صور المخطوط

الى انة معتبراً حسب الاعظه في ابوعي الرسخ اباه الحصون واسلام
الى انة اتعن از سبر وت تصر بالف بيره
الى الله الذى حصن من شاه من عباده في عالم التضليل والبلاء وهو يحييه
الى منتهى نور ونحوه وظاهر شعوره في سفار الصحراء من موسم الامان انه
والقى و الشلام الامان الاكلان ملائكته اوسنداً معهد من اوله معلمه
معهم الالكماء واصحاب المقام اليمودة وعلماته خلاصة اهل الاديان
اتابعد بمسعود اخر عباد الله الائمه علمن سلطان محمد الشاذلي قد قال
الى الامر العظيم والعام الاعد في كتاب العبر بالشقة الالكترونية ودوله
و دولاته كلها قلبيه ما تناهى عنكها شارعه مداره طلاقه تناهى عنكها
رسول الله ص عليه وسلم ما كان لا يعيشه وعما من قال ما تناهى عنكها
شئ انت عليه وسرد عالم ما انا عيشه واسلام ما كان لا يعيشه انا لقي
و بعلم سعادنا اصلحة ائتمان الاطهار من حضرت الامام الاقتصادي فهم
محضيل الارواح ان يكن نقلوا الداريا لاطفالها وفتح ذرا فربما تندى
لاغور بالكلمات والكلين الالى من الاصحاب والاصفات والزوابع
الى مصائب اذ من المفترى في الاصر العصراً ليس الاصد من المفترى

صورة عن الملوحة الأولى

صورة عن اللوحة الأخيرة

أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبيي الرسول عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم .
رب تَمَّ بالخير .

[المقدمة]

الحمد لله الذي خَصَّ من شاء من عباده في عالم القضاء بالإيمان ،
وهداه بجوده إلى معرفة نور وجوده وظهور شهوده في مقام العِرْفَان ومَرَامِ
الإِحْسَان ، والصلوة والسلام الأَتَّمَانُ الأَكْمَلَانُ على سيدنا وسندينا^(١) محمد
من أولاد عدنان ، وآلِه الكرام ، وأصحابِ الفخامة ، إلى يوم القيام ، وعلى
أتباعه خلاصة أهل الأديان .

أما بعد :

فيقول أحقرُ عباد الله الباري ؛ علي بن سلطان محمد القاري :

(١) لفظ (سندينا) هو نوع من الغلو والإطراء الذي نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وآله سلم .

[عبارة الإمام أبي حنيفة والتعليق عليها]

قد قال الإمام الأعظم والهمام الأقدم في كتابه المعتبر المعبر بـ «الفقه الأكبر» ما نصه:

«ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر»^(١).

فقال شارحه:

«هذا ردًّا على من قال بأنَّ والدَيْ رسول الله ﷺ ماتا على الإيمان. وعلى من قال: ماتا على الكفر، ثم رسول الله ﷺ دعا الله لهما، فأحياهما الله، وأسلما^(٢)، ثم ماتا على الإيمان».

فأقول - وبحوله أصول - إنَّ هذا الكلام من حضرة الإمام لا يُتصوَّر في هذا المقام؛ لتحصيل المرام؛ إلَّا أن يكون قطعي الدراءة، لا ظني الرواية؛ لأنَّه في باب الاعتقاد لا يُعْمَلُ بالظنَّيات^(٣)، ولا يُكْتَفِي بالأحاديث

(١) «الفقه الأكبر» (ص ١٣٠ - مع شرح المصنف له)، طبعة دهلي، سنة ١٣١٤هـ. وانظر ما قدمناه في (ص ٣٩ وما بعدها).

(٢) لم يرد هذا في حديث صالح للاحتجاج أبداً، وسيأتي إن شاء الله تفصيل ذلك.

(٣) قال بهذا القول جمع من علماء الأصول المتأخرين، وبعض المتقدمين من علماء الكلام !!

وهو غريب عن هدي الكتاب، وتوجيهات السنة، ولم يعرفه السلف الصالحة رضوان الله عليهم، ولم يُنْقل عن أحدٍ منهم، وردد العلماء المحققون.

واهتم بالمسألة وعالجها معالجة وفق منهج السلف جماعة، على رأسهم الإمام الشافعي في «الرسالة»، وابن حزم في «الإحکام»، وابن القیم في «الصواعق».

الأحاديث الواهيات والروايات^(١) الوهيميات، إذ من المقرر والمحرر في الأصل المعتبر أنه ليس لأحد من أفراد البشر / أن يحكم على أحد بأنه من [٩١ ب] أهل الجنة ولا بأنه من أهل العقوبة؛ إلا بنقل^(٢) ثبت بنص من الكتاب، أو تواتر^(٣) من السنة، أو إجماع علماء الأمة بالإيمان المقربون بالوفاة^(٤)، أو

= وأفرادها جماعة من المحدثين والمحدثات، على رأسهم شيخنا في رسالته: «الحديث حجة بنفسه»، و«وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين».

(١) في الأصل: «الروايات»، والصواب ما ذكرناه أو: المرويات. والله أعلم.

(٢) في الأصل: «فيخل»!!

(٣) قال المصنف في «المقدمة السالمة» (ص ١٩ - بتحقيقنا):

اعلم أنَّ للسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال مرضية:
أحدها: أن لا يشهد لأحدٍ إلا للأنبية.

وهذا ينقل عن محمد ابن الحنفية، واختاره إمام الحنفية؛ لأنَّ القضية القطعية.
وثانيها: أن يشهد لكل مؤمن جاء نصًّ في حقه، وهذا قول كثير من العلماء، لكنه ظنيٌ في أصله.

وثالثها: أن يشهد أيضاً لمن شهد له المؤمنون؛ كما في «الصحيحين»:
أنه مرَّ بجنازة، فأنثوا عليها خيراً، فقال النبي ﷺ: «وجب»، ومرَّ بأخرى، فأنثوا عليها بشَرًّ، فقال: «وجب». فقال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله! ما وجبت؟ فقال عليه الصلاة والسلام: (هذا أثنيتم عليه خيراً؛ وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا؛ وجبت له النار، أنت شهداء الله في الأرض).».

قلت: الحديث المذكور عند البخاري في «ال الصحيح» (رقم ١٣٦٧ و ٢٦٤٢)، وسلم في «ال الصحيح» (رقم ٩٤٩)، وغيرهما.

«قلت: والراجح - في نظري - القول الثاني؛ لأنَّ فيه إعمال للنصوص كلها، وإن كانت آحداً، فهي حجة؛ كما قدمتنا؛ بخلاف الأول، فيه حصرٌ ضيقٌ، وإعمال لبعضها، =

بالكفر المنضم إلى آخر الحياة.

فإذا عرفت ذلك؛ فنستدل على مرام الإمام - بحسب ما اطلعنا عليه في هذا المقام - : بالكتاب، والسنة، واتفاق أئمة الأنام.

[الأدلة من الكتاب]

أما الكتاب؛ فقوله تعالى:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ يَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسَأَّلُ عَنْ أَصْحَابِ
الجَحِيمِ﴾^(١).

قراءة الجمهور على المجهول في النفي^(٢)، وقراءة نافع على

= وإعمال الأدلة كلها خير من إهمالها أو إهمال بعضها.

بينما الثالث مبني على أنا نحكم بالظواهر، وأن الله يعلم ما في السرائر، وفيه تنبيه على أن هذه الأمة لا تجتمع على الضلال.

وليس لأحد أن يشهد لأحد من أرباب هذه الملة بعدم دخول النار، أو وصول الجنة، وإنما يجوز له أن يشهد بالثناء عليه إن رأى فيه خيراً بموجب حسن الظن والرعاية، أو بسبب ظهور العلم والعمل والصلاح والديانة، وكذلك أنه أن يشهد بالشر لأحد إذا رأى فيه ما يدل على نفاقه، أو شاهد فيه بعض الكبائر من شقائه». (المقدمة السالمة) (٢٠ - بتحقيق).

. (١) البقرة: ١١٩.

(٢) أي: برفع التاء واللام في قوله: ﴿تُسَأَّل﴾ على معنى: إنك إذا بلغت الرسالة؛ فإنك قد فعلت ما عليك، فلا تُسَأَّل عن أصحاب الجحيم؛ عمما فعلوا، وهذا كما قال في آية أخرى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

قاله أبو الليث السمرقندى في «بحر العلوم» (١ / ٤٦٧)، ونحوه في: «تفسير ابن جرير» (١ / ٥١٦)، و«تفسير ابن كثير» (١ / ١٦٧)، و«تفسير القرطبي» (٢ / ٩٢)، و«زاد المسير» (١ / ١٣٧).

المعلوم بالنهي^(١).

وقد أخرج وكيع، وسفيأن بن عيينة، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر؛ عن محمد بن كعب القرظي رضي الله عنه؛ قال:

«قال رسول الله ﷺ: «ليت شعري ! ما فعل أبواي؟». فنزلت: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً لَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾. فما ذكرهما حتى توفاه الله تعالى»^(٢).

وفيه دليل واضح على المدعى ، وتنبئه نبيه على أن هذا حكم لم يُنسخ بالإحياء؛ كما لا يخفى .

قال العالمة السيوطي :

«هذا مرسلاً ضعيفاً لا يسناد»^(٣).

(١) أي : بنصب التاء وجزم اللام في قوله: ﴿تَسْأَلُ﴾؛ جزماً على النهي ، وهي قراءة نافع ويعقوب . راجع المصادر السابقة.

(٢) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١ / ٥١٦)، وأبو الليث السمرقندى في «بحر العلوم» (١ / ٤٦٧)، وعبد الرزاق في «التفسير»؛ كما قال ابن كثير (١ / ١٦٧)، ووكيع وابن عيينة وعبد بن حميد وابن المنذر؛ كما في «الدر المتشور» (١ / ١١١)؛ من طريق موسى بن عبيدة الربذى عن محمد بن كعب القرظي رفعه .

وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف موسى بن عبيدة .

ومحمد بن كعب: تابعي ، ثقة؛ فهو مرسلاً .

(٣) وقال أيضاً في «المقامة السنديّة في النسبة المصطفوية» (ص ١٢٧ - مدرج ضمن الرسائل التسع):

«قد تقرّ في علوم الحديث أن سبب النزول حكمه حكم الحديث المرفوع؛ لا يقبل =

قلتُ : المرسل حجّة عند الجمهور من العلماء [في]^(١) الأصول والاعتقاد^(٢) ، والطرق المتعددة للحديث ترفع الضعف ، وتوصله إلى الحُسْن أو الصحة عند الكل في الاعتماد .

وأخرج ابن جرير عن داود بن أبي عاصم رضي الله عنه : «أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ : «أَيْنَ أَبْوَايِ؟» . فنزلت^(٣) .

قال السيوطي : «وَالآخِرُ مَعْضُلٌ إِلَّا سَنَادٌ، ضَعِيفٌ» .

= منه إلا الصحيح المتصل بالإسناد؛ لا ضعيف، ولا مقطوع. وهذا السبب لا يُعرف له في الدنيا إسناد صحيح متصل». وانظر: «باب النقول» (٢٨).

(١) ما بين المعقوقين سقط من الأصل.

(٢) اختلف العلماء في حجّته على عشرة أقوال؛ انظرها في «تدريب الراوي» (١) . (٢٠٢ /).

(٣) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١ / ٥١٦) .

وداود بن أبي عاصم: ثقة، من الثالثة؛ كما في «التقريب» (١٩٩). وفي «تهذيب التهذيب» (٣ / ١٦٤) :

«روى عن: ابن عمر، وعثمان بن أبي العاص، وسعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وأبي العباس الشفقي». ف الحديث بين الإرسال والإعصار! وакفى السيوطي في «باب النقول» (٢٨) بقوله:

«مرسل أيضاً» .

وكذا ابن كثير قبله في «التفسير» (١ / ١٦٧) .

قلت: المعضل عندنا حجّة^(١)، وضعفه يتقوى بالتعدد / ، ولا سيما [٩٢] وقد تعلق به اجتهاد المجتهد، فدلّ على صحته، ولو حديث ضعف بالنسبة إلينا في روايته، ويكتفى بمثل ذلك في أسباب النزول؛ كما هو معقول عند أرباب النقول^(٢).

وأخرج ابن المنذر عن الأعرج أنه قرأ: «وَلَا تُسْأَلَ عَنْ أَصْحَابِ
الجَحِيمِ»؛ أي: أنت يا محمد^(٣)؛ كما في «الدر المثور».

وفي «تفسير» العmad بن كثير:

«قال عبد الرزاق: أنس الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد بن
كعب القرظي رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليت شعري! ما
فعل أبواي؟ ليت شعري! ما فعل أبواي؟»؛ ثلاث مرات، فنزل: «إِنَّا
أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ يَبْشِرًا وَنَذِيرًا»، فما ذكرهما حتى توفاه الله عز وجل^(٤).
وهذا يؤيد ما قدمناه؛ فتدبر وتأمل».

ورواه ابن جرير عن أبي كريب عن وكيع عن موسى بن عبيدة؛

(١) المعضل أسوأ حالاً من المقطوع، والمقطوع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به - وحده - حجة على الراجح من أقوال أهل العلم.

(٢) سبق وأن ذكرنا عن السيوطي أن سبب النزول حكمه حكم المرفوع، فلا ينبغي التساهل به؛ كما ألمع المصطف إليه! ولا ينجبر الضعف المذكور، ذلك أن الطريق الأولى ضعيفة، مدارها على موسى بن عبيدة؛ فضلاً عن كونها مرسلة! والأخرى مثلها إن لم تكن معضلة!! والضعف الذي هذا حاله لا يشد بعضه بعضاً! والله تعالى أعلم.

(٣) أخرجه ابن المنذر؛ كما في «الدر المثور» (١ / ١١١).

(٤) مضى تخریجه، وانظر: «تفسير ابن كثير» (١ / ١٦٧).

مثله^(١)، وذكر الحديث الآخر بسنده كما تقدّم.

ثم قال ابن كثير:

«وقد ردَّ ابنُ جريرَ هذَا القولَ المرويًّا عنِ محمدَ بنِ كعبٍ وغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ؛ لاستحالةِ الشكُّ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْرِ أَبْوَيِهِ، وَاخْتَارَ القراءَةَ الْأُولَى»^(٢).

يعني : النفي ؛ قال :

«وَهَذَا الَّذِي سَلَكَهُ هَا هَنَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لاحْتِمَالِ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي حَالٍ اسْتِغْفَارٍ»^(٣) لِأَبْوَيِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَمْرَهُمَا، فَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ؛ تَبَرَّأَ مِنْهُمَا، وَأَخْبَرَ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ [كَمَا ثَبَّتَ هَذَا فِي الصَّحِيفَةِ]، وَلِهَذَا أَشْبَاهُ كَثِيرًا وَنَظَائِرَ، وَلَا يَلْزَمُ مَا ذَكَرَهُ ابنُ جَرِيرٍ»^(٤). انتهى كلامُ ابنِ كثِيرٍ.

وقال محبّي السنة في تفسيره «معالم التنزيل» :

«قال عطاء عن ابن عباس / رضي الله عنهما: و ذلك أن [النبيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] قال ذات يومٍ : «ليت شعري ! ما فعل أبواي؟» ، فنزلت هذه الآية»^(٥).

(١) «تفسير ابن جرير» (١ / ٥١٥ - ٥١٦).

(٢) «تفسير ابن كثير» (١ / ١٦٧).

(٣) في المخطوط: «استفساره»!! وما أثبتناه هو الصواب، وهو الموفق لما في مطبوع «تفسير ابن كثير».

(٤) «تفسير ابن كثير» (١ / ١٦٧)، وما بين المعقوفين منه، وسقط من الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين من هامش الأصل.

(٦) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (١ / ١٤٦) عن ابن عباس، ولم يسنده، =

أقول: وهذا النقل من ابن عباس حَبْرُ الْأُمَّةِ كافٍ في الحجّة، لا سيما وهو من أهل بيت النّبُوَّةِ، ولو كان هناك ترددًا في القضية؛ لما ذكر مثل هذه القصة المستلزمة المغصّة.

وكذا نقل الواحدى عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم قال: «وَهَذَا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾؛ جزماً^(١).

وقال البيضاوى:

«قَرَأْ نَافِعٌ وَيَعْقُوبٌ: ﴿وَلَا تَسْأَلْ﴾ عَلَى أَنَّهُ نَهَى لِرَسُولِ اللَّهِ عَنِ السُّؤَالِ عَنْ حَالِ أَبْوِيهِ»^(٢). انتهى.

والحاصل أن عامة المفسرين كال مجتمعين على أنَّ هذا سبب نزول الآية.

ومن المقرر في علم الأصول أن نقل الصحابي في سبب النزول - ولو كان موقوفاً - فهو في حكم المرووع الموصول، فكيف وقد ثبت رفعه بطرق متعددة وأسانيد مختلفة!^(٣)

= وكذلك فعل الواحدى في «أسباب النزول» (ص ٢٤)، ونسبه لابن عباس: ابن كثير في «التفسير» (١ / ١٦٧)، والقرطبي في «التفسير» (٢ / ٩٢).

(١) «أسباب النزول» (ص ٢٤).

(٢) «تفسير البيضاوى» (١ / ١٨٥).

(٣) لم يثبت هذا الحديث، ولا توجد له إلا الطريقة المذكورة آنفًا، ولا يصل بهما إلى درجة الاحتجاج؛ فضلاً عن أن سياق الآية يدلُّ على صحة اختيار قراءة الجمهور؛ فإن في ابتداء الله الخبر بعد قوله: «إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا» بالواو؛ بقوله: «وَلَا تُسْأَلْ =

هذا؛ وقد قال [جمعٌ]^(١) من أئمة التفسير؛ كصاحب «التسير»:

«لما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بتبشير المؤمنين وإنذار الكافرين؛ كان يذكر عقوبات الكفار، فقام رجل، وقال: يا رسول الله! أين والدي؟ فقال: «في النار». فحزن الرجل، فقال عليه السلام: «إن والدك ووالدك إبراهيم في النار». فنزل قوله تعالى: [﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(٢)، فلم يسألوا بعد ذلك، وهو قوله تعالى: [﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْياءٍ إِنْ تَبْدِلْ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾^(٣)].

وفيه تبيّه على أن قراءة النفي أيضاً تدل على المدعى.

فتبيّن ما ذكره العلماء من المفسّرين والقراء من أن الأصل في القراءتين أن يتافق حالهما / ويجتمع مآلها، ثم تفطّن لما في الحديث من تصريح ذكر والد إبراهيم في هذا المقام الفخيم^(٤).

[الأدلة من السنة]

وأما السنة؛ فما رواه مسلم عن أنس:

= عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ^(٥)، وتركه وصل ذلك باؤله بالفاء، وأن يكون: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ
بَشِيرًا ونَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ أوضح الدلائل على أن الخبر بقوله ﴿وَلَا
تُسْأَلُ﴾ أولى من النهي، والرفع به أولى من الجزم، والله أعلم.

(١) ما بين المعقوقتين سقط من الأصل.

(٢) البقرة: ١١٩.

(٣) ما بين المعقوقتين من هامش الأصل.

(٤) المائدة: ١٠١.

(٥) هذا لورصع، ولم ينقله المصنف إلا عن صاحب «التسير»!

«أن رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟ فقال: «في النار». فلما
قفَّى؛ دعاه، فقال: (إن أبي وأباك في النار)»^(١).

وكذا ما رواه البزار من أنه ﷺ أراد أن يستغفر لأمّه، فضرب جبريل
صدره، وقال:

«تَسْتَغْفِرُ لِمَنْ ماتَ مُشْرِكًا؟!»^(٢).

وكذا ما رواه الحاكم في «مستدركه» وصححه:
«أنه ﷺ قال لابني مليكة^(٣): «أمّكما في النار»، فشقّ عليهمما
فادعاهما، فقال: (إنَّ أمِّي معَ أمّكما)»^(٤).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، (باب: بيان أن من مات على الكفر فهو في
النار) ١٩١ (رقم ٢٠٣)، وأبو داود، كتاب السنة، (باب: في ذراري المشركين) ٤
(رقم ٤٧١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٧ / ١٩٠، و«دلائل النبوة» ١ /
١٩١، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣.
(٢) لم أثغر عليه.

(٣) هما: سلمة بن يزيد الجعفي، وأخوه لأمه قيس بن سلمة بن شراحيل. انظر:
«الإصابة» ٢ / ٦٩.

(٤) أخرجه أحمد في «المسندي» ١ / ٣٩٨، والطبراني في «الكبير» ١٠ / ٩٨ - ٩٩
(رقم ١٠٠١٧)، والبزار في «المسندي» ٤ / ١٧٥ (رقم ٣٤٧٨ - كشف الأستان)، وابن
المتندر؛ من طريق سعيد بن زيد عن علي بن الحكم البناي عن عثمان عن إبراهيم عن
علقمة والأسود عن ابن مسعود؛ قال:

« جاء ابنا مليكة، وهو من الأنصار... ».

وساق حديثاً طويلاً، فيه المذكور عند المصنف.
قال البزار:

.....
= «لا نعلمه يروى بهذا اللفظ من حديث علقة عن عبدالله إلا من هذا الوجه، وقد روى الصعق بن حزن عن علي بن الحكم عن عثمان بن عمير عن أبي وائل عن عبدالله، وأحسب أن الصعق غلط في هذا الإسناد» انتهى.

قلت: أخرجه من طريقه: **الحاكم** في «المستدرك» (٤ / ٣٦٤)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (رقم ٦٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠ / ٩٩ - رقم ١٠٠١٨)، وقال قبله:

«روى هذا الحديث الصعق بن حزن عن علي بن الحكم، فخالف سعيد بن زيد في إسناده».

قلت: مداره على عثمان بن عمير، وهو ضعيف.

قال **الحاكم**:

«هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي، فقال في «التلخيص»:

«قلت: لا والله، فعثمان ضعْفه الدارقطني، والباقيون ثقات».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٦٢):

«رواه أحمد، والبزار، والطبراني، وفي أسانيدهم كلهم عثمان بن عمير، وهو ضعيف».

وأخرجه أحمد في «المسندي» (٣ / ٤٧٨) من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقة عن سلمة بن يزيد الجعفي - وهو أحد أئمّة مليكة -، ثم ذكر الحديث نحوه.

وأخرجه الجورقاني في «الأباطيل والمناقير والصحاح والمشاهير» (١ / ٢٣١) من طريق داود بن أبي هند به - إلا أن علقة قال فيه: «حدثني ابن مليكة الجعفريان» -، وقال:

«هذا حديث مشهور، رواه عن داود بن أبي هند جماعة؛ منهم: خالد بن عبدالله، وعلى بن مسهر، والمعتمر، وعيادة، ويحيى بن راشد، وغيرهم. رواه إسماعيل بن أبي

خالد عن الشعبي، وابن مليكة هذان هما: سلمة بن يزيد، ويزيد بن يزيد!»

والحديث صحيح لشواهده، وسيأتي ببعضها إن شاء الله تعالى.

وتعقبُ الذهبيّ له بكون عثمان بن عمير ضعفه الدارقطني^(١) لم يُخرجه عن كونه ثابتاً حسناً قابلاً للاستدلال؛ إما على الاستقلال، وإما مع غيره لتقوية الحال.

وكذا ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» عن أبي رَزِين العقيلي رضي الله عنه؛ قال:

«قلتُ: يا رسول الله! أين أمي؟ قال: «أُمك في النار». قلتُ: فأين من مرضى من أهلك؟ قال: (أما ترضى أن تكون أُمك مع أمي)»^(٢).

وكذا ما روى ابن جرير عن علقة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن

أبيه:

(١) ذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (رقم ٤٠٦)، ونقل عنه الذهبي في «الميزان» (٣ / ٥٠) و«ديوان الضعفاء والمتروكين» (٢١١) أنه قال فيه: «ضعف».

وفي «التهذيب» (٧ / ١٤٦):
«وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك. وقال الحاكم عن الدارقطني: زائف، لم يتحقق به».

وقال يحيى بن معين في «تاريخه» (٣ / ٣٧٧ و٤٥٨ - رواية الدوري) فيه: «وليس حدديث بشيء».

وقال النسائي في «الضعفاء» (٧٦):
«ليس بالقوى».

وانظر: «المجرورين» (٢ / ٩٥)، و«الكامل في الضعفاء» (٥ / ١٨١٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤ / ١١ و١٤)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (١ / ٢٣٢)، وقال:
«هذا حديث مشهور».

«أَنَّ النَّبِيَّ لَمَا قَدِمَ مَكْهَةً، أَتَى رَسْمَ قَبْرِهِ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ يَخاطِبُهُ، ثُمَّ قَامَ مُسْتَعْبِرًا، فَقَلَنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا رَأَيْنَا مَا صَنَعْتَ. قَالَ: «إِنِّي أَسْتَأْذِنُ رَبِّي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّي فَأَذْنَ لِي، وَاسْتَأْذِنُهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ لَهَا فَلَمْ يَأْذِنْ لِي»، فَمَا رَوَى بَاكِيًّا أَكْثَرَ مِنْ يَوْمَئِذٍ»^(١).

وسيأتي سبب بكائه / منصوصاً عن بعض العلماء. والله أعلم.

وكذا حديث مسلم، وأبي داود؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه:
 «أَنَّهُ أَسْتَأْذِنَ فِي الْاسْتِغْفَارِ لِأَمَّهُ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في «ال الصحيح» (٢ / ٦٧٢) بعد (٩٧٧ / ١٠٦) - ولم يسوق لفظه -، والترمذى في «الجامع» (٣ / ٣٧٠) (رقم ١٠٥٤) مختصرًا، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١ / ١١٧)، وأحمد في «المسند» (٥ / ٣٥٥ و٣٥٦)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٧٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤ / ٧٦) و«الدلائل» (١ / ١٨٩)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (رقم ٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤)، والجورقاني في «الأباطيل» (١ / ٢٢٩ - ٢٣٠)، والطبرى في «التفسير» (١١ / ٤٢)، وابن مردويه . وسيأتي لفظه عند المصنف في (ص ٨٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، (باب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمته) (٢ / ٦٧١) (رقم ٩٧٦ و٩٧٧)، وأبو داود، كتاب الجنائز، (باب: في زيارة القبور) (٣ / ٢١٨) (رقم ٣٢٣٥)، والنمسائى، كتاب الجنائز، (باب: زيارة قبر المشرك) (٤ / ٩٠)، وعن الجورقاني في «الأباطيل والمناقير والصحاح والمشاهير» (١ / ٢٣٠)، وابن ماجه، كتاب الجنائز، (باب: ما جاء في زيارة قبور المشركين) (١ / ٥٠١) (رقم ١٥٧٢)، وأحمد في «المسند» (٢ / ٤٤١)، والطحاوى في «مشكل الآثار» (٣ / ٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤ / ٧٦ و٧٦ / ١٩٠) و«دلائل النبوة» (١ / ١٩٠)، والبغوى في «شرح السنة» (٥ / ٤٦٣) (رقم ١٥٥٤) و«معالم التنزيل» (٣ / ١١٥)؛ من طريقين عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأما القول بأنه ثُمَّ استأذنه ثانيةً، وأذن له؛ فيحتاج إلى دليلٍ صريحٍ، ونقلٍ صحيحٍ.

ثُمَّ لا ينافي الحديث الأول ما ورد من طريق آخر ولم يُذْكَر فيه: «إِنَّ أَبِي وأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(١)، بل قال: «إِذَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ؛ فَبِشِّرْهُ بِالنَّارِ»^(٢).

فإنَّه يفيد التعميم، والأول يدل على التَّخصيص، فذكره أولاً تسلية له، وثانياً؛ لئلا يتقيَّد بالحكم المذكور، بل يعمَّ من هو بالكفر مشهور؛ كما يدلُّ عليه رواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن سالم عن أبيه؛ قال:

« جاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي كَانَ يَصِلُّ الْرَّحْمَ ، وَكَانَ ، فَأَيْنَ هُو؟ قَالَ: (فِي النَّارِ) .

قَالَ: « فَكَانَهُ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَيْنَ أَبُوكَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (حِينَما مَرَرْتَ بِقَبْرِ مُشْرِكٍ؛ فَبِشِّرْهُ بِالنَّارِ) .

قَالَ: « فَأَسْلَمَ الْأَعْرَابِيَّ بَعْدًا ، وَقَالَ: لَقَدْ كَلَّفَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعْبَأً ، مَا مَرَرْتُ بِقَبْرِ كَافِرٍ؛ إِلَّا بَشَّرْتُهُ بِالنَّارِ»^(٣).

(١) مضى تخريرجه.

(٢) سياقى تخريرجه قريراً إن شاء الله تعالى.

(٣) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (١ / ٥٠١) (رقم ١٥٧٣)؛ حدثنا محمد بن إسماعيل بن البخاري الواسطي؛ ثنا يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن سالم عن أبيه به.

وهذا إسناد ظاهره الصحة! ولذا قال البوصيري في «مصابح الزجاجة» (١ /

«وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، محمد بن إسماعيل وثقة ابن حبان والدارقطني والذهبي ، وبباقي رجال الإسناد على شرط الشيختين».

والظاهر - من خلال تتبع طرق الحديث - أن محمد بن إسماعيل الواسطي أخطأ في إسناد هذا الحديث ، فقال : «عن سالم عن أبيه» ، والصواب : «عن عامر بن سعد عن أبيه» ، وإليك البيان :

آخرجه الطبراني في «الكبير» (١ / ١٠٧ - ١٠٨) من طريق محمد بن أبي نعيم الواسطي : نا إبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عامر بن سعد عن أبيه به .

وهذا سند صحيح ، رجاله ثقات معروفون ، وفي محمد بن أبي نعيم كلام لا يضره ، فإن طرحة ابن معين ؛ فقد وثقه أحمد وأبو حاتم .

ولم ينفرد به ، فقد توبع :

فقد أخرجه الضياء في «المختارة» (١ / ٣٣٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٣ / ٢٩٩) (رقم ١٠٨٩)، وابن السنى في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٦٠٠)، والجورقانى في «الأباطيل» (١ / ٢٣٣)، والدارقطنى في «الأفراد» (٥٦ / أ - أطراف الغرائب)؛ من طريقين عن يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد به . وفيه : «عامر بن سعد عن أبيه» . قال الدارقطنى :

«تفرد به إبراهيم بن سعد عن الزهرى» .

قلت : واختلف عليه فيه .

قال أبو حاتم - كما في «العلل» (٢ / ٢٥٦) (رقم ٢٢٦٣) لابنه - : «كذا رواه يزيد وابن أبي نعيم ، ولا أعلم أحداً يجاوز به الزهرى غيرهما ! إنما يروونه عن الزهرى ؛ قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ . . . ، والم Merrill أشبهه» انتهى . وكذا قال الدارقطنى في «العلل» (٤ / ٣٣٤ - ٣٣٥) (رقم ٦٧٠) ؛ إلا أنه زاد ثالثاً قد وصله ، فقال :

«يرويه محمد بن أبي نعيم والوليد بن عطاء بن الأغر عن إبراهيم بن سعد ، وغيرهما =

= يرويه عن إبراهيم بن سعد عن الزهري مرسلاً، وهو الصواب».

وقال الضياء المقدسي بعد أن ذكر كلام الدارقطني السابق:
«وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي رَوَيْنَاها - وَقَدْ مَضَتْ - تَقْوِيَّاً لِلْمُتَصَلِّ». .

وقال الجورقاني عقب روايته لهذا الحديث:
«هَذَا حَدِيثٌ صَحِيفٌ».

وقد روى الحديث ووصله: أبو نعيم الفضل بن دكين عن إبراهيم بن سعد به على الجادة؛ أعني: «عن عامر بن سعد عن أبيه».

أخرجه من طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (١ / ١٩١ - ١٩٢).

فهؤلاء أربعة: ابن أبي نعيم، ويزيد بن هارون، والوليد بن عطاء بن الأغر، والفضل ابن دكين؛ رووه عن إبراهيم بن سعد ووصلوه، وقالوا: «عن عامر بن سعد عن أبيه».
ويؤكّد هذا أن زيد بن أخزم - وهو ثقة حافظ - ومحمد بن عثمان بن مخلد - قال أبو حاتم: «شيخ»، وقال ابنه: «صدق»؛ كما في «الجرح والتعديل» (٤ / ٢٥ - ٢٦) -
روياب عن يزيد بن هارون على الجادة، وقد قدّمنا مظان ذلك.

وعليه؛ يُعلم شذوذ رواية محمد بن إسماعيل بن البخاري التي أخرجها ابن ماجه.
وقال الهيثمي في «المجمع» (١١٧ / ١١٨) في حديث سعد:

«رواه البزار، والطبراني في «الكبير»، ورجالة رجال الصحيح».

وذكره شيخنا في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٨)، وصححه بعض طرقه المذكورة
آنفًا، وعَقَبَ عليه بقوله:

«وفي هذا الحديث فائدة هامة، أغفلها عامة كتب الفقه، ألا وهي مشروعية تبشير الكافر بالنار إذا مرّ بقبره، ولا يخفى ما في هذا التشريع؛ من إيقاظ المؤمن، وتذكيره بخطورة جرم هذا الكافر، حيث ارتكب ذنباً عظيماً تهون ذنوب الدنيا كلها تجاهه ولو اجتمعت، وهو الكفر بالله عز وجل، والإشراك به، الذي أبان الله تعالى عن شدة مقته إياه حين استشهاده من المغفرة، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾».

= ثم قال حفظه الله تعالى:

وفي هذا التعميم دلالة واضحة وإشارة لائحة بأن أهل الجاهلية كلهم كفار؛ إلا ما خُصّ منهم بالأخبار عن النبي المختار^(١).

ومما ثبت في الكتاب والسنة ما أخرجه ابن جرير عن قتادة؛ قال:

[٩٤] «ذُكِرَ لَنَا أَنْ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! / إِنْ مِنْ آبَائِنَا مَنْ كَانَ يُحْسِنُ الْجُوَادَ، وَيُصْلِلُ الْأَرْحَامَ، وَيُفْكُرُ الْعَانِيَ، وَيُوْفِي بِالذَّمِّ؛ أَفَلَا نَسْتَغْفِرُ لَهُمْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاللَّهِ لَا سْتَغْفِرَنَّ لَأَبِي كَمَا اسْتَغْفَرَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: «وَمَا كَانَ أَسْتَغْفِرُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ»... إِلَى قَوْلِهِ: «تَبَرَّأَ مِنْهُ»^(٢).

[وُذُكِرَ لَنَا [أَنَّ]^(٤) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥) قَالَ: (أُوحِيَ إِلَيَّ كَلْمَاتٍ قد دَخَلَنَ

«وَإِنَّ الْجَهَلَ بِهَذِهِ الْفَائِدَةِ مَا أَوْدِي بِبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْوَقْعِ فِي خَلَافِ مَا أَرَادَ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ مِنْهَا؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَأْتُونَ بِلَادِ الْكُفَّارِ لِقَضَاءِ بَعْضِ الْمَصَالِحِ الْخَاصَّةِ أَوِ الْعَامَّةِ، فَلَا يَكْتُفُونَ بِذَلِكَ، حَتَّى يَقْصُدُوا زِيَارَةَ بَعْضِ قُبُورِ مَنْ يَسْمُونُهُمْ بِعَظَمَتِ الرِّجَالِ مِنَ الْكُفَّارِ، وَيَضْعُونَ عَلَى قُبُورِهِمُ الْأَزْهَارُ وَالْأَكَالِيلُ، وَيَقْفُونَ أَمَامَهَا خَاطِئِينَ مَحْزُونِينَ، مَا يَشْعُرُ بِرَضَاهُمْ عَنْهُمْ، وَعَدْمِ مُقْتَهُمْ إِيَّاهُمْ، مَعَ أَنَّ الْأَسْوَةَ الْحَسَنَةَ بِالْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - تَنْقِضُ خَلَافَ ذَلِكَ؛ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيفَ».

(١) انظر ما قدمناه عن أهل الفترة في مقدمة التحقيق.

(٢) التوبه: ١١٣.

(٣) التوبه: ١١٤.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

(٥) ما بين المعقوفتين في هامش الأصل.

في أذني ، ووقرن في قلبي : أُمِرْتُ أن لا أستغفر لمن مات مشركاً ، ومن أعطى فضل ماله ؛ فهو خير له ، ومن أمسك ؛ فهو شر له ، ولا يلوم الله على كفاف)^(١).

وتأويل السيوطي^(٢) أن المراد بأبيه عمه أبو طالب ، وأبي إبراهيم عمه آزر في غاية السقوط . فتدبر ، وسيأتي زيادة الكلام للرد عليه بالوجه الآخر .

وأخرج ابن جرير من طريق عطية العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله : «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا»^(٣) الآية ؛ قال :

«إن رسول الله ﷺ أراد أن يستغفر لأمه ، فنهاء الله عن ذلك ؛ قال : فإن إبراهيم عليه السلام قد استغفر لأبيه ، فنزل : «وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ . . .» الآية^(٤)».

قال السيوطي :

«هذا الأثر ضعيف معلول ؛ فإن عطية ضعيف ، وهو مخالف لرواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس السابقة^(٥) ، وتلك أصح ، وعلى ثقة

(١) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١١ / ٤٣).

وهو مرسل ؛ لا يعرف لقتادة سمع من النبي ﷺ أبنته ، بل قال الإمام أحمد : «ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس بن مالك». كما في «جامع التحصيل» (٣١٢).

(٢) في «مسالك الحنف» (٣٨) ، و«الدرج المنيف» (٩٧) ، وغيرها.

(٣) التوبه : ١١٣.

(٤) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١١ / ٤٢) بسنده ضعيف .

(٥) انظرها في «تفسير ابن جرير» (١١ / ٤٢).

جليل»^(١).

قلت: عطية مختلف فيه، ولو سُلِّمَ أنه ضعيف^(٢)؛ ففيتقوى بانضمام غيره إليه.

ثم لا مخالفة بين الروايتين؛ لإمكان الجمع بين القضيتيْن بتعدُّد [٩٤ ب] الواقعة في الحالتين / .

وقد نقله الحافظ عماد الدين في «تفسيره»^(٣) عن العوفِي عن ابن عباس، وسكت عليه، وهذا دليل ثبوته عنده!!

وقد أخرج ابن أبي حاتم، والحاكم، وابن مردوه، والبيهقي في «الدلائل»؛ عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ قال:

«خرج رسول الله ﷺ يوماً إلى المقابر، فاتَّبَعْنَاهُ، فجاء حتى جلس إلى قبر منها، فناجاه طويلاً، ثمَّ بكى، فبكينا لبكائه، ثمَّ قام، فقام إليه عمر، فدعاه، ثمَّ دعانا، فقال: «ما أبكاكم؟». قلنا: بكينا لبكائك. قال: (إن القبر الذي جلستُ عنده قبر آمنة، وإنني استأذنتُ ربِّي في زيارتها فأذنَ لي، وإنني استأذنتُ ربِّي بالاستغفار لها فلم يأذن لي، وأنزل عليَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَئِكُمْ قُرْبَى﴾، فأخذ فيَّ ما يأخذ الولد للوالدة من الرأفة، فذلك الذي أبكانني)»^(٤).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٩٨).

(٢) وهو كذلك. انظر: «ميزان الاعتدال» (٣ / ٧٩).

(٣) (٤٠٨ / ٢).

(٤) مضى تخرجه.

وكذا ذكره الواحدى فى «أسباب نزوله»^(١) بإسناده عن مثله .
ورواه الطبرانى عن ابن عباس رضي الله عنهمَا نحوه^(٢)؛ كما ذكره
القسطلاني .

قال القاضى عياض :
«وبكاؤه عليه الصلاة والسلام على ما فاتها من إدراك أيامه والإيمان
. به» .

وأخرج ابن مردویه عن بريدة رضي الله عنه ؛ قال :
«كنتُ مع النبي ﷺ إذ وقف على عسفان ، فنظر يميناً وشمالاً ، فأبصر
قبراً أمه آمنة ، فورد الماء ، فتوضاً ، ثم صلّى ركعتين ، فلم يفجأنا إلا
بكاؤه ، فبكينا بيکائه ، ثم قام ، فصلّى ركعتين ، ودعا ، فلم يفاجأ إلا وقد
علا بكاؤه ، فعلا بكاؤنا لبكائه ، ثم انصرف إلينا ، فقال : «ما الذي
أبكاكُم؟». قالوا : بكىَتْ فبكينا يا رسول الله . قال : «وما ظننتُم؟». قالوا :
ظنّنا أن العذاب نازل علينا / بما نعمل . قال : «لم يكن من ذلك شيءٌ». [٩٥]
قالوا : فظنّنا أن أمّتك كُلّفت من الأعمال ما لا يطيقون فرحمتها . قال : «لم
يكن من ذلك شيءٌ ، ولكن مررت بقبر آمنة أمي ، فصلّيت ركعتين ، ثم
استأذنتُ أن أستغفر لها فنهيَتْ ، فبكيتْ ، ثم عدتْ فصلّيت ركعتين ،
فاستأذنت ربِّي أن أستغفر لها فزُجْرَتْ زجراً ، فعلا بُكائي» ، ثم دعا
براحلته ، فركبها ، فما سار إلا هُنْيَةً حتى قامت^(٣) الناقة لثقل الوحي ، فأنزل

(١) (ص ١٧٨).

(٢) سيأتي لفظه وتخرجه .

(٣) في هامش الأصل : «أي : وقفت».

الله : ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(١) الآيتين^(٢).

وأخرج الطبراني وابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي

الله عنهما :

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَقْبَلَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكٍ؛ اعْتَمَرَ، فَلَمَّا هَبَطَ مِنْ ثَنَيَّةِ عَسْفَانٍ؛ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْتَنِدُوا إِلَى الْعَقْبَةِ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكُمْ، فَذَهَبَ، فَنَزَلَ عَلَى قَبْرِ آمِنَةَ، فَنَاجَى رَبَّهُ طَوِيلًا، ثُمَّ بَكَى فَاشْتَدَّ بِكَاؤُهُ، فَبَكَى هُؤُلَاءِ لِبَكَائِهِ، فَقَالُوا: مَا بَكَى نَبِيُّ اللَّهِ هَذَا الْبَكَاءُ إِلَّا وَقَدْ حَدَثَ فِي أُمَّتِهِ شَيْءٌ لَمْ تُطْقِهُ، فَلَمَّا بَكَى هُؤُلَاءِ؛ قَامَ، فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «مَا يُبَكِّيكُمْ؟». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! مَا هَذَا الْبَكَاءُ إِلَّا وَقَدْ حَدَثَ فِي أُمَّتِكَ شَيْءٌ لَمْ تُطْقِهِ . قَالَ: (لَا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُ، لَكُنَّنِي نَزَلْتُ عَلَى قَبْرِ أُمِّيِّ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لِيَأْذَنَ لِي فِي شَفَاعَتِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَبَى أَنْ يَأْذَنَ لِي، فَرَحْمَتُهَا، وَهِيَ أُمِّيِّ، فَدَعَوْتُ رَبِّيَ أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمْ أَرْبَعًا، فَرَفَعَ عَنْهُمْ اثْتَيْنِ، وَأَبَى أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمْ اثْتَيْنِ: دَعَوْتُ رَبِّيَ أَنْ يَرْفَعَ عَنْهُمْ الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ، وَالغَرْقَ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَنْ لَا يَلْبِسَهُمْ شَيْعًا، وَأَنْ لَا يُذْيِقَ بَعْضَهُمْ بَأْسَ بَعْضٍ، فَرَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّجْمَ مِنَ السَّمَاءِ وَالغَرْقَ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبَى أَنْ يَرْفَعَ / عَنْهُمُ الْقَتْلَ وَالْهَرْجَ)»^(٣).

قال : «إِنَّمَا عَدَلَ إِلَى قَبْرِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَدْفُونَةً تَحْتَ كَدَى، وَكَانَتْ

(١) التوبه : ١١٣ و ١١٤.

(٢) مضى تخريرجه.

(٣) أخرج الطبراني في «الكبير» (١١ / ٣٧٤ - ٣٧٥) (رقم ١٢٠٤٩) بسنده فيه

مجهولون؛ كما في «مجمع الزوائد» (١ / ١١٧).

عسفان لهم، وبها ولد النبي ﷺ .

أي : على قول .

وقد أخرج العماد ابن كثير هذا الحديث بسند الطبراني المتصل إلى ابن عباس رضي الله عنهمَا مع تغييرٍ قليلٍ ، وزاد في آخره :

«ثُمَّ جاء جبريلٌ، وَقَالَ: «وَمَا كَانَ اسْتَغْفِرًا إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ»^(١) ، فَتَبَرَّا مِنْ أَمْكَنْ كَمَا تَبَرَّا إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَبِيهِ، فَرَحْمَتُهَا وَهِيَ [أُمِّي]^(٢) ، وَدَعَوْتُ رَبِّيَ» إلى آخره^(٣) .

وأخرج ابن المنذر ، والطبراني ، والحاكم وصححه ؛ عن ابن مسعود رضي الله عنه ؛ قال :

«جاء ابنا مُلِيكَةً - وَهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ -، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمَّنَا كَانَتْ تَحْفَظُ عَلَى الْبَعْلِ، وَتُكْرِمُ عَلَى الضَّيْفِ، وَقَدْ وَدَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَيْنَ أُمَّنَا؟ قَالَ: «أُمَّكَمَا فِي النَّارِ» . فَقَامَا وَقَدْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَرَجَعاً، فَقَالَ: (أَلَا إِنَّ أُمِّيَ مَعَ أُمَّكَمَا فِي النَّارِ)»^(٤) .

. ١١٤ (التوبية) .

(٢) ما بين المعقوقتين سقط من الأصل .

(٣) وهذه الزيادة موجودة في «المعجم الكبير» (١١ / ٣٧٤ - ٣٧٥)، وعنه نقل ابن كثير في «التفسير» (٢ / ٤٠٨)، وعقب على الحديث بقوله : «وهذا حديث غريب، وسياق عجيب».

(٤) مضى تخریجه .

وأخرج ابن سعد عن الكلبي وأبي بكر بن قيس الجعفي نحوه.

وفي «المعالم»:

«قال أبو هريرة وبريدة رضي الله عنهما: لما قدم النبي ﷺ [مكة]^(١)؛ أتى إلى قبر أمّه آمنة، فوقف عليه حتى حميت الشمس رجاءً أن يؤذن له فيستغفر لها، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(٢).

ثم بإسناده المتصل إلى مسلم بن الحجاج عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال:

«زار النبي ﷺ قبر أمّه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: (استأذنت ربّي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور؛ فإنها تذكر الموت)^(٣).

[الإجماع]

وأما الإجماع؛ فقد اتفق السلف والخلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربع وسائر المجتهدين على ذلك؛ من غير إظهار خلاف لما هنالك، والخلاف من اللاحق لا يقدح في الإجماع السابق؛ سواء يكون من جنس المخالف أو صنف المافق.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

(٢) معالم التنزيل» (٣ / ١١٥).

(٣) مضى تحريرجه.

[الرُّدُّ على السِّيوطِي]

والعجب من الشيخ جلال الدين السيوطي - مع إحاطته بهذه الآثار التي كادت أن تكون متواترة في الأخبار - أنه عَدَّل عن متابعة هذه الحجة، وموافقة سائر الأئمَّة، وتبع جماعة من العلماء المتأخِّرين، وأورد أدلةً واهيةً في نظر الفضلاء المعتبرين:

— منها: أن الله سبحانه أحبَّ به أبوه حتى آمنا به؛ مستدلاً بما أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ»، والخطيب البغدادي في «السابق واللاحق»، والدارقطني وابن عساكر؛ كلامهما في «غرائب مالك»؛ بسند ضعيف عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت:

«حجَّ بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة الوداع، فمرَّ بي على عقبة الحججون وهو بالِّ حزيرٌ مغتمٌ، فنزل، فمكث عَنِ طويلاً، ثم عاد إلىَّ وهو فرحٌ، فتبَّسَّمَ، فقال له؟ فقال: (ذهبَتْ لقبر أمِّي، فسألتُ اللهَ أَنْ يُحيِّيَها، فآمَنتْ بي، ورَدَّها اللهُ عَزَّ وجَلَّ)»^(١).

(١) أخرجه ابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (رقم ٦٥٦)، ومن طريقه الخطيب في «السابق واللاحق» (٣٧٧ - ٣٧٨)، وعنه الجورقاني في «الأباطيل والمناقير» (١ / ٢٢٢)، والدارقطني وابن عساكر؛ كلامهما في «غرائب مالك»؛ كما في «لسان الميزان» (٤ / ٣٠٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٢٨٣ - ٢٨٤)، وقال:

«موضوع بلا شك: النقاش ليس بثقة، وأحمد بن يحيى ومحمد بن يحيى مجهولان، وقد كان أقوام يضعون أحاديث، ويدرسونها في كتب المغفلين، فيرويها أولئك. وقال شيخنا أبو الفضل بن ناصر: هذا حديث موضوع، وأم رسول الله ﷺ ماتت بالأبواء بين مكة والمدينة، ودُفنت هناك، وليس بالحجُّون». و قال الجورقاني :

«هذا حديث باطل».

ثم ذكر أقوال أهل العلم في تضعيف عبد الرحمن بن أبي الزناد، ثم قال:
«عبد الوهاب بن موسى هذا متروك، وأحمد بن يحيى ومحمد بن يحيى مجاهلان،
ومحمد بن الحسن بن زياد هذا هو أبو بكر النقاش المقرئ؛ في حديثه مناكير بأسانيد
مشهورة».

وقال الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٤١٣ / ٢) في ترجمة عبد الوهاب بن
موسى:

«عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، نكرة، والخبر: «أحبني الله لي أمي، فآمنت بي»،
والسند ظلمة».

وقال في ترجمته في «الميزان» (٦٨٤ / ٢) - وأورد الحديث -:
«لا يُدري مَنْ ذَا الْحَيْوَانُ الْكَذَابُ؛ فَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ كَذَبٌ مُخَالِفٌ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ فَلَمْ يَأْذُنْ لَهُ».

وتعقبه الحافظ في «اللسان» (٩١ / ٤) فقال:
«تكلّم الذهبي في هذا الموضوع بالظنّ، فسكت عن المتأمّل بهذا الحديث، وجزم
بحرج القوي».

وقال: «عبد الوهاب بن موسى ليس به بأس». وذكر أن محمد بن يحيى معروف، له ترجمة جيدة في «تاريخ مصر» لابن يونس،
والذي رماه الدارقطني هو أبو غزية محمد بن يحيى الزهري، وأما أحمد بن يحيى؛ فلم يظهر
من سند النقاش ما يتميّز به.

ونقل في «اللسان» (٤ / ٣٠٥) عن ابن عساكر أنه قال فيه:
«هذا حديث منكر من حديث عبد الوهاب بن موسى الزهري المدني عن مالك،
والكتبي مجاهل، والحلبي صاحب غرائب، ولا يعرف لأبي الزناد رواية عن هشام، وهشام
لم يدرك عائشة، فلعله سقط من كتابي: عن أبيه».

وتعقبه الحافظ، فقال:

وهذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين؛ كما اعترف به السيوطي .

وقال ابن كثير:

«إنه منكرٌ جدًا، ورواته مجهولون»^(١) .

فقول الشيخ ابن حجر المكي في «شرح الهمزية»: «هو حديث صحيح، صحّحه غير واحد من الحفاظ»؛ مردود عليه، بل كذبٌ صريحٌ، وعيوبٌ قبيحة / مسقطٌ للعدالة، وهو هنْ للرواية؛ لأن السيوطي - مع جلالته، [٩٦ ب]

وكمال إحياطته وبمبالغته - في رسائل متعددة من تصنيفاته ذكر الاتفاق على ضعف هذا الحديث، فلو كان له طريق واحد صحيح؛ لذكره في معرض الترجيح .

«ولم يتبَّ على عمر بن الربيع ولا على محمد بن يحيى - وهو أبو غزية - وهمما أولى أن يُلْصَقَ بهما هذا الحديث من الكعبي وغيره».

وقال الذهي في «أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي» (رقم

:٦٨

«وبسنِدٍ وضع على هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . . . (وساقه)».

وانظر: «اللآلئ المصنوعة» (١ / ٢٦٦)، و«تنزيه الشريعة» (١ / ٣٣٢) و«المقاديد الحسنة» (٢٥)، و«مختصر المقاصد» (٥١)، و«التمييز» (١١)، و«كشف الخفاء» (١ / ٦١)، و«تذكرة الموضوعات» (٨٧)، و«الغماز على اللماز» (٢٨).

(١) وقال أيضًا في «تفسير القرآن العظيم» (١ / ١٦٧):

«والحديث المروي في حياة أبيه عليه السلام ليس في شيء من الكتب الستة، ولا غيرها، وإن سناه ضعيف، والله أعلم».

وذكر في «تفسيره» (٢ / ٤٠٨) أيضًا أن السهيلي نقله في «الروض» (١ / ١٩٤)،

وقال:

«بسند فيه جماعة مجهولون».

ومن المعلوم أن بعده لم يحدث غير واحد من المحدثين الذين يصح كونهم من المصححين، ومن أدعى؛ فعليه البيان في معرض الميدان. هذا؛ وقد قال الحافظ ابن دحية - كما نقله العماد ابن كثير^(١) عنه - «إن هذا الحديث موضوع، يرده القرآن والإجماع^(٢)؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمْوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾^(٣) انتهى .

والمعنى: أنه ثبت كفرهما بما سبق من دلالة الآية السابقة المنضمة إلى رواية السنة المتفقية بإجماع الأمة، مع قوله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمْوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾^(٤)؛ أي: ليست التوبة صحيحة ممن مات وهو كافر؛ لأن المعتبر هو الإيمان الغيبي؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بِأَسْنَانِ﴾^(٥).

والحاصل أنه لم يثبت إحياءهما وإيمانهما، والدليل على انتفاءهما عدم استشهادهما عند الصحابة، لا سيما والواقعة في حجة الوداع، والخلق الكبير في خدمته بلا نزاع، مع منافاته للقواعد الشرعية من عدم قبول الإيمان بعد مشاهدة الأحوال الغيبية بالإجماع^(٦).

(١) في «تفسيره» (٢ / ٤٠٨)، وكذا نقله عنه القرطبي في «تذكربه» (ص ٢٤)، وتعقبه بكلام لا يجدي !! كما فصلناه في تحقيقنا له، يسر الله إتمامه ونشره.

(٢) في الأصل: «إجماع» !!

(٣) النساء: ١٨ .

(٤) النساء: ١٨ .

(٥) غافر: ٨٥ .

(٦) انظر ما قدمناه عن شيخ الإسلام ابن تيمية في (ص ١٥).

ثم دعوى الخصوصية يحتاج إلى إثبات الأدلة القوية، فمن أدعى
هذا الديوان؟ فعليه البيان.

وأما الاستدلال بالقدرة الإلهية وقابلية الخصوصية للحضرات النبوية / [٩٧ أ] فأمر لا يُنكره أحد من أهل الملة الحنيفية، وإنما الكلام في إثبات هذا المرام بالأدلة على وجه النظام، لا بالاحتمال الذي لا يصلح للاستدلال، خصوصاً في معارضته نصوص الأقوال.

وأما قول القرطبي: «فليس إحياءهم يمتنع عقلاً ولا شرعاً»^(١)؛ فلا شبهة في إمكانه أصلاً وفرعاً، وإنما الكلام في ثبوته أولأ^(٢)، ونفيه ثانياً.
وبهذا يندفع ما أورده السهيلي في «الروض الأنف» بسند فيه جماعة مجاهلون:

«إن الله أحلى له أباه وأمه فآمنا به».

ثم قال بعد إيراده:

«الله قادر على كل شيء، وليس تعجز رحمته وقدرته عن شيء،
ونبئه صلى الله تعالى عليه وسلم أهل أن يخصه»^(٣) بما شاء من فضله، وأن

(١) «الذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص ٢٥).

(٢) قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤٠٨ / ٢) متعمقاً القرطبي في قوله السابق:
«قلت: وهذا كله متوقف على صحة الحديث، فإذا صح؛ فلا مانع منه، والله
أعلم».

قلت: وأئن له أن يصح؟ وقد علمت أقوال الحفاظ والعلماء فيه.

(٣) في الأصل: «يختص».

يُنْعِمَ بما شاء من كرامته»^(١).

قلتُ: ولو صَحَّ هذا الإِحْيَاء؛ لاظْهَرَ عَلَى الْأَعْدَاءِ؛ فضلاً عن الأَحَبَاءِ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَكْتُفِ بِذِكْرِهِ لِعَائِشَةَ مِنْ بَيْنِ أَحَبَابِهِ.

عَلَى أَنْ رَوَايَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لَوْ صَحَّتْ؛ لَانْتَشَرَ عَنْهَا إِلَى التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ وَشَاعَتْ؛ فَإِنَّهُ لَوْ صَحَّ إِحْيَاءُ أَبُوِيهِ وَإِيمَانَهُمَا؛ لَكَانَ مِنْ أَظْهَرِ مَعْجَزَاتِهِ، وَأَكْبَرِ كَرَامَاتِهِ^(٢).

فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنْ هَذَا^(٣) مِنْ مَوْضِعَاتِ الرَّفَضَةِ، وَإِنَّمَا نَسَبُوا الْحَدِيثَ إِلَى عَائِشَةَ؛ تَبَعِيداً عَنِ الظُّنُونِ بِوَضْعِهِمْ، وَتَأكِيداً لِلْقَضِيَّةِ فِي ثَقَةِ إِثْبَاتِهِمْ.

وَأَغْرَبَ الْقَرْطَبِيَّ حِيثُ قَالَ:

«لَا تعارض بين حديث الإِحْيَاء وحديث النهي عن الاستغفار لهما؛ بدليل حديث عائشة رضي الله عنها أن ذلك كان في حجة الوداع، ولذلك جعله ابن شاهين ناسخاً لما ذكر من الأخبار»^(٤). انتهى.

وَلَا يَخْفَى وَجْهُ الْغَرَابَةِ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ إِذَا كَانَ ضَعِيفاً بِالْتَّفَاقِ [٩٧ ب] الْمَحْدُثَيْنِ /، وَمَوْضِعًا عَنْدَ الْمَحْقُقَيْنِ، وَمُخَالِفاً لِلْكِتَابِ عَنْدَ الْمُفَسِّرِيْنِ؛ كَيْفَ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مَعَارِضاً لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي «الصَّحِيفَةِ»، وَمَنَاقِضاً لِمَا سَبَقَ مَا كَادَ أَنْ يَكُونَ مَتَوَاتِراً فِي التَّصْرِيفِ؟! أَوْ كَيْفَ يَمْكُنُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخاً، وَالنَّسْخُ لَا يَجُوزُ فِي الْأَخْبَارِ عَنْ عُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ

(١) «الروض الأنف» (١٩٤ / ١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَتَبَيَّنَ أَنْ هَذَا مِنْ هَذَا...!»

(٣) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (ص ٢٤).

مختصات الإِنْشَاءُ وَالْأَحْكَامُ؟! إِلَّا؛ فَيُلْزِمُ الْخُلْفُ فِي أَخْبَارِهِ، وَيَتَوَجَّهُ الْبَدَاءُ فِي آثَارِهِ، وَهُوَ مُتَعَالٌ عَنْ ذَلِكَ عَلَوًا كَبِيرًا.

— ومنها قول السيوطي : «إنهم ما تا قبل البعثة ، وإنهم كانوا من أصحاب الفترة»^(١).

وهذا كما لا يخفى معارضه لما ثبت في الكتاب والسنة ، ومناقضة لما صرّح بإشراكهما فيما سبق من صاحب النبوة ، مما ذكره من تطويل البحث وتکثير الأدلة غير مفيد له في هذه القضية ، مع ظهور التناقض في كلامه لتحصيل مرامه ؛ فإنهمما لو كانوا من أهل الفترة ؛ لما احتاج إلى الإحياء والإيمان بالنبوة ؛ بناءً على أنهمما من أهل النجاة في الفطرة .

ثم هذه المسألة فيها خلاف المعتزلة وأكثر أهل السنة ، حتى قال بعض المحققين : لا يوجد صاحب الفترة إلا من ولد في مجازة حالية عن سماع بعثة صاحب النبوة بالكلية . على خلافٍ في أنه هل هو مكلف بالعقل توحيد رب ، وشكر نعمته ، ووجوب النظر في صنعته ، أم لا ؟

ومما يتفرع عليه ما ذكره البغوي في «التهذيب» :

«أَمَّا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدُّعَوةُ؛ فَلَا يَجُوزُ قُتْلَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْعَى إِلَى الإِسْلَامِ، فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ أَنْ يُدْعَى إِلَى الإِسْلَامِ؛ وَجَبَ فِي قُتْلِهِ الدِّيَةُ وَالْكُفَّارَةُ، وَعِنْدَ أَبِي حِنْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَجُوبُ الضَّمَانُ بِقُتْلِهِ».

(١) ذكر السيوطي هذا في جُلُّ رسائله التي أفردها في هذا الموضوع .

انظر - على سبيل المثال - : «مسالك الحنفأ» (١١)، و«الدرج المنيف» (٨٨)، و«المقاديد السنديّة» (١١٧ - ١١٨)، و«التعظيم والمنة» (١٦٧)، و«النيل الجليّة» (٢٢٥).

وقال الغزالى في «البسيط»:

«من لم تبلغه الدعوة يُضمن باللّٰهية والكفار، لا بالقصاص على الصحيح؛ لأنّه ليس مسلماً على التّحقيق، وإنّما هو في معنى المسلم. قال ابن الرّفعة في «الكافية»: لأنّه مولود على الفترة، ولم يظهر منه عناد»^(١) انتهى.

ولا يخفى ما فيه من الدّلالة على أنّ أهل الفترة هُوَ الذي يكون على أصل الفطرة من التّوحيد، ولم يظهر منه من الكفر ما ينافي التّفريد؛ كما يدل عليه قوله سبحانه:

﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾^(٢).

وكما ورد في حديث:

«كُلُّ مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهُودانه وينصّرانه وِيمْجِسانه»^(٣)... الحديث.

وفيه دليل على أنّ كُلَّ مولود في حال عقله وكمال حاله؛ إذا خلَّى

(١) ذكر هذه النّقول: السيوطي في «مسالك الحنفأ» (٢٠).

(٢) الروم: ٢٠.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، (باب: إذا أسلم الصّبي فمات، هل يُصلّى عليه؟ وهل يُعرض على الصّبي الإسلام؟) (٣ / ٢١٩) (رقم ١٣٥٨ - ١٣٥٩)، و(باب: ما قيل في أولاد المشركين) (٣ / ٤٥ - ٢٤٦) (رقم ١٣٨٥)، وكتاب التفسير، (باب: «لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ») (٨ / ٥١٢) (رقم ٤٧٧٥)، وكتاب القدر، (باب: الله أعلم بما كانوا عاملين) (١١ / ٤٩٣) (رقم ٦٥٩٩)، ومسلم، كتاب القدر، (باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة) (٤ / ٢٠٤٧) (رقم ٢٦٥٨).

هو من طبعه؛ اختار التوحيد لله في الذات، والتفريد له في الصفات؛ كما يدل عليه قصة الميثاق^(١) الذي وقع عليه الاتفاق؛ على ما هو مقرر في محله الأليق.

ولهذا قال الإمام فخر الدين:

«من مات مشركاً، فهو في النار، وإن مات قبلبعثة؛ لأن المشركين كانوا قد غيروا الحنيفية دين إبراهيم، واستبدلوا بها الشرك، وارتکبوا، وليس معهم حجة، ولم يزل معلوماً من دين الرسل كلهم من أولهم إلى آخرهم برج الشرك، والوعيد عليه في النار، وأخبار عقوبات الله لأهله متداولة بين الأمم قرناً بعد قرن، فلله الحجة البالغة على المشركين في كل وقت وحين، ولو لم يكن إلا ما فطر الله عباده عليه^(٢) من توحيد^(٣) ربوبية، وأنه يستحيل في كل فطرة وعقل أن يكون معه / إنه آخر، وإن كان سبحانه لا [٩٨ ب] يعذب بمقتضى هذه الفطرة وحدها، فلم تزل دعوة الرسل إلى التوحيد في الأرض معلومة لأهلهما، فالمرء مستحق للعذاب في النار؛ لمخالفته دعوى الرسل، وهو مخلد فيها دائماً؛ كخلود أهل الجنة في الجنة» انتهى.

(١) يشير المصنف إلى ما ورد في تفسير قوله تعالى: «وَادْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيشَاقَهُ الَّذِي وَأَنْتُمْ كُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَإِطَعْنَا وَأَتَقْوَا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ» [المائدة: ٧].

وانظر: «تفسير ابن كثير» (٢ / ٣٢)، و«السنة» لابن أبي عاصم (رقم ١٩٦ - ٢٠٦).

(٢) في الأصل: «عليه عبادة عليه...!!

(٣) في الأصل: «التوحيد» !!

ولا يخفى أنَّ ما وردَ عنه ﷺ في حقِّ بعض أرباب الفترة من التَّعذيب^(١) يدلُّ دلالة صريحة للرَّدِّ على ما عليه بعض الشافعية من أنَّ أهل الفترة لا يُعذَّبون مطلقاً؛ قال:

وأصله أنه عندهم محجوجٌ عليه بعقله، وعندنا هو غير محجوجٍ عليه قبل بلوغ الدعوة إليه.

ومنها قول السيوطي:

«إنه ورد في أهل الفترة أحاديث أنهم يُمْتَحَنُون يوم القيمة بأن تُرفع لهم نار، فيقال لهم: ادخلوها، [فيدخلُّها]^(٢) من كان في علم الله سعيداً لو أدرك العمل، ويمتنع من دخولها من كان في علم الله شقياً لو أدرك العمل، فيقول تبارك وتعالى: إبْيَ عَصَيْتُمْ، فَكَيْفَ بِرَسْلِي بِالْغَيْبِ^(٣)».

(١) انظر ما قدمناه عن أهل الفترة في (ص ١٣ - ١٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل.

(٣) أخرج الطبراني في «الكبير» (١ / ٢٨٧) (رقم ٨٤١)، وأحمد في «المسند» (٤ / ٢٤)، وابن حبان في «الصحابي» (رقم ١٨٢٧ - موارد الظمآن)، والضياء في «المختار» (١ / ٤٦٣)، والبزار في «مسنده» (٣ / ٣٣) (رقم ٢١٧٤ - كشف الأستان)، والبيهقي في «الاعتقاد» (٩٢)؛ بسند صحيح عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع قال: قال النبي ﷺ :

«أربعة يوم القيمة يدخلون بحجة: رجل أصم لا يسمع، ورجل أحمق، ورجل هرم، ومن مات في الفترة: فأما الأصم؛ فيقول: يا رب! جاء الإسلام، وما أسمع شيئاً. وأما الأحمق؛ فيقول: جاء الإسلام والصبيان يقذفوني بالبعير. وأما الهرم؛ فيقول: لقد جاء الإسلام وما أعقل. وأما الذي مات على الفترة؛ فيقول: يا رب! ما أتأني رسولك. فيأخذ مواشيهم ليطيعنه، فيرسل إليهم رسولًا أنْ ادخلوا النار».

قال: «فوالذي نفسي بيده؛ لو دخلوها؛ لكانوا عليهم بردًا وسلامًا». =
وأخرجه أحمد في «المسند» (٤ / ٢٤)، والبزار في «المسند» (٣ / ٣٣ - ٣٤) (رقم ٢١٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ١٧٦) (رقم ٤٠٤)، وابن جرير في «التفسير» (١٥ / ٥٤)؛ من طرق عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً به؛ إلا أنه قال في آخره: « فمن دخلها؛ كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن لم يدخلها؛ يسحب إليها». وإسناده صحيح، وكذا قال البيهقي في «الاعتقاد» (٩٢).

ورواه معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة موقوفاً عليه.
وهذا لا يضرُّ الحديث؛ فإنه إنْ سُلِكَ طريق ترجيح الزائد لزيادته فواضح ، وإنْ سُلِكَ طريق المعارضة؛ فغايتها تحقق الوقف، ومثل هذا لا يقدم عليه بالرأي ، إذ لا مجال له ، فيقبل بأنَّ هذا توقيفٌ لا عن رأي . قاله العلامة ابن القيم في «طريق الهجرتين» (٦٥٦).
وقال أيضاً:

«وقد رویت أحاديث الامتحان في الآخرة من حديث الأسود بن سريع ، وصححه عبد الحق والبيهقي ، ومن حديث أبي هريرة ، وأنس ، ومعاذ ، وأبي سعيد».
وقال أيضاً بعد أن سردها:

«فهذه الأحاديث يشُدُّ بعضها بعضاً ، وتشهد لها أصول الشرع وقواعدة ، والقول بمضمونها هو مذهب السلف وأهل السنة ، ونقله عنهم الأشعري رحمه الله في «المقالات» [ص ٢٩٧] وغيرها». [٢]

قلت: وهذا ما صححه الإمام البيهقي في «الاعتقاد» (٩٢)، وابن تيمية، وابن قيم، وابن حزم ، وجama'a.

انظر: «الجواب الصحيح لمن بدأ دين المسيح» (١ / ٣١٢)، و«فتاوي ابن رشد» (٣ / ٦٥٢)، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤ / ٧٤)، و«إكمال إكمال المعلم» (٧ / ٧٠ و٩١ - ٩٢)، و«تعظيم المنة» (١٦٧)، و«تحقيق الخلاف في أصحاب الأعراف» (٥٦ - بتحقيقنا)، و«المسامرة» (٢٧٤ - ٢٧٥ مع نتائج المذكرة)، و«أصوات البيان» (٣ /

(٤٨٣)

ولا يخفى أنَّ هذَا عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ^(١) وَقُوَّتِهِ لِمُعَارِضَةِ مُخَالِفَتِهِ،

= بقي أن أقول: إن الحديث الذي أورده المصنف هو لفظ حديث أبي سعيد
الحدري .

آخرجه البغوي في «حديث ابن الجعد» (ورقة ٩٤ / ٢)، والدليلي في «الفردوس»
(١ / ١٧١)، والبزار في «المسنن» (٣ / ٣٤) (رقم ٢١٧٦ - كشف الأستار)؛ من طريق
فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد.

قال البزار:

«لا نعلمه يُروى عن أبي سعيد إلا من حديث فضيل». .
وفيه عطية، وهو ضعيف؛ كما في «المجمع» (٧ / ٢١٦).
وآخرجه البزار في «المسنن» (٣ / ٣٤ - ٣٥) (رقم ٢١٧٧ - كشف الأستار)،
والبيهقي في «الاعتقاد» (٩٢)، وأبو يعلى .

وفيه ليث بن أبي سليم، وهو مدلس، وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح؛ كذا
في «المجمع» (٧ / ٢١٩)!

قلت: وليث صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميّز حديثه، فترك .
وأما حديث معاذ؛ فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٨٣ - ٨٤) (رقم ١٥٨)
و«الأوسط».

وفيه عمرو بن واقد، وهو متزوك عند البخاري وغيره، ورمي بالكذب، ومحمد بن
المبارك الصوري كان يتبع السلطان، وكان صدوقاً، وبقية رجال «الكبير» رجال الصحيح.
قاله الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٢٢٠).
(١) وهو صحيح .

صححه عبد الحق الإشبيلي في «العاقة» (٣١٧)، فقال بعد أن أورد حديث الأسود
ابن سريع :

«هذا الحديث صحيح فيما أعلم، والآخرة ليست دار تكليف ولا عمل، ولكن الله
يخصُّ من شاء بما شاء، ويكلّف من شاء بما شاء، وحيث شاء، لا يُسأل عما يفعل وهو
يسألون».

وإنما يكون فيمَن مات من أهل الفترة ولم يُعلَم حاله من إحداثِ الشرك أو التوحيد على الفطرة، وأما مَن ثبت كفرُهُ بالكتاب والسنَّة واتفاق الأئمَّة؛ فلا وجه لإدخاله في أصحاب الامتحان للطاعة؛ كورقة بن نوفل^(١)، وقُس بن ساعدة^(٢)، وغيرهما^(٣) ممن ثبت توحيدهما، ولا نحو صاحب المِحْجَن^(٤)

= وصَحَّحَهُ أَيْضًا البيهقي في «الاعتقاد» (٩٢)، وابن القيم في «طريق الهجرتين» (٦٥٧)، وشيخنا الألباني في «السلسلة الصحيحة» (رقم ١٤٣٤).

(١) أخرج الحاكم في «المستدرك» (٢ / ٦٠٩)، والبزار في «المسند» (٣ / ٢٨١) (رقم ٢٧٥٠) - كشف الأستار، والديلمي في «الفردوس» (٥ / ١٣) (رقم ٧٢٩٧)؛ من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «لا تسبُوا ورقة؛ فإنني رأيتُ له جنةً أو جنتين».

قال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيفيين».

ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٤١٦):
« رجاله رجال الصحيح ».

وهو في «السلسلة الصحيحة» (رقم ٤٠٥).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٠).

(٣) من مثل: زيد بن عمرو بن نفيل .

وانظر: «البداية والنهاية» (٢ / ٢٣٧)، و«فتح الباري» (٧ / ١٤٢)، و«مجمع الروائد» (٩ / ٤١٦)، وما ورد عنه في (ص ١٣٤ - ١٣٥).

(٤) يشير المصنف إلى ما أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب الكسوف، (باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار) (٢ / ٦٢٣ - ٦٢٤) (رقم

(١٠) بعد (٩٠٤) في حديث طويل ، وفيه :

«وحتى رأيتُ فيها - أي: النار - صاحب المِحْجَن يجرُّ قُصْبَهُ في النار، كان يسرق =

وغيره^(١) ممَّن ثبت شركهما.

[١٩٩] وأغرب من هذا أنه استدَلَ بقول الحافظ / ابن حجر العسقلاني في بعض كتبه الظَّنَّ بالله صلَى الله تعالى عليه وسلم - يعني : الذين ماتوا قبل البعثة - أنهم يطِيعون عند الامتحان ؛ إكراماً له عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ ؛ لتقرَّ بهم عيْنهُ^(٢) انتهى .

ووجه الغرابة أن هذِه القضية بالطريقة الظَّنَّية في أهل الفترة الحقيقية المهمَّية لا تفيِد في المسألة العينية .

وكذا ؛ من العجيب ما نسب إلى العسقلاني في قوله :

= الحاج بِمَحْجَنِهِ، فَإِنْ فُطِنَ لَهُ؛ قَالَ: إِنَّمَا تَعْلَقُ بِمَحْجَنِي، وَإِنْ غُفِلَ عَنِهِ؛ ذَهَبَ بِهِ .
و(المَحْجَن) : عصا معقوفة الطرف .

(١) ومن مثل : عمرو بن عامر الخزاعي ، رأَه النبي ﷺ يجرُّ قُبَّةَ - أي : أمعاءه - في النار ؛ كما ثبت في « صحيح البخاري » (٦ / ٥٤٧) ، و« صحيح مسلم » (٤ / ٢١٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) قلت : عبارة الحافظ ابن حجر في « الإصابة » (٤ / ١١٨) بعد أن قرَّ أن أبا طالب مات على ملة أبيه عبدالمطلب ؛ قال : « ونحن نرجوا أن يدخل عبدالمطلب وأل بيته في جملة من يدخلها - أي : الجنة - طائعاً ، فينجو ، لكن ورد في أبي طالب ما يدفع ذلك ، وهو ما تقدَّم من آية براءة ، وما ورد في الصحيح » عن العباس

وساق حديثاً أوردهنا في (ص ٢٦) ، ثم قال : « فهذا شأن من مات على الكفر ، ولو كان مات على التوحيد ؛ لنجا من النار أصلًا ، والأحاديث الصحيحة ، والأخبار المتکاثرة طافحة بذلك ». وانظر ما قدمناه عن أبي طالب في المقدمة (ص ١٩) .

«ونحن نرجو أن يدخل عبد المطلب وأل بيته في جملة من يدخل طائعاً، فينجو؛ إلّا أبا طالب؛ فإنه أدرك البعثة، ولم يؤمن، وثبت في الصحيح» أنه في ضحضاح من نار^(١) انتهى.

ولا يخفى أن إدخال عبد المطلب في القصّة خارج عن الصحة؛ لما ورد في «ال صحيح» البخاري ومسلم وغيرهما:

«أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ طَالِبٍ عَنْ مَوْتِهِ، وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ، وَابْنَ أَبِيهِ أُمَّيَّةَ^(٢)؛ قَائِلِينَ: أَتَرْغَبُ عَنْ مَلَّةِ عَبْدِ الْمَطَّلِبِ؟! [فَلَمْ يَزِلْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ إِلَيْهِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخَرَ مَا كَلَمَهُمْ: [أَنَا عَلَى مَلَّةِ عَبْدِ الْمَطَّلِبِ]. وَأَبِي أَنَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَزَلَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾]^(٤).

[فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ عَبْدَ الْمَطَّلِبِ ماتَ عَلَى الشَّرِكِ بِلَا شَكَ]^(٥).
ومما يقوّيه ويؤكّده ما في «مسند البزار» و«كتاب النسائي» من حدث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما:

«أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ عَزَّزَتْ قَوْمًا مِّنْ

(١) تقدّمت عبارة الحافظ ابن حجر بنصها وحرفها في الهامش السابق، فانظره.

(٢) في الأصل: «أبو جهل، وابن أبي، وأمية!! وهو خطأ، والتوصيب من مصادر التخريج.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من مصادر التخريج.

(٤) القصص: ٥٦، وسبق تخريج الحديث في (ص ٢٤).

(٥) ما بين المعقوفتين من هامش الأصل.

الأنصار عن ميتهم: «لَعَلَكِ [بلغت^(١)] معهم الْكُدَى؟!». فقال: (لو كُنْتِ
بلغتِ معهم الْكُدَى^(٢) ما رأيْتِ الجَنَّةَ حتَّى يرَاها جَدُّ أَبِيكَ)^(٣).

(١) ما بين المعقوقتين سقط من الأصل، واستدركته من مصادر التخريج.

(٢) الْكُدَى: هي المقابر، وسميت بذلك لأنها تكون في الأرضي الصلبة. انظر:

«لسان العرب» (١٥ / ٢١٧).

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب الجنائز، (باب: النعي) (٤ / ٢٧ - ٢٨)
(رقم ١٨٨٠)، وأبو داود، كتاب الجنائز، (باب: في التعزية) (٣ / ١٩٢) (رقم ٣١٢٣)،
وأحمد في «المسند» (٢ / ١٦٨ - ١٦٩)، والحاكم في «المستدرك» (١ / ٣٧٣)، والبيهقي
في «السنن الكبرى» (٤ / ٧٧ - ٧٨)، و«دلائل النبوة» (١ / ١٩٢)، وابن عبد الحكم في
«فتح مصر» (٢٥٩)، وابن الجوزي في «الواهيات» (١٥٠٨ و١٥٠٩)، والمزي في «تهذيب
الكمال» (١ / ٤٠٧)؛ من طريق ربيعة بن سيف المعاافري عن أبي عبد الرحمن الجبلي عن
عبد الله بن عمرو بن العاص به.

وإسناده ضعيف؛ فيه ربيعة بن سيف المعاافري؛ قال البخاري وابن يونس:
«عنه مناكير».

وقال الدارقطني: « صالح ».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وضعفه الحافظ عبد الحق الأزدي عندما روى له هذا الحديث، فقال:
«هو ضعيف الحديث، عنده مناكير».

وقال ابن حبان: «لا يتابع ربيعة على هذا، في حديثه مناكير».

فأما النسائي في كتاب «التمييز»؛ فأورد له هذا، وقال: «ليس به بأس».

كذا قال الذهبي في «الميزان» (٢ / ٤٣ - ٤٤).

وقال في «المهذب» (٣ / ٤٨٤):

«قلت: هذا منكر، تفرد به ربيعة، وقد غمزه البخاري وغيره بأنه صاحب مناكير».

والحديث ضعفه النووي في «المجموع» (٥ / ٢٢٤)، والمنذري في «مختصر سنن

وقد أخرجه / أبو داود أيضاً؛ إلا أنه لم يذكر فيه: «حتى يراها جدًّا [٩٦] بـ [أبيك].»

وفي هذا تهديد شديد ووعيد أكبر على مرتکب المعصية، ولو كان صاحبها من أعلى أهل بيته.

وأما ما ورد من قوله:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١)

= أبي داود (٤ / ٢٨٩)، فقال:
وربعة هذا الذي هو في إسناد الحديث هو ربعة بن سيف المعاوري، من تابعي
أهل مصر، فيه مقال.

إلا أنه قال في «الترغيب والترهيب» (٤ / ٣٥٩):
وربعة هذا من تابعي أهل مصر، فيه مقال لا يقبح في حسن الإسناد!
والصواب أنه يقبح؛ كما قدمنا من كلام الأئمة في تضعيفه، وأنه عنده مناكر، وبه
ضعفه ابن الجوزي.

(١) أخرج البخاري في «صححه»، كتاب الجهاد، (باب: من قاد دابة غيره في الحرب) (٦ / ٦٩) (رقم ٢٨٦٤)، و(باب: بغلة النبي ﷺ البيضاء) (٦ / ٧٥) (رقم ٢٨٧٤)، و(باب: من صفت أصحابه عند الهزيمة ونزل عن دابته فاستنصر) (٦ / ١٠٥) (رقم ٢٩٣٠)، و(باب: من قال: خذها وأنا ابن فلان) (٦ / ١٦٤) (رقم ٣٠٤٢) (رقم التفسير، (باب: قول الله تعالى: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذَا أَعْجَبْتُكُمْ كثُرَّتُكُمْ») (٨ / ٢٧ - ٢٨) (رقم ٤٣١٦ و ٤٣١٧)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، (باب: في غزوة حنين) (٣ / ١٤٠٠) (رقم ١٧٧٦)؛ من حديث البراء بن عازب؛ قال:

أما أنا، فأشهد على النبي ﷺ أنه لم يُولِّ، ولكن عَجَلَ سَرْعَانُ الْقَوْمِ، فرشقهم
هوازن، وأبو سفيان بن الحارث آخذٌ برأس بغلته البيضاء يقول:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لِيْسَ مِنْ بَابِ الْأَفْتَخَارِ فِي الْإِنْتَسَابِ بِالْأَبَاءِ
الْكُفَّارُ، بَلْ لِإِظْهَارِ الْجَلَادَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالاشْتَهَارِ؛ كَمَا بَيَّنَهُ فِي «شَرِّ
الشَّمَائِلَ» لِلتَّرمِذِيِّ^(١).

وَأَمَّا مَا حَكَاهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ^(٢): أَنَّ اللَّهَ أَحْيَاهُ بَعْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ
حَتَّى آمِنَ بِهِ ثُمَّ مَاتَ. فَهُوَ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثٍ ضَعِيفٍ وَلَا
غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ الشِّيَعَةِ، وَخَلَافُهُمْ غَيْرُ مُعْتَبِرٍ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ.
وَكَذَا قَوْلُ الْقَرْطَبِيِّ^(٣) - عَلَى [مَا]^(٤) ذِكْرِهِ الْعَمَادِ^(٥) ابْنِ كَثِيرٍ عَنْهُ فِي
«تَفْسِيرِهِ»^(٦) - : إِنَّ اللَّهَ أَحْيَى أَبَا طَالِبٍ حَتَّى آمِنَ . بَاطِلٌ مُوضَعٌ^(٧) بِإِجْمَاعِ
أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمُخَالِفٌ لِمَذَهَبِ الْحَقِّ.

(١) انظر: «جمع الوسائل في شرح الشمائل» (٢ / ٣٨ - ٤٠) للمصنف.

(٢) قال في «عيون الأثر» (١ / ١٦٣) :

«فَلِمَّا تَقَرَّبَ مِنْ أَبِي طَالِبِ الْمَوْتِ؛ نَظَرَ الْعَبَّاسُ إِلَيْهِ يَحْرُكُ شَفَتِيهِ، فَأَصْغَى إِلَيْهِ
بِأَذْنِهِ، فَقَالَ: يَا أَبَنَ أَخِي! وَاللَّهِ لَقَدْ قَالَ أَخِي الْكَلْمَةَ الَّتِي أَمْرَتَهُ بِقُولِهَا! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
لَمْ أَسْمَعْ». كَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ أَسْلَمَ عَنْدَ الْمَوْتِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَآمِنَةَ بْنَتْ وَهْبٍ أَبْوَيِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْلَمَا أَيْضًا! وَأَنَّ اللَّهَ أَحْيَا هُمَّا لَهُ، فَأَمَّا بِهِ
وَرَوِيَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي حَقِّ جَدِهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، وَهِيَ رِوَايَاتٌ لَا مُعَوَّلٌ عَلَيْهَا».
وَانْظُرْ مَا بَيَّنَاهُ عَنْ إِسْلَامِ أَبِي طَالِبٍ، وَإِحْيَاءِ أَبْوَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِيمَانِهِمَا بِهِ فِي
الْمُقْدَمَةِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَصُحَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْأَبْلَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) فِي «الْتَذَكْرَةِ فِي أَحْوَالِ الْمَوْتِيِّ وَأَمْرَوْرِ الْآخِرَةِ» (ص ٢٤).

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «ابْنُ الْعَمَادِ!!

(٦) (٢ / ٤٠٨).

(٧) انظر الأحاديث الواردة في إسلامه في (ص ١٩ وما بعدها).

على أنه سبق أنه لا ينفع الإيمان بعد العيان، بل أقول: لا يتصور هذا البيان؛ إذ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُوا لِعَادُوا لِمَا نَهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(١)، ولا خُلف في إخباره سبحانه. — ومنها قول السيوطي:

«إن ابن جرير ذكر في «تفسيره» عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وَلَسْوَفَ يُعْطِيكَ رِئِيكَ فَتَرْضِي﴾^(٢)؛ قال: مِنْ رِضِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ لَا يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ النَّارَ»^(٣).

أ ١٠٠
وفيه أن هذا قول صحابي من قبل رأيه، وعلى تسليم صحته^(٤) ودلالته؛ فأهل بيته لا يتناول أقاربهم المتقدمين من الكفار بالإجماع.

نعم؛ يفيد أن من كان نسبة ثابتة إلى صاحب النبوة يرجى له حسن الخاتمة، وحصول الشفاعة، أو توفيق التوبة عن المعصية، إذا كان من أهل الملة؛ لما أخرجه أبو سعيد في «شرف النبوة»، والملا في «السيرة»؛ عن عمران بن حصين؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

«سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُدْخِلَ النَّارَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَأَعْطَانِي

(١) الأنعام: ٢٨.

(٢) الضحي: ٥.

(٣) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٣٠ / ٢٣٢)، وفيه الحكم بن ظهر الفزاري الكوفي؛ قال ابن معين: «ليس بثقة». وقال مرة: «ليس بشيء». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال مرة: «تركوه».

كذا في «الميزان» (١ / ٥٧١).

(٤) وكيف يصح؟! وفيه الحكم، وتقدم حاله!!

ذلك»^(١).

على أنه يمكن أن يقال: المراد بالنفي دخول الآباء، فيكون بشارةً إلى موت أهل البيت على الإسلام، ودخولهم دار السلام، ولو كان بعد مضي الأيام.

وأما ما أخرج تمام الرازى في «فوائده» بسنده ضعيف عن ابن عمر رضى الله عنهما؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم القيمة؛ شفعت لأبي، وأمي، وعمي أبي طالب، وأخ لي كان في الجاهلية»^(٢)؛ أي:

(١) أخرجه ابن بشران في «الأمالى» (٥٦ / ١)؛ قال: أخبرنا أبو سهل أحمد بن عبد الله بن زياد القطان: ثنا محمد بن يونس: ثنا أبو علي الحنفى: ثنا إسرائيل عن أبي حمزة الشimalي عن أبي رجال عن عمران بن حصين مرفوعاً.
وهذا حديث موضوع؛ محمد بن يونس - وهو الكديمي - وضعاف مشهور، وأبو حمزة الشimalي؛ اسمه: ثابت بن أبي صفية؛ ليس بثقة.

وقد أورده السيوطى في «الجامع الكبير» (٩٥ / ١٢) (رقم ٣٤١٤٩ - مع ترتيبه: كنز العمال)، وفي «الجامع الصغير» (رقم ٣٢٢٣ - ضعيفه)!! ولم يتكلم عليه المناوى في «فيض القدير» (٤ / ٧٧) بشيء؛ إلا أنه قال:

«وأخرجه أبو سعيد في «شرف النبوة»، وابن سعد، والملا في «سيرته»، وهو عند الدليلى وولده بلا سند».

قلت: هو في «الفردوس» (٢ / ٣١٠) (رقم ٣٤٠٣).

وذكره شيخنا في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٣٢٢) و«ضعف الجامع الصغير» (رقم ٣٢٢٣)، وقال: «موضوع».

(٢) أخرجه تمام في «فوائده».

وفي سنته الوليد بن سلمة؛ قال تمام: «منكر».

وتعقبه ابن عراق في «تنزية الشريعة» (١ / ٣٢٢)، فقال:

بالرضاة؛ كما في رواية؛ فهو حجّة لنا لا علينا؛ لإدراجه أبويه مع عمه أبي طالب المُجمَع على كفره، فالحديث؛ إن ثبت؛ فهو محمول على ما ورد في «الصحيح» من تخفيف العذاب عنهم بشفاعته عليه السلام^(١)، والله سبحانه أعلم.

ثم أغرب السيوطي في قوله :

«ومما يرشح ما نحن فيه ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً؛ قال: سألتُ ربِّي أبناءَ العشرينَ منْ أُمّتي ، فوَهَبْتُمْ لِي»^(٢).

ثم قال:

= «قلت: بل كذاب؛ كما قال غير واحد من الحفاظ، وأظن هذا من أباطيله، مع أنه لو ثبت؛ حمل على الشفاعة في تخفيف العذاب؛ كما صح في أبي طالب، والله أعلم».

(١) تقدم نصه وتخريرجه في (ص ٢٦).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا؛ كما في «الجامع الكبير» (١١ / ٤٢٧) (رقم ٣٢٠٠٧) و(١٤ / ٤٠٠) (رقم ٣٩٠٦٥) - مع ترتيبه: الكتن، و«الجامع الصغير» (٤ / ٧٥) (رقم ٤٥٩٩) - مع شرحه: الفيض)، وهو ضعيف؛ كما في «ضعيف الجامع الصغير» (رقم ٣٢٢٠).

ثم وقفت على سنته، إذ أورده السيوطي في «الحاوي» (٢ / ٤١١)؛ قال: أخرجه ابن أبي الدنيا؛ قال: ثنا القاسم بن هاشم السمسار: ثنا مقاتل بن سليمان الرملي - كذا، وهو تصحيف، والصواب: البلخي - عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به. وهذا إسناد واه؛ مقاتل بن سليمان كذاب، وأبو معشر - واسمه نجح - ضعيف.

وبهذا له المناوي في «الفيض»، وقال في «التيسير»:

«رواه ابن أبي الدنيا بإسناد ضعيف».

قلت: إن كان مقاتل بن سليمان هو البلخي المعروف؛ فال الحديث موضوع، وإنما فضعفه. والله أعلم.

«ومما ينضمُ إلى ذلك، وإنْ لم يكن صريحاً في الحق ما أخرجه الدليلي عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: (أول من أشفع يوم القيمة [١٠٠ ب] أهل بيتي، ثم الأقرب فالأقرب) ^(١) / . . . الحديث».

فذكر هذا وأمثاله مما لا يناسب حاله، إذ الكلام ليس في أهل بيته من أهل الإسلام.

وكذا قال النووي في «شرح مسلم» عند حديث: «إن أبي وأباك في النار» ^(٢)، فيه:

«وإن من مات كافراً؛ [فهو] في النار، لا تنفعه قرابة الأقربين» ^(٣).

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٤٢١)، وابن عدي في «ال الكامل في الصعفاء» (٢ / ٧٩٠)، والمخلص في «الفوائد المنتقة» (٦ / ٦٩ / ١)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفرق» (٢ / ٢٧١)، والدليلي في «مسند الفردوس» (١ / ٢٣) (رقم ٢٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٢٥٠)؛ من طريق حفص بن أبي داود عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر به.

وقال ابن عدي: «هذا الحديث عن الليث لا يرويه عنه غير حفص».

وقال في حفص: «منكر الحديث».

وكذا قال البخاري. وقال ابن الجوزي:

قال الدارقطني: تفرد به حفص عن ليث. قلت: أما ليث؛ فغاية في الضعف عندهم؛ إلا أن المتهم به حفص. قال ابن خراش: مترونك، يضع الحديث».

قلت: فالحديث موضوع، وكذا في «السلسلة الضعيفة» (رقم ٧٣٢)، و«اللآلئ المصنوعة» (٢ / ٤٥٠).

(٢) مضى تخريرجه.

(٣) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١ / ٧٩).

وتعقبه السهيلي بما ظاهره من البطلان البديهي ، وهو قوله :

«ليس لنا أن نقول ذلك ، فقد قال ﷺ : «لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات»^(١) ، وقال تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ يُؤذِنُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٢) ، ولعله يصح ما جاء أنه ﷺ سأله الله سبحانه ، فأحْمَى له أبويه ، ورسول الله ﷺ فوق هذا ، ولا يُعْجِزُ الله سبحانه شيئاً»^(٣) .

ثم أورد^(٤) قول النووي :

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦ / ١٨٠) ، والبخاري ، كتاب الجنائز ، (باب : ما ينهى من سب الأموات) (٣ / ٢٥٨) (رقم ١٣٩٣) ، وكتاب الرقاق ، (باب : سكرات الموت) (١١ / ٣٦٢) (رقم ٦٥١٦) ، والنمساني في «المجتبى» (٤ / ٥٣) ، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ١٩٨٥ - موارد) ؛ من حديث عائشة ؛ بلفظ : «لا تسبوا الأموات ؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدّموا» .

وأخرجه أحمد في «المسند» (٤ / ٢٥٢) ، وابن حبان في «الصحيح» (رقم ١٩٨٧ - موارد) ، والترمذى في «الجامع» (٤ / ٣٥٣) (رقم ١٩٨٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٤٢٠) (رقم ٤٠١٣) ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٨١) (رقم ٩٢٥) ؛ من حديث المغيرة بن شعبة ؛ بلفظ :

«لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء» .

وهو حديث صحيح .

(٢) الأحزاب : ٥٧ .

(٣) «الروض الأنف» (١ / ١٩٤) .

(٤) صنيع المصنف في العبارة السابقة يقتضي أن السهيلي تعقب النووي ! ! وصنيعه في هذه العبارة يقتضي أن الذي أورد قول النووي هو السهيلي ! ! وأنّي يكون ذلك ، والسهيلي قد توفي سنة (٥٨١هـ) بينما النووي توفي ليلة الأربعاء ، الثالث الأخير من الليل ، رابع عشرى رجب سنة ست وسبعين وست مئة ؛ كما قال تلميذه ابن العطار في «تحفة الطالبين» =

«إن من مات في^(١) الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان؛ فهو في النار، وليس هذا من التعذيب قبل بلوغ الدعوة؛ لأنه بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الرُّسُل»^(٢) انتهى.

وهو في غاية من البهاء كشمس الضحى، ويدر الدُّجى، لكن مع هذا تعقبه^(٣) بما هو كالهباء في الهواء من المناقضة في العبارة على توهم المناقضة بين كلام النبوة؛ معترضاً عليه بقوله:

«إنَّ مَنْ بَلَغَهُ الدُّعَوَةُ لَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْفَتَرَةِ»^(٤).

ورفعه^(٥) سهل؛ فإنَّ مراد النبوة من أهل الفترة: من كان قبلبعثة نبيَّنا صلَّى الله تعالى عليه وسلم، المعتبر بالجاهلية.

— ومنها: قول السيوطي :

«إِنَّهُمَا لَمْ يَثْبِتْ شَرْكُهُمَا، بَلْ كَانَا عَلَى الْحَنِيفِيَّةِ؛ دِينُ جَدِّهِمَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»^(٦).

= ٤٢ - بتحقيقنا نشر دار الهجرة.

وسبب هذا الوهم تصرُّف غير جيد من المصنف في كلام للسيوطى في «مسالك الحنفأ»^(٢٦)؛ فإنه نقل عن الأبي في «شرح مسلم»، وذكر أنه أورد كلاماً للنبوة عليه، ثم نقل عن السهيلي، ثم قال السيوطي: «ثم أورد - أي الأبي - قول النبوة».

(١) في الأصل: «على»!

(٢) «شرح النبوة على صحيح مسلم» ١ / ٧٩.

(٣) أي : تعقب السيوطي النبوة رحمهما الله تعالى.

(٤) «مسالك الحنفأ»^(٢٦) للسيوطى.

(٥) أي : رفع التناقض والتنافي.

(٦) «مسالك الحنفأ»^(٢٨).

قلت: وهذا يعارضه ما صحَّ في «صحيح مسلم» عنه عليه الصلاة والسلام؛ كما سبق عليه الكلام^(١).

وهذا المسلك ذهبت إليه طائفةٌ؛ منهم الإمام فخر الدين / الرازى ، [١٠١ أ] فقال في كتابه «أسرار التنزيل» ما نصُّه:

«قيل: إن آزر لم يكن والد إبراهيم عليه السلام، بل كان عمُّه، واحتُجِّوا عليه بوجوهه: منها: أن آباء الأنبياء عليهم السلام ما كانوا كُفَّاراً، ويدلُّ عليه وجوهه: منها: قوله تعالى: ﴿الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلِبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾^(٢); قيل: معناه: أنه كان ينقل نوره من ساجِدٍ إلى ساجِدٍ، وبهذا التصدير؛ فالآية دالة على أنَّ جميع آباء محمدٍ ﷺ كانوا مسلمين، وحيثُنَّذِّ يُجب القطع بأنَّ والد إبراهيم عليه السلام ما كان من الكافرين؛ إنما ذاك عمُّه.

أقصى ما في الباب أنْ يُحْمَلَ قوله تعالى: ﴿وَتَقْلِبُكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾^(٣) على وجوه أخرى، وإذا وردت الرواية بالكل، ولا منافاة بينهما؛ وجب حمل الآية على الكل، ومتنى صَحَّ ذلك؛ ثبت أنَّ والد إبراهيم عليه السلام ما كان من عَبَدَةِ الأوَّلَانِ».

ثم قال^(٤):

«ومما يدلُّ على أنَّ آباء محمدٍ ﷺ ما كانوا مشركين قوله ﷺ: «لم

(١) تقدَّم نصُّ الحديث وتخرِّجه في (ص ٧٧).

(٢) الشعراء: ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) الشعراء: ١١٩.

(٤) أي: الفخر الرازى فيما نقله عنه السيوطي.

أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات»^(١)، وقال تعالى: «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسُونَ»^(٢)؛ فوجب أن لا يكون من أجداده مشركاً.

قال السيوطي :

«هذا كلام الإمام فخر الدين بحروفه، وناهيك به إماماً وجلالاً؛ فإنه إمام أهل السنة في زمانه، والقائم بالرد على الفرق^(٣) المبتدعة، والنافر لمنهاج الأشاعرة^(٤) في عصره، وهو العالم المبعوث على رأس المئة السادسة ليجدد لهذه الأمة أمر دينها»^(٥). انتهى .

ولا يخفى - مع معارضته كلامه لما سبق من الكتاب ، والسنة ، واتفاق [١٠١ ب] الأئمة ، وما هو صريح في «صحيح مسلم» من كلام صاحب / النبوة - أنه قال تعالى في كلامه القديم ما يدل على كفر أبي إبراهيم ، والأصل في حمل الكلام على الحقيقة ، ولا يُعدل عنه إلى المجاز؛ إلا حال الضرورة؛ عند دليل صحيح ، ونقل صحيح ، يضطر منه إلى ارتکاب المجاز.

فبمجرد قول إخباري تاريخي يهودي أو نصراني؛ كما عبر عنه

(١) عزاه السيوطي في «الدرج المنيف» (٩٥) إلى أبي نعيم .
ويفهم من كلام المصنف الآتي أنه من الأحاديث التي يحتاج بها الشيعة ، وانفردوا بها !! وسيأتي الكلام عليه في (ص ١٢١).

(٢) الثوبة : ٢٨ .

(٣) في الأصل : «فرق» !!

(٤) انظر عنهم : «منهج الأشاعرة في العقيدة» لسفر العوالى .

(٥) ما تقدم من كلام الرazi وتعقيب السيوطي عليه موجود بحروفه في «مسالك الحنف» (٢٨ - ٢٩) ، ونحوه في «الدرج المنيف» (٩٤)؛ كلاهما للسيوطى .

بـ «قيل : إن آزر لم يكن والد إبراهيم عليه السلام بل كان عمه»؛ كيف يُعَدَّل عن آياتٍ مصْرُحةٍ فيها إثبات الأبوة :

ومنها : قوله تعالى :

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزْرَ﴾^(١).

وهو عطف بيان أو بدل بناء على أنه لقب له، أو نعت بنسائهم، ونحو ذلك.

ومنها : قوله تعالى :

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِّمِ . وَمَا كَانَ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(٢) ، وفي قراءة شاذة : ﴿أَبَاهُ﴾^(٣).

ومنها قوله تعالى حكاية عن إبراهيم : ﴿يَا أَبَتِ﴾ مكرراً^(٤).

ومنها قوله تعالى :

﴿فَقَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَبْعِدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبِمَا بَيْتَنَا وَبِئْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَبِالْبَغْضَاءِ أَبْدَأْ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ

(١) الأنعام : ٧٤.

(٢) التوره : ١١٣ - ١١٤.

(٣) انظر : «تفسير أبي السعود» (٤ / ١٠٧)، و«الكساف» (٢ / ٢١٧).

(٤) يشير المصطف إلى ما ورد في سورة مریم (الآيات : ٤٢ - ٤٥) حيث ورد فيها

قول إبراهيم عليه السلام لأبيه : ﴿يَا أَبَتِ...﴾؛ مكررة أربع مرات.

وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ^(١).

وأقول زيادةً على ذلك، وهو: أنه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كان مبيناً للكتاب، وممهداً الطريق الصواب، فلو كان المراد بأبي إبراهيم عمّه؛ لبينه، ولو في حديث للأصحاب؛ ليحملوا الأب على عمّه بطريق المجاز في هذا الباب.

[١٠٢] ثم دعوة أن آباء الأنبياء عليهم السلام لم يكونوا كفاراً تحتاج / إلى برهانٍ واضحٍ ودليلٍ لائحٍ، فاستدلاله بقوله تعالى: «وَتَقْلِبَكَ فِي السَّاجِدِينَ»^(٢)؛ بناءً على قيلٍ في غاية من السقوط؛ كما يعلم من قول سائر المفسّرين في الآية.

فقد ذكر البيضاوي وغيره في تفاسيرهم أن معنى الآية: وتردّدك في تصفُح أحوال المتهجّدين^(٣)؛ كما روي أنه لما نسخ فرض قيام الليل؛ طاف تلك الليلة بيوت أصحابه؛ لينظر ما يصنعون؛ حرضاً على كثرة طاعاتهم، فوجدها كبيوت الزناة لما سمع لها من دندنتهم بذكر الله تعالى.

ونقل الإمام أبو حيّان في «البحر» عند تفسير قوله تعالى: «وَتَقْلِبَكَ فِي السَّاجِدِينَ»^(٤) أنَّ الرافضة هم القائلون: إنَّ آباء النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كانوا

(١) الممتحنة: ٤.

(٢) الشعراء: ٢١٩.

(٣) انظر في تفسير الآية المذكورة: «تفسير الطبرى» (١٩ / ١٢٣ - ١٢٥)، و«معالم التنزيل» (٤ / ٢٨١)، و«تفسير البيضاوى» (٤ / ١١١)، و«تفسير القرطبى» (١٣ / ١٤٤)، و«تفسير ابن كثير» (٣ / ٣٦٥).

(٤) الشعراء: ٢١٩.

مؤمنين ؛ مستدلّين بقوله تعالى : «وَتَقْلِبْكَ فِي السَّاجِدِينَ»^(١) ، ويقوله عليه الصلاة والسلام : «لم أزل أُنفَّلَ من أصلاب الطاهرين . . .» الحديث^(٢).

[الرد على ابن حجر المكي]

وأما قول ابن حجر المكي : «فلك ردّ قول أبي حيّان بأن مثلك إنما يرجع إليه في علم النحو وما يتعلّق به» ؛ فظاهر البطلان ؛ للإجماع على قبول شهادة النحويين وروايتهم عن المحدثين إذا لم يكن فيه ضعف في الدين ، كيف وله ثلاثة من التفاسير ، وله في السير كتاب كبير ، مع أنّ الشيعة بآجتمعهم مُقرّرون بأنّ هذا قاعدة مذهبهم ؟ !

وله أنْ يعارضها ويقول : وأنت فقيه صرف ، لم تعرف إلا رؤوس المسائل الفقهية المتعلقة بالخصومات العرفية .

وبهذا يظهر أيضاً بطلان قول ابن حجر ، وأمّا من أخذه كالبيضاوي وغيره ؛ فقد تساهل واستروح . انتهى .

فكيف يصحُّ قول الراوي : إنَّ جميع آباء محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا مسلمين مع حديث مسلم ، وإجماع / جمهور [١٠٢] ب المسلمين ؟ !

ثم أغرب في قوله :

«وحيثـذ يجب القطع بأنَّ والـد إبراهـيم عليه السلام ما كان من

(١) الشعراء : ٢١٩ .

(٢) «البحر المحيط» (٧ / ٤٧) .

الكافرين»^(١) انتهى .

ولا يُخفي أنه لم يثبت به الظنُّ؛ فضلاً عن القطع ، بل إنما هو في مرتبة الشك أو الوهم .

ثم الاستدلال على أن آباء محمد ﷺ ما كانوا مشركين بقوله ﷺ : «ولم أزل أَنْقَلُ من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات»^(٢) . . . إلى آخر ما ذكره مردود عليه بما أشرنا إليه ، وبأن المراد بالحديث ما ورد من طرق متعددة :

منها : ما أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» عن أنس رضي الله عنه : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا افْتَرَقَ النَّاسُ فِرْقَتَيْنِ؛ إِلَّا جَعَلْنِي اللَّهُ تَعَالَى فِي خَيْرِهِمَا، فَأَخْرَجْتُ مِنْ بَيْنِ أَبْوَيْنِ، فَلَمْ يُصِبْنِي شَيْءٌ مِّنْ عُهْرِ الْجَاهْلِيَّةِ، وَخَرَجْتُ مِنْ نَكَاحٍ وَلَمْ أَخْرُجْ مِنْ سَفَاحٍ مِّنْ لَدُنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى انتَهَيْتُ إِلَى أَبِي وَأُمِّيِّ، فَأَنَا خَيْرُكُمْ نفْسًا - أَيِّ: رُوحًا وَذَاتًا - وَخَيْرُكُمْ أَبَا - أَيِّ: نَسْبًا وَحَسْبًا -»^(٣) .

(١) «مسالك الحنفاء» (ص ٢٩).

(٢) سيلاتي تخريجه.

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (١ / ١٧٤ - ١٧٥) من طريق عبدالله بن محمد بن ربيعة القدامي عن مالك بن أنس عن الزهرى عن أنس بن مالك وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام به .

قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢ / ٢٥٥) :

« الحديث غريب جدًا من حديث مالك ، تفرد به القدامى ، وهو ضعيف » .

قلت : أتى عن مالك بمصائب ؟ كما في «الميزان» (٢ / ٤٨٨) ، وفضل ذلك ابن =

ومنها: ما أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» من طرق عن ابن عباس^(١) رضي الله عنهما مرفوعاً:

«لم يلتقي أبواي قط على سفاحٍ، لم يزل الله عز وجل يتقلبني من الأصلاب الطيبة والأرحام الطاهرة؛ صافياً، مهذباً، لا يتشعب شعبتان إلا كنتُ في خيرهما»^(٢).

ومنها: ما أورده البيهقي في «سننه»:

«ما ولدني من سفاح الجاهلية شيءٌ، ما ولدني إلا نكاح [كنكاح الإسلام]»^(٣).

= حبان، فقال في «المجروحين» (٢ / ٣٩) :

«كانت تقلب له الأخبار».

وقال أيضاً :

«ولعله أقلب له على مالك أكثر من مئة وخمسين حديثاً».

(١) كذا في الأصل، والصواب: «من طريق ابن عباس»، إذ لم يورد له أبو نعيم إلا طریقاً واحدة، وللحديث طرق أخرى، ولكن بنحو اللفظ المذكور، وسيأتي الكلام عليها.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٤ - ط. الهندية)، وإسناده ضعيف جداً.

وانظر: «إرواء الغليل» (٦ / ٣٣٢).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ١٩٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠ / ٣٩٩) (رقم ١٠٨١٢)، وابن عساكر؛ كما في «الجامع الكبير» (١١ / ٤٣٠) (رقم ٣٢٠١٨ - مع ترتيبه: كنز العمال)؛ من طريق محمد بن أبي نعيم عن هشيم: نا المديني عن أبي الحويرث عن ابن عباس به مرفوعاً.

قال الطبراني عقبه:

«المديني هو عندي فليح بن سليمان».

فإن كان هو؛ فهو ثقة، لكنه كثير الخطأ، وبقية رجاله ثقات؛ إلا أن أبي الحويرث - واسمه: عبد الرحمن بن معاوية - سمي الحفظ أيضاً، ومحمد بن أبي نعيم؛ صدوق، لكن طرحة ابن معين؛ كما في «التقريب».

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢١٤) :

«رواه الطبراني عن المديني عن أبي الحويرث، ولم أعرف المديني ولا شيخه، وبقية رجاله ونُقلوا».

وورد من طرق عن ابن عباس، وباللفاظ مختلفة، وفي أغلبها ضعف:

- منها: ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١ / ٣٢) بلفظ:
«خرجت من لدن آدم من نكاح غير سفاح».

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥) - السيرة النبوية:

«هذا حديث ضعيف؛ فيه متروكان: الواقدي، وأبو بكر بن أبي سبرة».

- منها: ما أخرجه الطبراني والبزار؛ كما في «المجمع» (٧ / ٨٦)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ٢٦٧)، وابن أبي حاتم؛ كما في «تفسير ابن كثير» (٣٦٥)؛ من طريقين عن ابن عباس موقوفاً في تفسير قوله تعالى: «وَنَقْلَبُكَ فِي السَّاجِدِينَ»؛ قال:
«ومن نبي إلى نبي، حتى أخرجت نبياً».

وفي الطريق الأولى ضعف، وفي الثانية من لم يعرف.

راجع: «الإرواء» (٦ / ٣٣٢).

قلت: وللحديث شواهد يصل بها إن شاء الله تعالى إلى درجة الحسن:

- منها: حديث علي بن أبي طالب: أخرجه ابن شاذان في «فوائد ابن قانع وغيره» (ورقة ١٦٣ / ١) بسند ضعيف عنه بلفظ:

«ولدت من آدم في نكاحٍ، لم يصبني عهر الجاهلية».

وأخرجه الرامهري في «المحدث الفاصل» (١٣٦)، والسهيمي في «تاريخ جرجان» (٣١٨ - ٣١٩)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ /

=

٢٦٧ / ١ - ٢)، والعدني في «مسنده»؛ كما في «الدر المنشور» (٢ / ٢٩٤)، والطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (٨ / ٢١٤)؛ من طريق محمد بن جعفر العلوي؛ قال: أشهد على أبي لحدثي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً بلفظ: «خرجت من نكاح، ولم أخرج من سفاح؛ من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي، لم يصبني من سفاح الجاهلية شيء». .

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ٢١٤): «فيه محمد بن جعفر بن محمد بن علي؛ صحيح له الحاكم في «المستدرك»، وقد تكلّم فيه، وبقيّة رجاله ثقات». .

قلت: قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٥٠٠): «تكلّم فيه». .

وأورد هذا الحديث من الطريق السابقة في «تاريخ الإسلام» (١٥ - المطبوع بعنوان: السيرة النبوية)، وقال:

«وهو منقطع إن صحّ عن جعفر بن محمد، ولكن معناه صحيح». .

قلت: يشير بذلك إلى الطعن في محمد بن جعفر، والانقطاع الذي أشار إليه هو بين علي بن أبي طالب وجد محمد بن جعفر - وهو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقي -؛ فإنه لم يسمع من جده علي رضي الله عنه. قاله شيخنا في «الإرواء» (٦ / ٣٣٠). .

وآخرجه ابن جرير في «التفسير» (١١ / ٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ١٩٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ٢٦٧)، وابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١ / ٣٢)، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، وعبدالرزاق؛ كما في «الدر المنشور» (٥ / ٩٨)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١ / ٣١)؛ من طريقين عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلأ:

«خرجت من نكاح غير سفاح». .
وهذا مرسل صحيح الإسناد.

وأما ما ذكر ابن حجر المكي تبعاً للسيوطى من أنَّ الأحاديث / مصريحة لفظاً في أكثره، ومعنى في كله: أنَّ آباء النبي ﷺ - غير الأنبياء - وأمهاته إلى آدم وحواء، ليس فيهم كافر؛ لأنَّ الكافر لا يُقال في حقه: إنه مختار، ولا كريم، ولا ظاهر^(١)؛ فمردود عليه، إذ ليس في الأحاديث لفظٌ صريح يشير إليه، وأما المعنى؛ فكأنه أراد به لفظ: (المختار) و(الكريم) و(الأطهار)، وهو لا دلالة فيه على الإيمان أصلاً، وإنَّ فيلزم منه أن تكون قبيلة قريش كلهم مؤمنين؛ لحديث:

«إن الله اصطفى [بني] كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة»^(٢).

ولم يقل به أحدٌ من المسلمين.

وكذا حديث:

«فاختار منهم العرب»^(٣).

ورد أيضاً من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهمَا، وفي أسانيدها مقال. ويصل بمجموع طرقه إلى درجة الحسن لغيره. والله أعلم.

- (١) راجع: «مسالك الحنفأ» (٣٠)، و«الدرج المنيف» (٩٦)، و«المقامة السنديسية» (١١٢)، و«التعظيم والمنة» (١٦٢ - ١٦٣)، و«السبيل الجلية» (٢٣٥ - ٢٣٦).
- (٢) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ وتسلیم الحجر عليه قبل النبأة (٤ / ١٧٨٢) (رقم ٢٢٧٦)، وغيره؛ من حديث واثلة بن الأشع رضي الله عنه.

- (٣) ورد هذا اللفظ في حديث مرسل، أخرجه البيهقي في «دلائل النبأة» (١ / ١٦٧).

ولا يصح عموم إيمانهم قطعاً، بل لو استدل بمثل هذا المبني؛ لزم أن لا يوجد كافر على وجه الأرض؛ لقوله تعالى : «ولَقَدْ كَرِمْنَا بَنِي آدَمَ» ... إلى أن قال : «وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمْنَ خَلْقِنَا تَفْضِيلًا»^(١).

فتتأمل؛ فإنه موضع زللٍ، ومقام خطلٍ، واحذر أن تكون^(٢) ضالاً مضلاً في الوحل.

ثم ما أبعد قوله في حديث مسلم : «إِنَّ أَبِي وأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(٣) : «قصد بذلك تطيب خاطر ذلك الرجل؛ خشية أن يرتد إِنْ قرع سمعة أَوْلَأَ أَبَاهُ فِي النَّارِ»^(٤) انتهى .

وهذا نعوذ بالله وحاشاه عليه السلام أن يخبر بغير الواقع ، ويحكم بكفر والده لأجل تألفٍ واحدٍ يؤمن به أو لا يؤمن ، فهذه زلة عظيمة ، وجراة جسيمة ، حفظنا الله عن مثل هذه الجريمة .

[عود الرد على السيوطي]

— ومنها استدلال السيوطي^(٥) على إيمان جميع آباءه عليهم السلام بما ذكره

(١) الإسراء : ٧٠.

(٢) في الأصل : «أن لا تكون» !!

(٣) ماضٍ تخريجه .

(٤) قلت : اضطراب السيوطي في «وسائله» في الرد على هذا الحديث الصحيح الصريح ! فذهب تارة إلى أنه منسوخ ! وتارة إلى التأويل المذكور ! وتارة إلى أنه غير محفوظ بهذا اللفظ ! وفي هذا الاضطراب دلالة على خطأ ما ذهب إليه رحمه الله تعالى . والله أعلم .

(٥) في «مسالك الحنفاء» (٣٤).

عبدالرزاقي «المصنف» عن معمر عن ابن جريج؛ قال: قال ابن المسيب: قال علي بن أبي طالب:

لَمْ يَزُلْ عَلَى وِجْهِ الْأَرْضِ فِي الدَّهْرِ سَبْعَةُ مُسْلِمُونَ / فَصَاعِدًا،
وَلَوْلَا ذَلِكَ؛ هَلَكَتِ الْأَرْضُ وَمَنْ عَلَيْهَا»^(١).

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيفين، ومثله لا يقال من قبل الرأي، فله حكم الرفع.

وأطال في ذكر أمثاله من الأخبار والأثار، مما ليس له مناسبة في هذا المباب، وإنما هو تسويد الكتاب عند من [لم] يميز بين الخطأ والصواب.

هذا، وما أخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ من أن أبا إبراهيم لم يكن اسمه آزر، وإنما كان اسمه تاريخ^(٢).

فلا دلالة منه على المدعى؛ لأننا نقول: ولو سُلِّمَ أن اسمه تاريخ ولقبه آزر؛ لا يلزم أن أباه لم يكن مشركاً.

وكذا ما أخرج ابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم؛ من طرق بعضها صحيح - عن مجاهد؛ قال: «ليس آزر أبا إبراهيم»^(٣).

(١) وأخرجه من طريق عبد الرزاقي ابن المنذر. وأخرج أحمد في «الزهد»، والخلال في «كرامات الأولياء» بسند صحيح نحوه عن ابن عباس. قاله السيوطي في «مسالك الحنفاة» (٣٤ - ٣٥).

(٢) وعزاه ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ١٥٥) إلى ابن أبي حاتم أيضاً.
وسنه ضعيف.

(٣) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٧ / ٢٤٣)، وابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم؛ من طرق بعضها صحيح. قاله السيوطي في «مسالك الحنفاة» (٣٨).

يعني : اسمه ، بل لقبه ، لما سبق ؛ جمعاً بين الأدلة .
ويؤيده ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن السُّدِّي أنه قيل له :
اسم أبي إبراهيم آزر؟ فقال :
«بل اسمه تارخ»^(١).

يعني : ولقبه آزر.

وكذا ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن ابن جريج في قوله تعالى : «وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر»^(٢) :
«وليس آزر بأبيه - يعني : بل لقبه - وإنما هو إبراهيم بن تيرخ - أو
تارخ - بن شاروخ بن ناحور»^(٣) بن فالغ^(٤).
هذا ، ولم يذكر أحد من هؤلاء الأعلام أن آزر عم إبراهيم عليه
السلام ، فثبت أن ذلك القيل من القول العليل^(٥).

(١) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٧ / ٢٤٣)، وابن أبي حاتم ؛ بسند صحيح .
قاله السيوطي في «مسالك الحنفأ» (٣٨).

(٢) الأنعام : ٧٤.

(٣) في الأصل : «ناصور» !! والتوصيب من «تاريخ الطبرى» (١ / ٢١١ و ٢٣٣).

(٤) في الأصل : «فابع» !! والتوصيب من «تاريخ الطبرى» (١ / ٢٣٣).

والاثر المذكور عزاه السيوطي في «مسالك الحنفأ» (٣٨) إلى ابن المنذر ، وقال :
«إسناده صحيح».

(٥) قال الطبرى في «تفسيره» (٧ / ٢٤٤) بعد أن ذكر أن هناك قولين في آزر؛ هل
هو اسم أبي إبراهيم أم لا؟ ما نصه :
«فأولى القولين بالصواب منها عندي قول من قال : هو اسم أبيه ؛ لأن الله تعالى =

وقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ قال :

«ما زال إبراهيم يستغفر لأبيه حتى مات ، فلما تبين له أنه عدو لله ،
فلم يستغفر له»^(١).

وأخرج عن محمد بن كعب وقتادة ومجاحد والحسن وغيرهم ؛ قالوا :

«كان يرجو إيمانه / في حياته ، فلما مات على شركه ؛ تبرأ منه»^(٢).

وقد قدمنا هذا المبحث مستوعباً.

- ومنها : استدلاله^(٣) بقوله تعالى : «وَجَعَلْنَا كَلِمَةً باقِيةً فِي
عَقْبِهِ»^(٤) ، حيث قال :

«أخرج عبد بن حميد في «تفسيره» عن ابن عباس رضي الله عنهما

= أخبر أنه أبوه ، وهو القول المحفوظ من قول أهل العلم ؛ دون القول الآخر الذي زعم قائله
أنه نعت» .

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ١٥٥) معقلاً على كلام ابن جرير السابق :
«وَهُذَا الَّذِي قَالَهُ جَيْدُ قَوْيِ» .

وانظر : «بحر العلوم» (٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦) ، و«تفسير القرطبي» (٧ / ٢٢ - ٢٣)،
وكلام المصنف الآتي (ص ١٤٠ وما بعدها).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦ / ٤٠) (رقم ٩٩٣٧)، وابن أبي شيبة في
«المصنف» (٤ / ١٤٢) ، وابن أبي حاتم ، وإسناده صحيح ؛ كما قال السيوطي في «مسالك
الحنف» (٤٠) .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم ؛ كما في «مسالك الحنف» (٤٠) .

(٣) أي : استدلال السيوطي ، وهو في «مسالك الحنف» (٤٤) أيضاً .

(٤) الزخرف : ٢٨ .

أنه قال : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَاقِيٌّ فِي عَقْبِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(١).

أقول : أي : في ذريته ، ولا يلزم منه عمومهم ، وبكفي وجوده في بعضٍ منهم ، إذ الإجماع منعقدٌ [على]^(٢) أنَّ جميع ذرَّةٍ إبراهيم من أولاد إسماعيل وإسحاق عليهم السلام لم يكونوا مؤمنين ، ولهذا قال قتادة رضي الله عنه :

«لَا يَزَالُ فِي ذُرَّتِهِ مَنْ يَقُولُهَا مِنْ بَعْدِهِ»^(٣).

وفي رواية :

«مَنْ يُوَحِّدُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَيَعْبُدُهُ»^(٤).

وقال ابن جرير :

«فَلَمْ يَزُلْ بَعْدُ مَنْ ذُرَّةٌ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٥ / ٦٣) بإسناد ضعيف عن ابن عباس بلفظ : «يعني من خلفه».

وبسنده أيضاً نحو اللفظ المذكور عن السدي .

وعزاه السيوطي في «مسالك الحنفأ» (٤٤) إلى عبد بن حميد في «تفسيره» عن ابن عباس باللفظ المذكور .

وانظر : «تفسير ابن كثير» (٤ / ١٣٧).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل .

(٣) أخرجه عنه ابن جرير في «التفسير» (٢٥ / ٦٣) ، وعبدالرزاق في «التفسير» ، وعبد بن حميد ، وابن المنذر؛ كما في «مسالك الحنفأ» (٤٤).

(٤) أخرجهما ابن جرير في «التفسير» (٢٥ / ٦٣) ، وعبدالرزاق في «التفسير» ؛ كما في «مسالك الحنفأ» (٤٤).

الله»^(١).

— ومنها استدلاله^(٢) بقوله تعالى : «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبُّ اجْعَلْ هَذَا
الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَيَنِّي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ»^(٣) ، حيث قال :

«أخرج ابن جرير في «تفسيره» عن مجاهد في هذه الآية ؛ قال :
فاستجاب الله تعالى لإبراهيم عليه السلام دعوته في ولده ، فلم يعبد أحدٌ
من ولده صنماً بعد دعوته ، واستجاب الله [له] ، وجعل هذا البلد آمناً ،
ورزق أهله من الثمرات ، وجعله إماماً ، وجعل من ذريته من يقيم
الصلاه . . .»^(٤) انتهى .

ولا يخفى أنه لا يصح حمل ولده على عموم ذريته ؛ للإجماع على
أنَّ في أولاد إسماعيل وإسحاق كفرة مشركين من العرب واليهود والنصارى ،
فيجب حمله على أنَّ المراد بولده : أولاد صلبه ؛ كما هو ظاهر كلامه تعالى
حكايةً عنه بقوله : «وَيَنِّي» .

قال البغوي :

«فإن قيل : قد كان إبراهيم معصوماً عن عبادة الأصنام ؛ فكيف
[١٠٤ ب] يستقيم / السؤال وقد عبد كثيراً من بنيه الأصنام ؟ ! فإن الإجابة قبل الدعاء
في حق إبراهيم عليه السلام ؛ لزيادة العصمة والتثبت ، وأماماً دعا به لبنيه ؛
فأراد بنيه من صلبه ، ولم يعبد أحداً منهم الصنم . وقيل : إن دعاءه لمن كان

(١) أخرجه ابن المنذر ؛ كما في «مسالك الحنفأ» (٤٤) .

(٢) في «مسالك الحنفأ» (٤٤ - ٤٥) .

(٣) إبراهيم : ٣٥ .

(٤) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٣ / ٢٢٨) .

مؤمناً من بنيه»^(١).

أي : ذرّيّته .

وبهذا اندفع ما أخرجه ابن أبي حاتم عن سفيان بن عيينة :

«أنه سُئل : هل عبد أحدٌ من ولد إسماعيل الأصنام؟ قال : ألا تسمع قوله تعالى : ﴿وَاجْبُنِي وَبَنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَام﴾^(٢) ! قيل : فكيف لم يدخل ولده إسحاق وسائر ولد إبراهيم عليه السلام؟ قال : لأنَّه دعا لأهل هذه البلد أن لا يعبدوا إذا سكنتهم إلَّا إِيَّاه ، فقال : ﴿أَجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾^(٣) ، ولم يدع لجميع البلدان بذلك ، فقال : ﴿وَاجْبُنِي وَبَنِي أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَام﴾^(٤) فيه ، وقد خصَّ أهله ، وقال : ﴿رَبَّنَا إِنَّى أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بَوَادِ غَيْرِ ذِي رَزْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٥) .

قال السيوطي :

«فانظر إلى هذا الجواب من سفيان بن عيينة ، وهو أحد الأئمة المجتهدين ، وهو شيخ إمامنا الشافعي»^(٦) .

قلتُ : انظر إلى ما قال ، ولا تنظر إلى من قال ؛ ليتبين لك حقيقة

(١) «معالم التنزيل» (٣٨٣ / ٣).

(٢) إبراهيم : ٣٥.

(٣) البقرة : ١٢٦.

(٤) إبراهيم : ٣٥.

(٥) إبراهيم : ٣٧.

وأنَّه أثَرَ السابق عن ابن عيينة : ابن أبي حاتم ؛ كما في «مسالك الحنفأ» (٤٦).

(٦) «مسالك الحنفأ» (٤٦).

الحال؛ فإن الاتفاق على أن العرب من نسل إسماعيل عليه السلام، وهم سكانُ حول البيت الحرام، وكانوا يعبدون الأصنام في جميع الليالي والأيَّام، وأن الأوَّلَانِ داخِلُ الْبَيْتِ وَخَارِجُهُ فِي مَكَّةَ كَانَتْ فِي عَاهَةٍ مِنَ الْكَثْرَةِ، إلى أن غلب عليهم عَزَّلَهُ اللَّهُ يوم الفتح، فكسرها، وأخرجها؛ فائلاً: « جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً»^(١)؛ أي : مضمحلًا من نفسه. [١٠٥] وفي رواية^(٢): في جميع أوقاته. / كقوله تعالى: « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»^(٣)، وكقول لبيد:

«أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بَاطِلٌ»^(٤)

قال البيضاوي :

«**وَاجْبُنِي وَبَنِي**» : بَعْدِنِي وإِيَّاهُمْ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامِ، وَهُوَ بَظَاهِرِهِ لَا يَتَنَاهُ أَحْفَادُهُ وَجَمِيعُ ذَرِيَّتِهِ . وَزَعْمُ ابْنِ عَيْنَةَ أَنَّ أَوْلَادَ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَعْبُدُوا الصِّنْمَ؛ مُحْتَجِّاً بِهِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ لَهُمْ حِجَارَةٌ يَدْوِرُونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَهَا الدَّوَارَ، وَيَقُولُونَ: الْبَيْتُ حَجْرٌ، فَحِيشَمَا نَصَبَنَا حَجْرًا؛ فَهُوَ

(١) الإِسْرَاءَ: ٨١.

(٢) الأصوب قوله: «وفي قول آخر».

(٣) القصص: ٨٨.

(٤) أخرج البخاري في «ال الصحيح »، كتاب مناقب الأنصار، (باب: أيام الجاهلية)

٧ / ١٤٩ (رقم ٣٨٤١) بسنده إلى أبي هريرة؛ قال: قال النبي عَزَّلَهُ اللَّهُ:

«أَصَدَقُ كَلْمَةَ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلْمَةً لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّ اللَّهُ بَاطِلٌ، وَكَادَ أَمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلَتْ أَنْ يَسْلُمُ».

بمنزلته . . . »^(١). انتهى .

وبطلانه ظاهرٌ مما قدّمناه كما لا يخفى .

— ومنها استدلاله^(٢) بقوله تعالى : «رَبُّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي»^(٣) .

وقد أخرج ابن المنذر عن ابن جريج أنه قال :

«فلن يزال من ذرية إبراهيم عليه السلام ناسٌ على الفطرة يعبدون الله»^(٤) .

قلت : هذا كلامٌ صحيح ، ودلالة على التَّبْعِيس صريح .

وأما ما ورد عن ابن عباس وغيره من أنه :

«كان عدنان ومعده وربيعه ومضر وخزيمة وأسد على ملة إبراهيم ؛ فلا تذكروهم إلا بخير»^(٥) .

فلا دلالة فيه - على تقدير صحته - إلا على أن هؤلاء كانوا على التوحيد ، وإنما أشرك أولادهم من بعدهم بخروجهم عن حيز التوفيق والتأييد .

(١) «أسرار التنزيل» (٣ / ١٦١ - ١٦٢) .

(٢) في «مسالك الحنفأ» (٤٦ - ٤٧) .

(٣) إبراهيم : ٤٠ .

(٤) أخرجه ابن المنذر ، كما في «مسالك الحنفأ» (٤٦) .

(٥) أخرجه ابن حبيب في «تاريخه» ؛ كما في «مسالك الحنفأ» (٤٧) ، وفي إسناده

نظر !

— ومنها أنه قد ثبت عن جماعة كانوا في زمن الجاهلية أنهم تحفّوا
وتدبّروا بدين إبراهيم عليه السلام، وتركوا الشرك، فما المانع من أن يكون
أبا النبي ﷺ سلوكاً سبيلاً لهم في ذلك؟^(١)!
قلت: بعدهما كان مستدلاً قاطعاً رجع فصار مانعاً.

وهذا مسلكه أهون من بيت العنكبوت، ولا يصلح أن يقال مثل هذا
إلا في البيوت، إذ حديث مسلم^(٢) ينادي على خلاف ذلك، وبقيّة ما ذكرنا
[١٠٥ ب] من الدلالات / في الآيات والأحاديث يردُّ احتمال خلاف ما هنالك؛ لأنَّ
الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي ذكر في «التلقيح» تسمية من رفض عبادة
الأصنام في الجاهلية:

أبو بكر الصديق، زيد بن عمرو بن نفيل، عبيد الله بن جحش،
عثمان بن الحويرث، [ورقة بن نوفل، رياض بن البراء الشمني، أمية بن أبي
الصلت، أسعد بن كرب الحميري]، قس بن ساعدة الإيادي، أبو قيس بن
صرمة^(٣) . . . انتهى.

ولو كانا من هذا القبيل؛ لكان ذكرهما أولى في مقام التعليل.
هذا؛ وقد روى ابن إسحاق - وأصله في «الصحيح» - تعليقاً عن
أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت:

(١) «مسالك الحنفاء» (٦٢).

(٢) مضى نصه وتخرجه.

(٣) «تلقيح فهوم أهل الآخر» (٤٥٦)، وما بين المعقوقتين منه، وسقط من الأصل.
وعنه: السيوطي في «مسالك الحنفاء» (٦٢ - ٦٣)، و«التعظيم والمنة» (١٩٠). وقارن
بـ «المحيّر» لابن حبيب (١٧١ - ١٧٢).

«لقد رأيت زيد بن عمرو بن نفيل مسنداً ظهره إلى الكعبة؛ يقول:
يا معاشر قريش! ما أصبح منكم أحد على دين إبراهيم غيري . ثم يقول:
اللَّهُمَّ إِنِّي لَوْ أَعْلَمُ أَحَبُّ الوجوه إِلَيْكَ؛ عَبْدُكَ بِهِ، وَلَكِنِّي لَا أَعْلَم»^(١).

وهذا يدلُّ على ما حَرَرَناه، وفيما تقدَّمَ قَرَرْنَاه، من أن جمِيع ذرَّةٍ
إسماعيل عليه السلام لم يثبتوا على دين إبراهيم عليه السلام من التوحيد.

وأخرج أبو نعيم في «دلائل النبوة» عن عمرو بن عبسة السلمي:

قال:

«رغبتُ عن آلهة قومي في الجاهلية، ورأيتُ أنها الباطل؛ يعبدون
الحجارة»^(٢).

وأخرج أبو نعيم والبيهقي كلاهما في «الدلائل» من طريق الشعبي
عن شيخ من جُهينة:

«أن عُمير بن حبيب الجُهيني ترك الشرك في الجاهلية، وصلَّى الله
تعالى ، وعاش حتى أدرك الإسلام»^(٣).

(١) أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، (باب: حديث زيد بن عمرو بن نفيل)
٧ / ٢٤٣ (رقم ٣٨٢٨) تعليقاً؛ من غير قوله: «اللَّهُمَّ إِنِّي لَوْ أَعْلَمُ . . .». ووصله
مع الزيادة: ابن إسحاق في «السيرة».

وصله دونها - مع زيادات لبعضهم عليها: زغبة في «حديثه»، ومن طريقه ابن
حجر في «التغليق» (٤ / ٨٣ - ٨٤)، والفاكهبي، وأبو نعيم في «المستخرج»؛ كما في
«الفتح» (٧ / ١٤٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسندي» (٤ / ١١١ و ١١٢)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة»
٢١٠ - ٢١١)، والطبراني؛ كما في «الإصابة» (٣ / ٦)؛ مطولاً، والمذكور جزء منه.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «من عاش بعد الموت» (رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٣)، ومن =

هذا؛ وقد أظهر السيوطي مجادلته مع كُلَّ من الحنفي والمالكى [١٠٦] والشافعى والحنبلى في عدولهم من الحديث / الصحيح؛ لما قام عندهم من الدليل الصريح الصارف عن العمل بذلك الحديث والأخذ به، مع أنَّ أدلة كُلَّ من المذاهب مذكورة في مؤلفاتهم، ومسطورة في مطولاً لهم، وليس في قواعدهم أن يتركوا الحديث الصحيح ويأخذوا بالحديث الضعيف في مقام الترجيح، على أنَّ الشافعى قال:

«إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ، فَاترکوا قُولِي»^(١).

ثم قال:

«وَإِنْ كَانَ الْمُجَادِلُ مِنْ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ وَلَا فَقْهَ عَنْهُ؛ [يقال له]: فقد قال الأقدمون: المحدث بلا فقه كعطار غير طبيب: فالأدوية حاصلة في دُكَانِهِ، وَلَا يدرِي لِمَاذا تصلحُ، وَالْفَقِيهُ بلا حديث؛ كطبيب ليس بعطار: يعرِفُ مَا تصلحُ لِهِ الْأَدْوِيَةُ؛ إِلَّا أَنَّهَا لِيُسْتَعْنَى بِهِ. وَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ قد اجْتَمَعَ عَنِّي الْحَدِيثُ وَالْفَقْهُ وَالْأَصْوَلُ وَسَائِرُ الْآلاتِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعْانِي وَالْبَيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكِ، وَأَنَا أَعْلَمُ كَيْفَ أَتَكَلَّمُ؟ وَكَيْفَ أَقُولُ؟ وَكَيْفَ اسْتَدِلُّ؟ وَكَيْفَ أَرْجُحُ؟ وَأَمَا أَنْتَ [يَا] أخِي - وَفَقْنِي اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاكَ - فَلَا يَصْلَحُ لَكَ ذَلِكُ؛ لَأَنَّكَ لَا تَدْرِي الْفَقْهَ وَالْأَصْوَلَ، وَلَا شَيْئاً مِنَ الْآلاتِ

طريقه البهقي في «دلائل النبوة» (٢ / ١١٩).

وإسناده ضعيف.

(١) نحوه عند: البهقي في «المناقب» (١ / ٤٧٢)، والخطيب في «الْفَقِيهِ وَالْمَفْقُودِ» (١ / ١٥٠)، و«مسألة الاحتجاج بالشافعى» (٧٢)، وابن أبي حاتم في «آداب الشافعى» (٦٨ - ٦٧)، وأبى نعيم في «الحلية» (٩ / ١٠٦ - ١٠٧)، والحاكم في «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١).

والكلام في الحديث، والاستدلال به ليس بالهين، ولا يحل الإقدام على التكلم [فيه] لمن لم يجمع هذه العلوم، فاقتصر على ما آتاك الله تعالى، وهو أنك إذا سئلت عن حديث تقول: ورد أو لم يرد، وصححه الحفاظ أو حسنه أو ضعفوه؛ لا يحل لك في الإفتاء سوى هذا القدر، وخلل ما عدا ذلك، والله أعلم.

لا تَحْسِبِ الْمَجْدَ تَمْرًا أَنْتَ آكِلُهُ
وَلَنْ تَبْلُغَ الْمَجْدَ حَتَّى تَلْعَقَ الصَّبَرًا^(١)

انتهى.

وقد أطب الشیخ رحمه الله في منقبته، وهو / كذلك في حد ذاته [١٠٦ بـ] وصفاته، مع استحقاق زيادة في تزكيته؛ لأنها صنف في كل صنف من العلوم الشرعية؛ كالتفسیر، والحديث، والفقہ، والآلات العربية؛ إلا أنه في هذه الرسالة^(٢) عمل عملاً العطارين في تكبير النواة، وتکثیر الحوالة، ولم إلى كلام العلماء المتقدمين وأئمة المعتبرين الذين هم الأطباء والحكماء في نظر الخواص والعامّ أجمعين.

(١) ورد البيت بلا عزو في: «أبيات الاستشهاد» لابن فارس (١٥٧ - ضمن نوادر المخطوطات)، و«در السبط» (١٨) لابن الأبار، و«الذخيرة»، القسم الرابع، (٤٩٩). والبيت من أبيات لرجل من بنى سعد؛ كما في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي^(٣) (١٥١٢)، و«شرح المضنو» به على غير أهله» (٤٧٣)، وهو من البسيط.

(٢) «مسالك الحنفأ» (٧٢ - ٧٣).

(٣) وغيرها في موضوعها وبابها، إذ لا تکاد تلحظ فرقاً بين مجموعة رسائله رحمه الله تعالى في نجاة أبيي النبي ﷺ؛ إلا التقديم والتأخير، وزيادة بعض النقول في بعضها على بعضها الآخر.

[نصب ميدان جدلي مع السيوطي رحمه الله تعالى]

ثم أقول له بطريق المجادلة على أسلوب الجدل: هل يعارض حديث مسلم المُجْمَع على صحته الدال على كفر أبويه عليه السلام بحديث إحياءهما وإيمانهما به بعد بعثهما، والحال أنه ضعيف باتفاق المحدثين، بل موضوع باطل لا أصل له عند المحققين، مع أنه مخالف للآيات السابقة، والأحاديث اللاحقة، ولكلام الأئمة الأربع، وغيرهم من أكابر هذه الأمة، وعلماء أهل السنة والجماعة، وإنما هو على الأصول الباطلة للطائفة الرافضة؟!

أو نقول: إذا صح الحديث عن الرسول، وتلقته الأمة بالقبول؛ فهل يحل لأحدٍ من أرباب الفضول أن يردد عليه، ويقول: إنّهما ماتا في الفترة قبلبعثة، أو يمتحنان يوم القيمة؟!

أليس هذا معارضه بالتعليل في مقابلة النص من الدليل ما ذكر أرباب الأصول في الحديث والفقه الجامعون بين المنقول والمعقول: أن الحديث إذا ثبت في «الصحيحين» أو أحدهما؛ فلا يعارضه حديث غيرهما ولو صح من طريقهما، وإن كان من بقية صحاح الست^(١)؟!

فكيف إذا أخرجه أصحاب الكتب غير^(٢) المعتبرة من الطرق غير

(١) تسمية الكتب الستة بالصحاح فيه تساهل واضح، وقد أشار العراقي إلى ذلك

في «ألفيته»، فقال:

وَمَنْ عَلَيْهَا أَطْلَقَ الصَّحِيحَا فَقَدْ أَتَى تَسَاهُلاً صَرِيحاً

(٢) في الأصل: «الغير»! وهو خطأ؛ لأن (غين) إذا أضيفت لا تعرف.

المشهورة، وصرّح الحفاظ بضعف طرقه / كلها، [بل بوضعها]^(١) ، والحال ١٠٧٦ أ أنه لم يقل بهذه الرواية إلا جمّع من المقلّدين لم يصلوا إلى مرتبة المجتهدين؛ كابن شاهين، والخطيب البغدادي، والسهيلي، والقرطبي، والمحبّ الطبرى، وابن المنير، وأمثالهم؟ !

وهل يحلُّ لأحدٍ من الحنفيَّة وغيرِهم أن يقللُوا هؤلاء المذكورين ويتركوا الاقتداء بأئمَّتهم المعتبرين، مع ظهور أدلة الجمهور من علماء الأُمَّةِ، لا سيما والمسألة من الاعتقادات التي لا بدَّ لها من الأدلة اليقينية، لا من الفروع الفقهية التي تغلب مدارها على القواعد الظنيَّةِ.

انتهى ما تعلق بزبدة كلامه، وخلاصة مرامه، وعدلنا عن التعرُّض لما ذكره من التَّطويل الذي لا يفيد التَّعليل في مقام التَّحصيل، وإنما هو بيان قال وقيل، والله هو الهادي إلى سوء السبيل.

وبهذا يتبيَّن أنَّه كحاطب ليل، وحاطب ويل، فتارةً يقول: إنهم مؤمنان من أصلهما؛ فإنهم من أهل الفترة، أو لكونهما من آباء أرباب النبوة. وأخرى يقول: إنهم كانوا كافرين، لكنهما أحياهما الله وأمنا. ومرةً يقول: ما كانوا مؤمنين، وما كانوا كافرين، بل كانوا في مرتبة المجانين جاهلين، فيمتحنان يوم القيمة، وبالظن يحكم أنهم ناجيان.

فانظر إلى هذه المعارضات الواضحة، والمناقضات اللاحقة، فهل تثبت المسائل الاعتقادية بأمثال هذه الاحتمالات العقلية؟ !

فدلَّلت تصانيفه في هذه القضية بأنه أقلُّ العطارين بالنسبة إلى إمام

(١) ما بين المعقوفتين من هامش الأصل.

الحكماء المعتبرين؛ فإنه رحمه الله أعلم علماء الشافعية في زمانه، وتفوق على جميع أقرانه، وأنا الفقير الحقير / من أقل علماء الحنفية؛ بَيْنَتُ خطأه بما أخذته غالباً من الكتب^(١) التفسيرية والحديثية، ولكن ذلك الفضل من الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي الدلالة على أنَّ باب الفيض مفتوح على هذه الأمة، وأنه لا بدَّ في الوجود من يكشف الغمَّة، مما اختلف فيه الأئمَّة، ويميز بين الحق والباطل، ويبيِّن المزَّينَ من العاطل.

[الرد على القائلين بأنَّ أبي إبراهيم عليه السلام لم يكن كافراً]

ثم اعلم أنَّ ما اختاره الفخر الرازى وتبعه السيوطي في أنَّ أبي إبراهيم عليه السلام لم يكن كافراً فساداً عظيماً في الدين، وتشكيل لعقيدة أرباب اليقين، وإنْ كان كُلُّ واحدٍ منهما يدَّعى أنه من المجددين، بل يصحُّ أن يقال: إنَّهما من المحدثين - لما وردَ أنه: «من أحدث في أمِّنا ما ليس منه فهو رد»^(٢) - من بين المجتهدين.

وبيانه: أنَّ المسلمين من أهل الشرق والغرب أجمعين يقرؤون القرآن العظيم، ويتعلَّون الفرقان الكريم، فإذا رأوا فيه نصاً على انتساب الكفر إلى أبي إبراهيم عليه التحيَّة والتسلِّيم؛ [فهم يؤمنون]^(٣) ويعتقدون

(١) في الأصل: «كتب»!

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، (باب: إذا اصطلحوا على صلح جَوِّر؛ فالصلح مردود) (٥ / ٣٠١) (رقم ٢٦٩٧)، ومسلم، كتاب الأقضية، (باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور) (٣ / ١٣٤٣) (رقم ١٧١٨).

(٣) ما بين المعقوقتين سقط من الأصل.

ذلك، حيث لم يكن صارف عن حمله على الحقيقة هنالك^(١)، ولا يدرؤن أن إخبارياً يهودياً أو نصراياً ذكر أنَّ المراد بأبيه عُمه؛ فاقصدأ بذلك الطعن في دين النبي ﷺ، وكتاب ربِّه.

[فـ]^(٢) هل يحكم ببطلان هذا القول الذي هو مخالف لظاهر الكتاب، ومعارضٌ لما قدمناه في هذا الباب، أو يحكم بفساد اعتقاد جميع المسلمين من أهل البر والبحر أجمعين؛ إلَّا من اعتقاد الرازى والسيوطى، مع أنهما قبل وصول هذا القول الباطل إليهما لم يكونا شاكِّين في أنَّ أبا إبراهيم / عليه السلام ما كان على الدين القويم والطريق ^{١٠٨} المستقيم، فلما حَقَّا ذلك، وصنفَا بيان ما هنالك؛ رجعاً عن اعتقادهما الباطل - على زعمهما - إلى الاعتقاد الحق - عندهما -، حتى قلدhem ابن حجر المكي، وبالغ حتى قال:

«وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟!»

والله سبحانه يصلاح الأحوال.

ثم انظر إلى ما قاله السيوطى^(٣) من الاستدلال السقوطى ، وهو أنه قد وجَّه من حيث اللغة بأنَّ العرب تطلق لفظ الأب على العَم إطلاقاً شائعاً، وإنْ كان مجازاً:

فِي التَّنْزِيلِ: «إِنَّمَا كُتُبْتُ شُهَدَاءَ إِذْ حَاضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ

(١) انظر ما قدمناه عن ابن جرير وابن كثير رحمهما الله في التعليق على (ص

. ١٢٧ - ١٢٨).

(٢) ما بين المعرفتين سقط من الأصل.

(٣) في «مسالك الحنفأ» (٣٩ - ٣٨).

مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ^(١)؛ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

فأطلق على إسماعيل لفظ الأب ، وهو عم يعقوب عليه السلام ؛ كما أطلق على إبراهيم عليه السلام ، وهو جده .

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما : «أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : «الجُدُّ أَبُّ» ، وَيَتَلَوُ : «نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ»^(٢) الآية .

وأخرج عن أبي العالية في قوله تعالى : «وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ» عليهمما السلام ؛ قال : «سَمِّيَ الْعَمُّ أَبًا»^(٣) .

وأخرج عن محمد بن كعب القرظي ؛ قال : «الخال والد ، والعُمُّ والد» ، وتلا هذه الآية^(٤) . فهذه أقوال السلف من الصحابة والتابعين في ذلك .

قلت : هذه طنطنة مصرية ليس تحتها فائدة قوية ، إذ نفس الآية الشريفة يستفاد منها عند كل عاقل للإنباء أنه لا يصح إطلاق جمع الآباءحقيقة بالنسبة إلى واحد من الأبناء - لا شرعاً ولا عرفاً - على عموم الجزاء ؛

. (١) البقرة : ١٣٣ .

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ؛ كما في «الدر المثون» (١ / ١٣٩) .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ؛ كما في «الدر المثون» (١ / ١٣٩) .

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ؛ كما في «الدر المثون» (١ / ١٣٩) .

بأن يقال: المراد بالأباء الأسلاف؛ كما قاله الأئمة الحنفية، أو على استعمال اللفظ بالاشتراك / بين الحقيقة والمجاز؛ كما اختاره الشافعية. [١٠٨ ب]

فإذا عرفت ذلك؛ فهل ترى أن تكون هذه الآية نظير الآيات الدالة على أن المراد بأبي إبراهيم أبوه حقيقة، ولا يصح [أنه] أراد عمه مجازاً، حيث لا دليل من جهة العقل الصريح ولا من طريقة النقل الصحيح ما يصلاح أن يكون مانعاً من إرادة الحقيقة وباعثاً على قصد المجاز؟

[الرد على رسالة لابن كمال البasha في أبيوي النبي ﷺ]

ثم رأيت رسالة في هذه المسألة لابن كمال باشا^(١) فيها ما لا ينبغي من الأشياء:

— منها: قوله:

«إن السُّلْفَ اخْتَلَفُوا».

والحال أنه لا يصحُّ الْخُلُفُ إِلَّا فِي الْخَلَفِ.

— منها: نقله عن الحافظ ابن دحية ما قدمناه^(٢) أنه قال:

«فَمَنْ ماتَ كَافِرًا؛ لَمْ يَنْفَعْ إِيمَانُهُ بَعْدَ الرَّجْعَةِ، بَلْ لَوْ آمَنَ عَنْهُ

(١) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا، قاضٍ، من العلماء بالحديث ورجاله، تركي الأصل، مستعرب، له تصانيف كثيرة؛ منها: «طبقات الفقهاء»، و«مجموعة رسائل»، وهي مطبوعة، وتشتمل على (٣٦) رسالة، توفي (٩٤٠ هـ)، رحمه الله تعالى.
انظر ترجمته في: «الفوائد البهية» (٢١)، و«الكتاكيب السائرة» (٢ / ١٠٧)، و«هدية العارفين» (١ / ١٤١)، و«الأعلام» (١ / ١٣٣).
(٢) في (ص ٩٤).

المعاينة، فكيف بعد الإعادة؟».

وتعقبه بأنه مدفوعٌ بما ورد من أن أصحاب الكهف يُبعثون في آخر الزمان، ويحجّون، ويكونون من هذه الأمة؛ تشريفاً لهم بذلك. أخرجه ابن عساكر في «تاریخه».

وأخرجه ابن مردویه في «تفسیره» من حديث ابن عباس رضي الله عنهمما مرفوعاً:

«أصحاب الكهف أعونَ المهدى»^(۱) انتهى.

ولا يخفى بطلان هذا التعقب؛ لأن أصحاب الكهف ماتوا مؤمنين بإجماع المسلمين، وإنما الكلام في قبول توبة الأموات من المشركين.

ثم قال:

«ولا بُدْعَ أن يكون الله كتب لأبوي النبي ﷺ عمراً، ثم قبضهما قبل استيفائه، ثم أعادهما لاستيفاء تلك اللحظة الباقيَة، وأمنا فيها، فيعتدُ به»^(۲) انتهى.

ولا يخفى أن البحث ليس في إمكان القدرة؛ لأنها قابلة للطرفين، وشاملة للصنفين، وإنما الكلام في صحة وقوع أي الشَّقَّين.

ثم قال / : ۱۰۹

(۱) أخرجه ابن عساكر في «تاریخه»، وابن مردویه في «تفسیره»؛ قاله السیوطی في «نشر العلمین المنیفین» (۲۱۴).

والحديث غير صحيح. والله أعلم.

(۲) وهذه نص عبارة السیوطی في «نشر العلمین المنیفین» (۲۱۴).

«وَمَا قَوْلُهُ^(١) : بَلْ لَوْ آمِنَ عِنْدَ الْمَعَايِنَةِ فَكَيْفَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ ؟ فَمَرْدُودٌ
بِأَنَّ الإِيمَانَ عِنْدَ الْمَعَايِنَةِ إِيمَانٌ بِأَسٍ ، فَلَا يُقْبَلُ ؛ بِخَلْفِ الإِيمَانِ بَعْدَ
الْإِعَادَةِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ رُدُّوا لِعَادُوا لِمَا نَهُوا
عَنْهُ﴾^(٢) .

أَقُولُ : الْكَمَالُ لِلَّهِ ، وَإِلَّا ؛ فَمُثَلِّ هَذَا الْفَاضِلِ فِي مَقَامِ الْأَقْصَى كَيْفَ
يَغْفِلُ عَنِ الْبَرْهَانِ الْأُولَى ؟ فَإِنَّ الإِيمَانَ إِذَا لَمْ يُقْبَلْ عِنْدَ مَشَاهِدَةِ بَعْضِ
أَحْوَالِ الْآخِرَةِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْيَقِينِ ، فَكَيْفَ يُقْبَلُ بَعْدَ خَرْوَجَهُ مِنَ الدُّنْيَا ،
وَتَحْقِيقُهُ بِأَمْوَالِ الْعَقْبَى ، الَّذِي يُسَمَّى حَقَ الْيَقِينِ ، عَلَى [أَنْ]^(٣) الْمَطْلُوبُ مِنَ
الْعَبْدِ أَنْ يُؤْمِنَ بِالْغَيْبِ الَّذِي هُوَ عِلْمُ الْيَقِينِ ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى
الْحَالَتَيْنِ بِقَوْلِهِ : ﴿وَلَيَسْتَ الْتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ
أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْهِ﴾^(٤) ، وَهُوَ حَالُ الْغَرْغَرَةِ ، ﴿وَلَا الَّذِينَ
يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾^(٥) ، وَهُوَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ .

ثُمَّ مِنْ أَعْجَبِ الْعِجَائِبِ وَأَغْرَبِ الْغَرَائِبِ قَوْلُهُ :

«وَيَبْتَنِي عَلَى هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ رُدُّوا لِعَادُوا لِمَا نَهُوا عَنْهُ﴾^(٦) ،
فَإِنَّهُ دَلَّ عَلَيْهِ صَحِيحًا .

لَكِنَّ عَلَى رَدِّهِ صَرِيحًا ؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا عَادُوا لِمَا نَهُوا عَنْهُ مِنَ الْكُفَّارِ

(١) أَيْ : قَوْلُ ابْنِ دَحْيَةَ ، وَقَدْ تَقْدَمَ .

(٢) الْأَنْعَامُ : ٢٨ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقْطٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) النَّسَاءُ : ١٨ .

(٥) الْأَنْعَامُ : ٢٨ .

والمعصية؛ فلا يُتصوّر منهم وجود الإيمان مع الطاعة.

وأمّا ما ذكره ابن الكمال - تبعاً للسيوطى - من أنه سُئل القاضي أبو بكر بن العربي - أحد المالكية - عن رجل قال: «إن أبي النبي ﷺ في النار»؟ فأجاب بأنه ملعونٌ؛ لأن الله تعالى يقول: «إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذِنُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَعَنْهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»^(١)؛ قال:

«ولا أذى أعظم [من] أنْ يُقال عن أبيه: إنه في النار»^(٢).

محمولٌ على من قصد أذى النبي عليه الصلاة والسلام بإطلاق هذا الكلام؛ فإنه ملعونٌ بل / كافر مطعونٌ، وأما من أخبره لما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام، واعتقدوه؛ كأبي حنيفة وغيره من علماء الأعلام؛ فحاشاهم من نسبة الطعن إليهم، ويحرم اللعن عليهم.

ثم نقله تبعاً له عنه السهيلي:

«ليس لنا أن نقول ذلك في أبويه ﷺ؛ لقوله عليه السلام: «لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات»^(٣)؛ كما رواه الطبراني»^(٤).

فدفعه ظاهر على من عنده علم باهر وعقل قاهر.

(١) الأحزاب: ٥٧.

(٢) نقله السيوطى في «الدرج المنيف» (١٠٥ - ١٠٦)، وقال قبله: «نقلت من مجموع بخط شيخ كمال الدين الشمني والد شيخنا الإمام تقى الدين رحمهما الله تعالى ما نصه». وذكر فتوى ابن العربي.

(٣) مضى تخریجه.

(٤) «الروض الأنف» (١ / ١٩٤)، وعنه «مسالك الحنف» (٢٦).

ثم قال ابن الكمال:

«وبالجملة؛ هذه المسألة ليست من الاعتقادات، فلا حظ للقلب منها، وأما اللسان، فحقيقه أن يُصانَ عمّا يتبادر على دفعه وتداركه».

قلت: ما ثبت بالكتاب والسنّة يجب اعتقاده مجملًا ومفصلاً، نعم؛
لو لم يخطر ببال مؤمن هذا المبحث لا نفيأ ولا إثباتًا لا يضره كثثير من
المسائل المذكورة في كتب العقائد المسطورة.

ثم هذه المسألة لو لم تكن في الجملة من المسائل الاعتقادية؛ لما ذكرها^(١) الإمام المعظم المعتبر في ختم «فقهه الأكبر»^(٢)، وكان هذا من علامة ولايته رضي الله عنه، حيث كوشف^(٣) له هذا لمعنى أن يقع الاختلاف في هذا المبني.

ثم لا عبرة بالعوام؛ [فهم]^(٤) كالأنعام؛ في عقائدهم الفاسدة، وتأويلاتهم الكاسدة، وإنما المراد على كلام الخواص؛ من العلماء الأعلام، الذين هم قدوة أهل الإسلام.

○○○○○

(١) في الأصل: «ذكره»!

(٢) «الفقه الأكبر» (ص ١٣٠ - مع شرح المصنف)، ط. دهلي، سنة (١٣١٤هـ).

(٣) الشرع يقضي بأن الكشف ليس مما يصلح الاستناد إليه في الدين.

وانظر في هدمه: «القائد لتصحيح العقائد» (ص ٣٧ وما بعدها)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٥ / ٤٩١)، و«الجواب الصحيح» (٢ / ٩٢)، و«تفسير القرطبي» (٧ / ٣٩ و ١١ و ٤٠)، و«المقدمة السالمة» للمصنف (ص ١٦ - بتحقيقينا).

(٤) ما بين المعقوقتين سقط من الأصل.

[واقعة غريبة]

[١١٠]

ثم من الواقع الغريبة / في الأزمنة القريبة أن بعض علماء الحنفية - مع أنه بلغ الغاية القصوى في مرتبة الفتوى - أفتى تبعاً للسيوطى وجمع من الشافعية - مع اطلاعه على عقيدة إمام الملة الحنفية - حيث قال:

«المشهور عند العلماء ما ذكره الإمام الأعظم، ولم يرجع عنه؛ غير أن العلامة السيوطى أخرج بسنده حديثاً يصلح التمسك به، مضمونه أنَّ الله أحى أبويه فآمنا به».

ثم قال في آخره:

«وهو الذي نعتقد، وندين الله به. ثم إنه تعارض حديث ابن مسعود وحديث ابن عباس رضي الله عنهمَا، وأمكن الجمع بينهما بأنَّه مُنْعَ من الاستغفار أولاً - وهو مضمون حديث ابن مسعود -، ثم أذن له ثانياً - وهو مضمون حديث ابن عباس الذي أخذ به الجلال السيوطى -» انتهى ملخصاً.

وأنت عرفت أنَّ الحديث الأول الذي تمسَّك به السيوطى ليس بإسناده، ولا يصح بالاتفاق، بل هو ضعيف؛ كما اعترف به السيوطى، أو موضوع؛ كما صرَّح به غيره^(١).

وأما ما نسبه إلى ابن عباس^(٢)؛ فلا أصل له، لا عند السيوطى، ولا عند غيره. والله أعلم.

(١) انظر كلام الحفاظ عليه في تعليقنا على (ص ٩١).

(٢) تقدم نصه وتخرجه.

وكان الواجب عليه - حيث لا دليل قدّامه - أن يقتفي إمامه، ولا يعتدي أمامه؛ تصديقاً لقول القائل:

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ^(١)

[حكم من طعن في نسب النبي ﷺ]

ثم قال ابن الكمال:

«لا خفاء في أن إثبات الشرك في أبويه إضلالٌ ظاهرٌ بشرف نسبة الطاهر».

قلت: هذا القول ليس له / دخل في نسبة الطاهر، بل إثبات لما [١١٠ بـ أثبته عليه الصلاة والسلام بنفسه الطاهر.

نعم؛ من قذف أم النبي ﷺ؛ قُتل؛ مسلماً كان أو كافراً؛ كما قاله الإمام موفق الدين بن قدامة الحنبلية^(٢) في «المقنع»، ونقله عنه السيوطي.
ولإنما خُصّت الأم بالذكر؛ لثبوت أحاديث^(٣) دلت على أنه ﷺ ولد

(١) القائل هو: لجيم بن صعب؛ كما في «فصل المقال» (٤١)، و«حاشية الصبان على الأشموني» (٣ / ٢٦٨)، و«بصائر ذوي التمييز» (٥ / ٦٢).

وعزاه في «اللسان» (مادة: حدم) إلى وسيم بن طارق، وقال:
«ويقال: لجيم بن صعب، وحدام: أمراته».

وفي «البصائر»: «فأنصتوها»؛ بدل: «فصدقُوها»، والبيت من الواffer.

(٢) في الأصل: «الحنفي»!

(٣) تقدمت في (ص ١٢٠ وما بعدها).

عن أمه نكاحاً غير سفاح، فإنكار ما يثبت عنه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كفر، فلا يرد أن حكم القاذف الحدُّ المعروف.

ثم قوله: «كافراً» فيه بحث من جهة إطلاقه؛ لأن الحربي لا كلام فيه، والمستأمن لا يجوز قتله، والذمي ظاهره القتل؛ لأن له ما لنا، وعليه ما علينا؛ إلا ما خُصّ بدليل.

وأما ما ذكره الْكُرْدِرِي في «المناقب» من أنه مَن مات على الكفر أبىع لعنه؛ إلَّا والدي رسول الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ لثبت أن الله تعالى أحياهما له حتى آمنا به^(١)؛ ففيه ما سبق من التنبية أَنَّه أثبت كفر والديه، ومنع لعنهما بشبهة الحديث المذكور، ولو لم يصح نقلًا ولا شرعاً، غايته أنه يجوز عقلاً، فلا شك أن الأحوط لصاحب الدين أن لا يلعن أحداً؛ فإن الاشتغال بذكر المولى في كل حال هو الأولى.

ثم ظهر لي وجه آخر في منع اللعن، وهو ما قاله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :

«لَا تَؤْذُوا الْأَحْيَاء بِسَبِّ الْأَمْوَاتِ»^(٢).

فعلى هذا؛ لا يجوز لعن والدي عمر رضي الله عنه، ولا آباء الصحابة، ولا آباء بقية المسلمين، إذ لا فائدة في اللعن، وقد تتفرع عليه الطعن، وينجر إلى الفساد فيما بين العباد، على الخصوص بالنسبة إلى [والديه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]؛ فإنه أَبُ لِلْأَمْمَةِ، وله كمال / في الحرمة، ولو لا النفي المتضمن لِمَنْعِنا من الاستغفار لهما ولآمثالهما في الآية؛ لكننا دَعَوْنَا لَهُما بالمعفورة،

(١) «مناقب أبي حنيفة» (ص ١٥٧) للكدربي .

(٢) مضى تخرجه .

فلا يناسب أن ندعو عليهما باللعنة والطرد من الرحمة، بل ربما يجوز لنا أن ندعو لهم بتخفيف العذاب عنهم، ونسلّم الأمر إلى خالقهما فيما قضى عليهم: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا﴾^(١)، و﴿كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾^(٢).

وهذه مسألة تحرّرت فيها العقول، واضطربت فيها النّفول، وليس لأحد الوصول إلى حقيقة هذا المحسوب؛ إلا أن يقول كما قال تعالى : ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾^(٣).

[واقعة أخرى غريبة]

ثم من الواقعة الغريبة في الحالة القرية أن الفاضل العصامي مفتى مذهب الشافعي أنكر على الحنفية في قولهم : «إن ذا أب مسلم لا يكون كفواً لمن لم يكن له أب مسلم»؛ معتبراً بأنه يلزم منه أن لا يكون النبي ﷺ كفواً لعاشرة رضي الله عنها.

وإنما نشأ هذا منه بناء على جهله بالقواعد الحنفية؛ فإنهم قالوا: قريش بعضهم كفواً لبعض ، والعرب كذلك^(٤)، وإنما اعتبروا إيمان الآباء فيما عدا العرب من الأعجم والأروام وسائر الأنام في مسألة الأكفاء .

(١) الأحزاب : ٣٨.

(٢) الإسراء : ٥٨، والأحزاب : ٦.

(٣) الأنبياء : ٢٣.

(٤) والحديث الوارد في ذلك موضوع ، انظره في «إرواء الغليل» (٦ / ٢٦٨) (رقم

[الحكمة من موت أبي الرسول ﷺ على الكفر]

هذا؛ وفيه بيان لكمال قدرته في خلقه وأمره، وتبين لسرّ قضائه وقدره، وردّ على الحكماء وال فلاسفة والطبيعة في بناء أمر النبوة والمعرفة على الأمور النسبية، والأحوال الكسبية، لا على المواهب الإلهية السُّبحانية، والجذبات الربانية الصَّمدانية؛ كما أشار الله سبحانه إلى هذا

١١ ب] المعنى في رد ذلك المبني / بقوله:

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(١).

فأخرج الله سبحانه المؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن، كابن نوح عليه السلام؛ فإنه كافر بإجماع أئمة الإسلام، وكفراً^(٢) قاتل هابيل من بني آدم عليه السلام؛ فإنه كافر باتفاق علماء الأعلام.

ولما رأى عليه السلام عكرمة بن أبي جهلٍ بعد الإسلام؛ قرأ:

﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾.

(١) يونس: ٣١.

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر في « عمدة التفسير » (١٢٣ / ٣) عند قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ...﴾ الآية [المائدة: ٢٧] ما نصه: « أما أنهما ابنا آدم لصلبه؛ فهو القول الثابت الصحيح الذي يدلّ عليه سياق الآيات، مؤيداً بالسنة الصحيحة، وأما تسميتهمما قabil وهابيل؛ فإنما هو من نقل العلماء عن أهل الكتاب، لم يرد به القرآن، ولا جاء في سنة ثابتة فيما نعلم، فلا علينا أن لا نجزم به، ولا نرجّحه، وإنما هو قول قيل ».

قلت: وقد ثبت تعينهما عن ابن عباس وابن مسعود. انظر تفصيل ذلك في تعليق شيخنا الألباني على « بدایة السول » للعز بن عبد السلام (ص ٧٠ - ٧١).

وفي هذا بيان عظيم إلى أن الإيمان إنعام جسيم، لا يصل إليه إلا
نبيُّ أو ولِيٌّ كريم، ممَّن سبقَتْ لهم الحسنة بالوصول إلى المقام الأسمى.
فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة، الدَّالَّة على سبق العناية، بتعلق
الإرادة؛ لتحقق السعادة؛ داعين ربنا: تَوَفَّنَا مسلمين، وألحقنا بالصالحين،
وأدخلنا الجنة آمنين؛ غير خزايا ولا مفتونين، آمين.
وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

تمت

○○○○○

الفهارس

- فهرس الآيات الكريمة.
- فهرس الأحاديث الشريفة.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأشعار والأرجاز.
- فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن.
- فهرس المواضيع والأبحاث.

فهرس الآيات الكريمة

١٠٩	الذي يراك حين تقوم	
١٣٦ و ١٣٥	أم كتم شهادة إذ حضر بعقوب الموت	
٧٨ ت ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٨	إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً	
١٤٠ و ١٠٧	إن الذين يؤذون الله ورسوله	
٧٧ ت	إن الله لا يغفر أن يُشرك به	
٩٩ و ٢٢ و ٢١ و ٢٠	إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من	
١٤٠ و ١٣	إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة	
١١٠	إنما المشركون نجس	
١٢٦	جاء الحق وزهق الباطل	
١٢٧	رب اجعلني مقيم الصلاة	
١٢٥	رَبِّنَا إِنِي أَسْكَنْتَ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ	
١٩	صَ . والقرآن ذي الذكر . بل الذين كفروا في عزة	
٣١	فالذين آمنوا به وعزّزوه ونصروه واتبعوا النور	
٦٤ ت	فإنما عليك البلاغ وعليها الحساب	
٩٢	فطرة الله التي فطر الناس عليها	
٨٨ و ١٤	فلم يك ينفعهم إيمانهم لَمَّا رأوا بأسنا	
٢٥	فما تنفعهم شفاعة الشافعين	

قد كانت لكم أسوةً حسنةً في إبراهيم والذين معه	١١١
كان ذلك في الكتاب مسطوراً	١٤٥
كل شيء هالك إلا وجهه	١٢٦
لا تسألو عن أشياء أن تُبَدِّل لكم سؤوكم	٧٠
لا يُسأَل عَمَّا يفعل وهم يُسَالون	١٤٥
ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين	٧٨٢ و ٢٢١
وائل عليهم نبأ ابني آدم بالحق	١٤٧
إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّيْ أَعْلَمُ بِالْأَنْعَامِ	١٢٤
إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ آزِرَ	١٢١ و ١١١
وَذَكَرُوا نَعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِنْ ثَاقِبِهِ	٩٣
وَجَعَلُوهَا كَلْمَةً باقيةً فِي عَقِبِهِ	١٢٢
وَتَقْلِبُكَ فِي السَّاجِدِينَ	١١٦ و ١١٣ و ١١٢ و ١٠٩
وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا	١٤٥
وَلَا الَّذِينَ يَمْوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ	٨٨
وَلَا تُسْأَلُ عَنِ الصَّحَابِ الْجَحِيمِ	٧٠ و ٦٩ و ٦٧ و ٣٦
وَلَسْفُ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضِي	١٠٣
وَلَقَدْ كَرِمْنَا بْنَيْ آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ	١١٩
وَلَوْ رَدُّوا لِعَادُوا لِمَا نَهَوْا عَنْهُ	١٣٩ و ١٠٣
وَلِيَسْتَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ	١٣٩
وَمَا كَانَ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ	٨٣ و ٧٩ و ٧٨
يَا أَبَتْ	١١١
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يَبْيَنُ لَكُمْ	١٠
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدِيِّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	٣٣
يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيْتِ وَيَخْرُجُ الْمَيْتُ مِنَ الْحَيِّ	١٤٦

فهرس الأحاديث الشريفة

أحني الله لي أمي فآمنت بي	٨٦
إذا كان يوم القيمة شفعت لأبي وأمي وعمي أبي طالب	١٠٤
إذا مررت بقبر كافر فبشره بالنار	٧٥
اذهب فواره	٢٦
أربعة يوم القيمة يدُلُون بحججة: رجل أصم	٩٤
استأذنت ربِّي في أن أستغفر لها فلم يأذن لي	٣٨ و ٨٤
أصحاب الكهف أعون المهدى	١٣٨
أصدق كلمة قالها شاعرُ كلمة ليد	١٢٦
الا تركت الشيخ حتى تأتيه؟	٣٠
أمك في النار	٧٣ و ٨٣
أمكما في النار	٧١ و ٨٣
إن أبي وأباك في النار	٣٦ و ٧١ و ٧٥ و ١٠٦ و ١١٩
إن الله أحني أبا طالب حتى آمن	١٠٢
إن الله أحني له أباه وأمه فآمنا به	٨٩
إن الله اصطفىبني كنانة من ولد إسماعيل	١١٨
إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل	٥٠
إن أمي مع أمكما	٧١

أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب	١٠٠
أنا أولى الناس بابن مريم والأنباء أولاد علات	١٠١
إنه يَعْلَمُ استأذن في الاستغفار لأمه فلم يؤذن له	٧٤
إنني أريد منهم كلمة واحدة تدين لهم بها العرب	١٩
إنني استأذنت ربي في زيارة قبر أمي فأذن لي	٧٤
أوحي إليّ كلمات قد دخلن في أذني	٨٠ - ٧٩
أول من أشفع يوم القيمة أهل بيتي	١٠٦
أي عم ! قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك	٢١
أين أبواي	٦٦ و ٦٨
تستغفر لمن مات مشركاً !	٧١
حتى رأيت فيها صاحب المجن يجر قصبه في النار	٩٧
حيّشما مررت بقبر مشرك بشّره بالنار	٧٥
خرجت من لدن آدم من نكاح غير سفاح	١١٦
خرجت من نكاح غير سفاح	١١٧
خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح	١١٧
ذلكنبي ضيعه قومه	١١
ذهبت لقبر أمي فسألت الله أن يحييها	٨٥
سألت ربي أبناء العشرين من أمتي	١٠٥
سألت ربي أن لا يُدْخِلَ النار أحداً من أهل بيتي	١٠٣
شفعت في أبي وعمي أبي طالب وأخي في الرضاعة	١٥
في النار. فحزن الرجل ، فقال : إن والديك والوالدي	٧٠
في النار. فلما قفَّى ؛ دعا ، فقال : إنني أبي	١١٩ و ٧٥ و ١٠٦
في النار. قال : فكانه وجد من ذلك فقال	٧٥
قل : لا إله إلا الله ؛ أشهد لك بها يوم القيمة	٢٣
كل مولود يولد على الفطرة	٩٢
لا تسوا الأموات ؛ فإنهم قد أفضوا إلى	١٠٧

لا تسبوا الأموات ؟ فتؤذوا الأحياء ..	١٠٧
لا تسبوا ورقة ؛ فإني رأيت له جنة أو جنتين ..	٩٧
لا تؤذوا الأحياء بسب الأموات ..	١٤٤ و ١٤٠ و ١٠٧
لعلك يلغى معهم الْكُدُّى . فقال: لو كنت بلغت معهم	١٠٠
لعله تفعه شفاعتي يوم القيمة فيجعل في ضحاض ..	٢٥
لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام ..	١١٠ - ١٠٩
لم يلتقي أبواي قط على سفاح ..	١١٥
ليت شعري ما فعل أبواي ؟ ليت شعري ما فعل ..	٦٨ و ٦٧ و ٦٥
ما أبكاكم ؟ قلنا: بكينا لبكائكم . قال: إن القبر الذي ..	٨٠
ما افترق الناس فرقتين إلا جعلني الله تعالى في خيرهما ..	١١٤
ما الذي أبكاكم ؟ قالوا: بكيت فيكينا يا رسول الله . قال: ما ظنتم ..	٨١
ما ولدني من سفاح الجاهلية شيء ..	١١٥
ما يبكيك ؟	٢٩
ما يبكيكم ؟ قالوا: يا نبي الله ! ما هذا البكاء إلا وقد حدث	٨٢
من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد ..	١٣٤
من قبل مني الكلمة التي عرضتها على عمِّي فردها على ..	٣١
نعم ؛ هو في ضحاض من النار، ولو لا أنا لكان في الدرك ..	٢٤
هبط على جبريل ، فقال: إن الله يقرئك السلام ويقول لك: إني حرمت ..	١٥
هذا أثنيتم عليه خيراً، وجبت له الجنة ..	٦٣
والله لا يستغرن لأبي كما استغفر إبراهيم لأبيه ..	١٧٨
وجبت ..	٦٣
ولدت من آدم في نكاح ..	١٠٦
يا عم ! قل لا إله إلا الله كلمة أستحل بها لك الشفاعة ..	١٨
يا عم ! قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله ..	٣٤
يمتحنون يوم القيمة بأن ترفع لهم نار، فيقال لهم: ادخلوها ..	٩٤

٠٠٠٠٠

فهرس الآثار

إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي / الشافعي	١٣٠
أما أنا فأشهد على النبي ﷺ أنه لم يُؤْلَ و لكن / البراء بن عازب	١٠١
أصحاب الكهف أعون المهدى / ابن عباس	١٣٩
أن الفترة بين محمد و عيسى عليهما السلام / ابن عباس	١١
أنت يا محمد / الأعرج	٦٧
أن رسول الله ﷺ أراد أن يستغفر لأمّه فنهاه / ابن عباس	٧٩
أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة وقد عزّت قوماً / عبدالله بن عمرو	١٠٢
أن رسول الله ذكر عنده عمه أبو طالب / أبو سعيد الخدري	٢٤
إن عمير بن حبيب ترك الشرك في الجاهلية / شيخ من جهينة	٣٣
إن الفترة بين محمد و عيسى عليهما السلام ست مئة سنة / سلمان الفارسي .. .	١١١
بل اسمه تارخ / السُّدِّي	١٢١
جاء أبو بكر بأبي قحافة يقوده يوم فتح مكة / ابن عمر	٣٠
جاء ابنا مليكة وهما من الأنصار، فقالا : يا رسول الله إن أمنا / ابن مسعود ..	٧١
جاء أعرابي إلى النبي ، فقال رسول الله : إن أبي / سالم عن أبيه ..	٧٥
الجد أب / ابن عباس	١١٦
الجد أب ، وتلا : ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهٌ آبَائِكَ﴾ / ابن عباس ..	١٣٧
حج بنا رسول الله ﷺ حجة الوداع ، فمرّ بي على عقبة الحجون / عائشة ..	٨٥

الحال والد، والعم والد / محمد بن كعب القرظي	١٣٦
خرج رسول الله ﷺ يوماً إلى المقابر، فاتبعناه، فجاء / ابن مسعود	٨٠
ذكر لنا أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ قالوا: يا نبي الله / قتادة	٧٨
رغبت عن آلهة قومي في الجاهلية، ورأيت أنها باطل / عمرو بن عبسة السلمي ..	١٢٩
زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله / أبو هريرة ..	٨٤
سمى العم أباً / أبو العالية ..	١٣٦
فاستجاب الله تعالى لإبراهيم عليه السلام دعوته في ولده / مجاهد ..	١٢٤
فلما تقارب من أبي طالب الموت؛ نظر العباس إليه يتحرك / ابن سيد الناس ..	١٠٢
فلما خرجوا؛ دعا رسول الله ﷺ عمه إلى قوله لا إله إلا الله ..	٢٠
فلما مدد يده بياعه بكى أبو بكر / أنس ..	٢٥
فلم يزل بعد من ذرية إبراهيم عليه السلام من يقول / ابن جريج ..	١٢٣
فلن يزال من ذرية إبراهيم ناسٌ على الفطرة / ابن جريج ..	١٢٧
فمن مات كافراً لم ينفعه الإيمان / ابن دحية ..	١٣٨
كان بين موسى وعيسي ابن مريم ألف سنة وتسعة مئة سنة / ابن عباس ..	١٠١
كان عدنان ومعد وربيعة ومضر / ابن عباس ..	١٢٧
كان يرجو إيمانه في حياته، فلما مات على شركه	
/ الحسن ومجاهد وقتادة ومحمد بن كعب ..	١٢٢
كنت مع النبي ﷺ إذ وقف على عسفان فنظر يميناً وشمالاً / بريدة ..	٨١
لا إله إلا الله باقية في عقب إبراهيم / ابن عباس ..	١٢٣
لا يزال في ذريته من يقولها من بعده / قتادة ..	١٢٣
لقد رأيت زيد بن عمرو بن نفيل مسندًا ظهره إلى الكعبة / أسماء بنت أبي بكر ..	١٢٩
لما أتى رسول الله ﷺ أبا طالب في مرضه؛ قال / ابن عباس ..	١٧ - ١٨
لما حضرت أبا طالب الوفاة؛ جاءه رسول الله / المسيب بن حَزْن ..	٢١
لما قدم النبي ﷺ مكة أتى قبر آمنة / بريدة وأبو هريرة ..	٨٤
لما مات أبو طالب أتى النبي ﷺ، فقلت / علي بن أبي طالب ..	٢٦

- لم يزل على وجه الأرض في الدهر سبعة مسلمون / علي بن أبي طالب ١٢٠
 ليس آزر أبا إبراهيم / ابن عباس ومجاحد وابن جريج ١٢١ و ١٢٠
 ما زال إبراهيم يستغفر لأبيه حتى مات / ابن عباس ١٢٢
 مرض أبو طالب فجاءته قريش وجاءه النبي ﷺ / ابن عباس ١٩
 من رضى محمد أن لا يدخل أحد من أهل بيته النار / ابن عباس ١٠٣
 ومن نبي إلى نبي حتى أخرجت نبينا / ابن عباس ١١٦
 يا رسول الله! ما نجاة هذا الأمر الذي نحن فيه؟ / أبو بكر ٣١

○○○○○

فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	الروي	القائل	صدر الشعر أو الرجز
١٠١	عبدالمطلب النبي ﷺ		أنا النبي لا كذب
٤٩	أبو هذيل	أحبها	وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
١٣٢ ت	العرافي	صريحًا	ومن عليها أطلق الصحيحا
١٣١	رجل منبني سعد	الصبرا	لا تحسب المجد تمراً أنت آكله
٤١	-	دليل	وليس يصح في الأذهان شيء
١٤٣ ت	لجم بن صعب	حذام	إذا قالت حذام فصدقواها
١٧	ابن القيم	بشنان	لكنهم جاؤوا له بجائع

○○○○○

فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

- | | |
|--|--|
| <p>السيرة/الملا: ١٠٣</p> <p>شرح شمائل الترمذى/علي القارى: ١٠٢</p> <p>شرح صحيح مسلم/النووى: ١٠٦</p> <p>شرح الهمزية/ابن حجر المكى: ٨٧</p> <p>شرف النبوة/أبو سعيد: ١٠٣</p> <p>الصحاح الست: ١٣٢</p> <p>الصحيحان: ١٣٢</p> <p>صحيح البخارى: ٩٩</p> <p>صحيح مسلم: ٩٠ و ٩٩ و ١٠٩ و ١١٠</p> <p>غرائب مالك/ابن عساكر: ٨٥</p> <p>غرائب مالك/الدارقطنى: ٨٥</p> <p>الفقه الأكبر/أبو حنيفة: ٦٢ و ١٤١</p> <p>فوائد تمام الرazi: ١٠٤</p> <p>كتاب في السير/أبو حيان: ١١٣</p> <p>الكافية/ابن الرفعة: ٩٢</p> <p>مستدرك الحاكم: ٧١</p> <p>مسند أحمد: ٧٣</p> <p>مسند البزار: ٩٩</p> <p>مصنف عبد الرزاق: ١٢٠</p> <p>معالم التنزيل/البغوى: ٦٨ و ٨٤</p> <p>المقعن/ابن قدامة: ١٤٣</p> <p>مناقب أبي حنيفة/الكردري: ١٤٤</p> | <p>أسباب النزول/الواحدى: ٨١</p> <p>أسرار التنزيل/الرازى: ١٠٩</p> <p>البحر المحيط/أبو حيان: ١١٢ و ١١٣</p> <p>البسيط/الغزالى: ٩٢</p> <p>تاریخ ابن عساکر: ١٣٨</p> <p>تفاسیر أبي حیان: ١١٣</p> <p>تفسير ابن جریر: ١٠٣ و ١٢٤</p> <p>تفسير ابن كثیر: ٦٧ و ٨٠ و ١٠٢</p> <p>تفسير ابن مردویه: ١٣٨</p> <p>تفسير البيضاوى: ١١٢</p> <p>تفسير عبد بن حميد: ١٢٢</p> <p>التلچیح/ابن الجوزی: ١٢٨</p> <p>التهذیب/البغوی: ٩١</p> <p>التیسیر: ٧٠</p> <p>الدر المثور/السيوطى: ٦٧</p> <p>دلائل النبوة/أبو نعيم: ١١٥ و ١٢٩</p> <p>دلائل النبوة/البيهقي: ٨٠ و ١١٤ و ١٢٩</p> <p>رسالة في أبوی النبي ﷺ/لابن کمال باشا: ١٣٧</p> <p>الروض الأنف/السهيلي: ٨٩</p> <p>السابق واللاحق/الخطيب: ٨٥</p> <p>سنن البيهقي: ١١٥</p> <p>سنن النساء: ٩٩</p> |
|--|--|

المواضيع والأبحاث

مقدمة التحقيق

٥	تقديم
٦	بين الإمامين السيوطي وعلي القاري
٧	القائلون من العلماء بعدم نجاة أبيوي النبي ﷺ
٨	أشهر أدلة القائلين بالتجاه وردها
٨	الدليل الأول: أن أبيوي النبي ﷺ من أهل الفترة
٨	تعريف أهل الفترة
٨	أولاً: في اللغة
٩	ثانياً: في الاصطلاح
		أقسام أهل الفترة وتحرير محل النزاع في حكم مطالبتهم
١١	بأحكام الأنبياء السابقين
١٢	الدليل الثاني: أحاديث إحياء أبيوي النبي ﷺ وإيمانهما به
		الأحاديث الواردة في إسلام أبي طالب ونجاته والرد على
١٧	الشيعة القائلين بذلك
٣٣	اعتراض ودفعه
٣٥	أقوال بعض العلماء في أبيوي النبي ﷺ
٣٧	موقف الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أبيوي النبي ﷺ

	رسالة أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبي الرسول ﷺ
٣٨	موقف الإمام علي القاري من أبي النبي ﷺ
٤١	توثيق نسبة الرسالة لمصنفها
٤٤	الأصل المعتمد في التحقيق
٤٥	عملي في التحقيق
٤٦	ترجمة المصنف
٤٦	اسمه ونسبه
٤٧	نشأته ورحلته وطلبه للعلم وشيخه
٥٠	تلاميذه
٥١	مؤلفاته
٥٧	وفاته
٥٧	مصادر ترجمته
٦٠	نماذج من الأصل المعتمد في التحقيق

رسالة «أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبي الرسول ﷺ»

٦١	المقدمة
٦٢	عبارة الإمام أبي حنيفة والتعليق عليها
٦٢	إلماحة في الرد على القائلين بعدم حجية خبر الواحد في العقائد
٦٣	الحكم بالشهادة بالجنة على التعين
٦٤	الأدلة من الكتاب على مصير أبي النبي ﷺ
٦٥	سبب النزول حكمه حكم الحديث المرفوع
٧٠	الأدلة من السنة على مصير أبي النبي ﷺ
٨٤	الإجماع
٨٥	الرد على السيوطي
١١٣	الرد على ابن حجر المكي
١١٩	عود الرد على السيوطي

نصب ميدان جدلي مع السيوطي رحمه الله تعالى ١٣٢
الرد على القائلين بأن أبا إبراهيم ﷺ لم يكن كافراً ١٣٤
الرد على مسألة ابن كمال البasha في أبيي النبي ﷺ ١٣٧
واقعة غريبة ١٤٢
حكم من طعن في نسب النبي ﷺ ١٤٣
واقعة أخرى غريبة ١٤٥
الحكمة من موت أبيي الرسول ﷺ على الكفر ١٤٦

الفهارس

فهرس الآيات الكريمة ١٤٩
فهرس الأحاديث الشريفة ١٥١
فهرس الآثار ١٥٤
فهرس الأشعار والأرجاز ١٥٦
فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن ١٥٧
المواضيع والأبحاث ١٥٨

○○○○○